الحُرُوفُ بَينَ الاختِصَاصِ
وَعَدَمِ الاختِصَاصِ وَأَثَرُ ذَلك

إعداد
دكتورة / آمال أحمد السيد عامر
مدرس بقسم اللغويات
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

المـقدمــة

الحمدُ للهِ على سابغ نعمائه ، والشكر له سبحانه على وافر آلائه ، وصلاته وسلامه على صفوة الصفوة من رسله وأنبيائه ، وعلى آله وصحبه وسائر أوليائه .

وبـعـد :

فإنَّ لسان العرب لمَّا كان أشرف الألسنة كان اتباعه وفهمه من أشرف الهمم ، وأعظم القيم إذ منه يتوصل إلى مقاصد الشرع وأحكامه وأغراض قواعد العلم وأعلامه .

ولمَّا كان مقسماً إلى تقسيمه من الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، وكان تركيب أكثر الكلام عليها اقتضى ذلك أن يكون البحث في بعض ما يتصل بهذا المقصد حتى أطالع غرض الواضعين فيها ألا وهي الحروف .

ولمَّا كانت الحروف أكثر دوراً ومعاني معظمها أشد غوراً وتركيب أكثر الكلام عليها ، ولذا اخترت جانباً من جوانب البحث فيها ، وهو اختصاصها فهو مجال ثري للبحث ، نظراً لأنَّه لا يوجد ما يحوي جوانبه المشتتة في ثنايا الكتب كما لا يوجد من
المؤلفات المتخصصة في الحروف ما بني على تصنيف الحرف وفقاً لاختصاصه .

كما أنَّ الحروف المختصة لم يكن لها ضابط ولا علة مطردة دائمة حيث إنَّ ما تقرر لدى النحويين أنَّ الحرف المختص الأصل فيه أن يعمل وعمله يكون وفقاً لما اختص به ، فإن كان اسماً فالأصل أن يكون عمل الحرف المختص الجر ؛ لأنَّه خاص بالاسم ، وإن كان فعلاً فالأصل أن يكون عمل الحرف المختص الجزم ؛ لأنَّه خاص بالفعل كما تقرر لديهم أنَّ (ما لا يختص لا يعمل) ولكن ذلك ليس دائماً ، فقد وجد من الحروف ما ليس

مختصاً ولكنَّه عمل وإن كان عمله مختلفاً فيه ، وعمل عند قوم ولم يعمل عند آخرين .

وقد يظهر من هذا للقارئ ما للاختصاص من أثر في العمل كما أنَّ له أثراً أيضاً في المعنى .

ولمَّا كان الاختصاص ظاهرة شتت أوصالها بين الكتب ولم يجمع متفرقها مؤلف أردت أن أقوم بالبحث في هذه الظاهرة ، فكان موضوع البحث : **(الحروف بين الاختصاص وعدم الاختصاص ، وأثر ذلك)** وأستطيع أن ألخص الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

١- ما للحروف من أهمية في اللغة العربية فهي أحد أقسام الكلمة الثلاثة التي هي قوام الجملة العربية والتي انبنى عليها تراكيبها.

٢- ما للحروف من تأثير كبير في بيان المعاني المقصودة في الجملة العربية وهذا هو مقصد المقاصد عند أصحاب اللغة فإنَّما تساق الألفاظ للإفصاح عن المعاني .

٣- ما للحروف من تأثير في العمل فإذا صدرت الجملة العربية بالحرف وهو كثير جداً فإنَّ العمل غالباً يكون للحرف ولذا دُعيت الحروف العاملة بالنواصب والجوازم ، وسمي بعضها حروف الجر ، والأقل من الجميع حروف الرفع وهى نادرة جداً ومختلف فيها بين النحويين .

٤- وجود اختلاف كبير بين المؤلفات في اختصاص بعض الحروف ، أو عدم اختصاصها ، وهو ليس خلافاً ظاهراً بين النحويين ، وإنَّما ظهر من خلال مؤلفاتهم وجود تباين في تصنيف الحرف من حيث الاختصاص ، فبعضهم يحكم باختصاص الحرف وبعضهم يحكم بعكس ذلك فأردت بيان القول الفصل في ذلك ما أمكن .

٥- لعلَّ اسمى هذه الدوافع ، وأرفعها شأناً هو دراسة ظاهرة الاختصاص لما لها من وجود لا ينكر من الشواهد القرآنية والمتأمل في البحث يجد كثرة ما تناوله النحويون من آيات القرآن الكريم كشاهد على عمل حرف مختص أو عمل حرف غير مختص إلى آخر ما يتصل بقضية الاختصاص.

٦- آخر ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع ، وقد يكون أولاها عندي هو خدمة القارئ بأن يجد بحثاً وإن كان متواضعاً يحتوي على تصنيف لكل الحروف من حيث الاختصاص وعدمه وهو مصاحب كذلك لبعض القضايا النحوية التي كان للحرف المختص وعدم المختص تأثير فيها.

وقد جاءت خطة البحث مكونة من : **مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وخاتمة ، وفهرس للمصادر والمراجع .**

أمَّا المقدمة : فقد ذكرت فيها الموضوع ، وسبب اختياري له والخطة التي سرت عليها .

وأمَّا التمهيد : فهو يشمل مبحثين :

المبحث الأول : مفهوم الاختصاص ، وموقف النحويين منه.

المبحث الثاني : العلاقة بين العامل اللفظي والاختصاص.

الفصل الأول : وهو بعنوان : الحروف بين الاختصاص ، وعدم الاختصاص ، ويشمل خمسة مباحث :

المبحث الأول : ما يختص بالأسماء ويعمل .

المبحث الثاني : ما يختص بالأسماء ولا يعمل.

المبحث الثالث : ما يختص بالأفعال ويعمل .

المبحث الرابع : ما يختص بالأفعال ولا يعمل .

المبحث الخامس : الحروف الغير مختصة.

الفصل الثاني : أثر الاختصاص في القضية النحوية ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أثر ما يختص من الحروف بالأسماء.

ويشمل ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أثر ما يختص بالأسماء ويعمل فيها الجر .

المطلب الثاني : أثر ما يختص بالأسماء ويعمل فيها النصب .

المطلب الثالث : أثر ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها شيئاً .

المبحث الثاني : أثر ما يختص من الحروف بالأفعال .

ويشمل ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أثر ما يختص بالأفعال ويعمل فيها الجزم .

المطلب الثاني : أثر ما يختص بالأفعال ويعمل فيها النصب .

المطلب الثالث : أثر ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها شيئاً .

المبحث الثالث : أثر عدم الاختصاص في القضية النحوية.

والخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث وكان منهجي في البحث كالتالي :

* قمت بجمع الحروف فيما تيسر لي وتصنيفها وفقاً لنوعها من حيث الاختصاص وعدم الاختصاص .

* ثم صنفت المختص إلى نوعين : مختص بالاسم ، ومختص بالفعل .

* ثم قسمت المختص بالاسم من حيث العمل إلى ما يعمل الجر على الأصل وما يعمل النصب وما لا يعمل .

* ثم قسمت المختص بالفعل إلى ذات الأقسام .

* وقسمت غير المختص إلى عامل وغير عامل .

ولا أدعي أنَّني أكملت ما أردت أو أتممت ما قصدت فهو عمل ما زلت أحسبه ناقصاً كأي عمل بشري فما زالت اللغة العربية تحوي أسراراً ليس لمثلي أن يدركها أو يصيب مكنونها .

ولكن مع ذلك أرجو قبول عذري واعتذاري عن أمور كثيرة قصرت فيها بعضها أجهله ، فأسأل الله تعالى أن يتجاوز عني فيما لم أعلم من أخطاء لم أصب فيها الحق أو الحقيقة ، وأمَّا ما أعلم فأرجو من الله ثم منكم أن تقبلوا فيها عذري .

أولها : أنَّني لا أستطيع الوثوق من دقة الجمع فلا أدعي أنَّ الحصر للحروف قد تم ، وأنَّ الشتات القائم بها قد التم .

الثاني : كثره التقسيم والتصنيف في الفصول والمباحث والمطالب وعذري في هذا طبيعة البحث في الحروف تقتضي ذلك فإنَّ كثرة التصنيف جاء من قِبَل كثرة تشعب الحروف وتنوعها من حيث الاختصاص مرة ، ومن حيث العمل أخرى .

الثالث : عدم إفراد مبحث خاص بالحروف المختصة بالاسم أو الفعل وعملت فيها الرفع نظراً لقلتها تكاد تكون غير موجودة نظراً ؛ لأنَّ القليل ذاته مختلف فيه بين النحويين ولكني لم أغفل ذلك تماماً فقد جاءت الإشارة إليها في دراسة بعض القضايا ذات الصلة بالاختصاص .

والله أسال أن يوفقنا جميعاً إلى ما يحب ويرضى.

التمــهيد

تقتضي طبيعة البحث أن أعرض في إيجاز بعض ما يتصل بظاهرة اختصاص الحروف بأحد القبيلين الاسم ، والفعل لتتجلى للقارئ من جميع جوانبها ولتحقيق ذلك كان ينبغي أن أتناول المقاصد الآتية :

الأول : المقصود بالاختصاص لغة واصطلاحاً .

الثاني : موقف النحويين من هذه النظرية مع ذكر بعض النماذج من كتب النحو متمثلة في الكتب التي ذكرت العلل والخلاف .

الثالث : علاقة العامل اللفظي بالاختصاص من خلال الاعتلال به

الرابع : تقسيم الحرف إلى عامل وغير عامل ، ومختص وغير مختص .

الخامس : لزوم دخول الحرف المختص على ما اختص به ظاهراً ، أو مقداراً ، وقد جاءت هذه المقاصد في مبحثين :

الأول : مفهوم الاختصاص وموقف النحويين منه .

الثاني : العلاقة بين العامل اللفظي والاختصاص.

المبحث الأول

مفهوم الاختصاص وموقف النحويين منه

وفيه المحاور الآتية:

أولاً : تعريف الاختصاص لغة :

وهو مصدر اختص بالشيء أي انفرد به ، وهو مأخوذ من خصص خصّصه بالشيء يخصه خصاً وخصوصيَّة وخصيص وخصَّصه واختصَّه أفرده دون غيره (١).

ثانياً : مفهوم الاختصاص في اصطلاح النحويين :

يجدر بالمقام هنا أن أشير إلى أنَّ للاختصاص في متناول النحويين أكثر من قضية بل هناك باباً يسمى الاختصاص الذى يأتي بعد باب النداء في معظم كتب النحو نحو: نحن العربَ أشرف الأمم ، بنصب العرب على الاختصاص .

كما أنَّ الاختصاص يشمل أيضاً ما يتعلق باختصاص الاسم من إضافة ، ونداء وغير ذلك مما اختص به الاسم .

ويشمل الاختصاص أيضاً القضايا المتعلقة بما يختص به الفعل كاختصاص الفعل بالدخول على الأسماء وغير ذلك .

ويشمل الاختصاص أيضاً اختصاص الحرف بالدخول على الاسم أو الفعل.

والذى أود هنا أن ألفت النظر إليه أنَّ هذا النوع الأخير من الاختصاص هو مجال التناول والدراسة في هذا البحث وعليه فإنني إن شاء الله سأتناول الاختصاص الكائن في الحروف الداخلة على أحد القبيلين الفعل والاسم ، أو عدم اختصاصها وأثر ذلك في القضية النحوية .

---

(١) لسان العرب لابن منظور مادة (خصص)

ومفهوم الاختصاص بهذا المقصد يعنى تلازم واقتران بين كلمة وما بعدها نتج عنه تغير في الكلمة غالباً ، فهو اقتران بين عنصرين من عناصر تصنيف الكلمة في اللغة العربية ينتج عنه تلازم بينهما في الوجود والعدم مثل اختصاص حروف الجزم والنصب بالدخول على الأفعال وكاختصاص حروف النداء والجر بالدخول على الأسماء [١].

ثالثاً : موقف النحويين من الاختصاص :

في هذا المقام أود أن أبرز مدى اهتمام النحويين باختصاص الحروف ومدى تعويلهم عليه في القضية النحوية والذى أراه من خلال الاطلاع على بعض كتب النحو أنَّ النحويين يذكرون كثيراً اختصاص الحروف ولكن دون إطالة أو دون تناول عميق ، فلم يعول عليه أكثر النحويين في التعليل في عمل الحرف من جر ، أو نصب ، أو جزم ، ولعل ذلك يرجع إلى افتقاد قضية الاختصاص إلى أدلة وبراهين كما أنَّها قضية مضطربة غير مطردة في كل الحروف مثالاً لذلك أنَّ (يا) النداء حرف مختص بالاسم ، ومع ذلك لم يجمع النحاة على عمله في المنادى[٢].

ومثال آخر (أل) التي للتعريف هي حرف مختص بالاسم أيضاً ومع ذلك فإنَّها لا تعمل فيه شيئاً [٣].

---

(١) المعجم المفصل في النحو لعزيزة فوال ص ٦٠/٥٩ وتاريخ النحو وأصوله تقديم عبدالسلام هارون ص ٢٨٤ ونظرية الاختصاص في النحو العربي في ضوء اللسانيات لعبدالله محمود عياصرة ص ٢٦/٢٤ والقياس في النحو لمنى إلياس ص ٢٩ وانظر حاشية الأشباه والنظائر ص ١٩

(٢) نظرية الاختصاص ص ١٤

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٢٢وشرح الكافية للرضي ٤ /٣٣١ وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص ٢٩٢، ٢٩٣

كما أنَّ المطلع على كتب النحو يجد بعض الحروف المختصة بالفعل والمنزلة منه منزلة الجزء لا تعمل شيئاً فيه كالسين وسوف وعليه فإنَّ اقتران الاختصاص بالعمل كان بعيداً في التطبيق عن الواقع .

ولكى يتضح الأمر في صورة صادقة كان لابد من مطالعة واستصحاب لرأي البصريين والكوفيين في قضية اختصاص الحروف والذى ثبت في عقيدتهم عن الاختصاص وعلاقته بالعمل ، فالاختصاص عندهم يقع في باب العامل اللفظي ، ومما هو معلوم أنَّ الاختصاص مرتبط في الذهن بالعامل اللفظي فهناك علاقة تلازم واقتران بالحروف المختصة وبين ما يليها من أفعال ، أو أسماء[١]كالتلازم بين حروف الجر والمجرور ، وبين النواصب والجوازم والفعل المضارع ، وهذه المتلازمات تدخل كجوانب مهمة في نظر النحويين وكثر في كتبهم تطبيق ذلك فعلياً [٢].

فالتلازم في الأدوات يكون بأن يتطلب بعضها الأسماء كسيما ، وإذا الفجائية ، وإنَّ وأخواتها ، والنواسخ الأخرى الداخلة على الجملة الاسمية وبعضها يتطلب الأفعال كإنْ الشرطية ، ولو الشرطية ، ولولا ، ولوما ، وغيرهما من أدوات التحضيض ، وعليه فإنَّ الاختصاص مرتبط بضم لفظ للفظ أو أكثر وعمل الأول في الثاني من خلال تلازمهما [٣].

ويحق لي في هذا المقام أن أعرض بعض النماذج من كتب النحويين كي يزاد الأمر وضوحاً في إظهار موقف النحويين من الاختصاص ، وأبدأ بكتب العلل والعوامل وعلى رأسها كتاب سيبويه فقد جاء فيه : " (خَشَّنْتُ بصدره) قال " : فالصدر في موضوع نصب وقد عملت الباء ، ومثله قوله

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢١٦ ،٢١٧

(٢) منزلة المعنى في نظرية النحو العربي رسالة دكتوراه ص ١٩١

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٢٠

تعالى : **(قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنِكُم)** [١]إنَّما هي : كفى اللهُ ، ولكنَّك لمَّا أدخلت الباء عَمِلَت ، والموضع موضع نصب وفي معنى النصب وهذا قول الخليل رحمه الله . "[٢]

فهذا نموذج من الأخذ بالاختصاص كعلة في جر الاسم ، وإن كان معناه النصب أو موضعه النصب ، وفى نموذج آخر من كتاب سيبويه يقول: (وسألته [٣]عن أيُّهم لِمَ يقولوا : أيُّهم مررتَ به ؟ فقال : لأنَّ أيَّهم هو حرف الاستفهام لا تدخل عليه الألف وإنَّما تُركت الألف استغناءً فصارت بمنزلة الابتداء . ألا ترى أنَّ حدِّ الكلام أن تُؤَخِّر الفعل فتقول : أيُّهم رأيت ، كما تفعل ذلك بالألف ، فهي نفسُها بمنزلة الابتداء .

وإن قلت أيُّهم زيداً ضربَ قَبُح ، كما قبح في متى ونحوها وصار أن يليها الفعل هو الأصل لأنَّها من حروف الاستفهام ، ولا يُحتاج إلى الألف فصارت كأينَ .

وكذلك مَن ، وما ، لأنَّهما يجريان معها ولا يفارقانها . تقول : من أمة الله ضربها ، وما أمة الله أتاها ، نصب في كل ذا ، لأنَّه أن يلي هذه الحروف الفعل أولى .) [٤]

ومن نماذج اهتمام النحويين بالاختصاص في الحرف وربطها بالفاعل قول العكبري : (وإنَّما عملت هذه الحروف الاختصاص بضرب من الكلام واختصاص الشيء بالشيء دليل على قوة تأثيره فيه فإذا أثر في المعنى أثر في اللفظ ليكون اللفظ حسب المعني فأمَّا لام التعريف فلا تعمل مع

---

(١) الإسراء آية ٩٦ و الرعد آية ٤٣

(٢) الكتاب ٩٢/١ وانظر نظرية الاختصاص في اللسانيات ص ٣٧ ، ٣٨ والنحو العربي لمازن المبارك ص ٥٤ ، ٥٥

(٣) يعني أبا الخطاب الأخفش لأنه ذكر اسمه في النص السابق ينظر ١٢٤/١

(٤) الكتاب لسيبويه ١٢٦/١، ١٢٧

اختصاصها ولأنَّها صارت كجزء من الاسم ولأنَّها تعيِّن المسمى كما تنصبه الأوصاف وهذان شرطان يمنعان الحرف من العمل ولو كان مختصاً .
وأمَّا السين وسوف فلم تعملا وهما مختصان بالفعل المضارع لأنَّهما كجزء من الفعل وهذا أيضاً سبب المنع هو نفسه [١].

ومع أنَّ العكبري أعطى توضيحاً جلياً للاختصاص من خلال تقديم نماذج من الحروف المختصة بالاسم أو المختصة بالفعل وبعضها عمل ، وبعضها لم يعمل حسب ما يقتضيه السياق والمعاني ، فإن لم يلم بكل جوانب الاختصاص فكلامه مع أهميته جاء على سبيل الإشارة للاختصاص إذ إنَّه لم يقدم له مفهوماً شاملاً

وقد كانت التعليلات عند معظم النحاة الأوائل والذين جاءوا بعدهم وتأثروا بهم قد التزموا فيها موافقة الإعراب للمعنى ، وهذا جلي في حروف الاختصاص فهي في الأصل حروف معانٍ فلم يكن للنحوي أن يجيز وجوها متعددة من الإعراب دون مراعاة اختلاف المعاني ، فالمعنى عندهم هو المستهدف وهذا ما دفع الخليل في النموذج السابق من كتاب سيبويه[٢] أن يقول : (الموضع موضع نصب) ؛ لأنَّ المعنى معنى النصب وهو الذى دفعه إلى ملاحظة اختلاف وجهة الكلام في الآية الكريمة **(أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِن السَّمَاءِ مَاءً فَتُصبِحُ الأَرضُ مُخْضَرَّةً)** [٣]فقال : (هذا واجب وهو تنبيه كأنَّك قلت : أتسمع أنَّ الله أنزل من السماء ماءً فكان كذا وكذا) [٤].

هذه بعض النماذج من كتب التعليل تظهر موقف النحويين من اختصاص الحروف ومدى اعتدادهم بالاختصاص كعلة في العمل .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ج ١ من ٢٠٨
(٢) الكتاب ج ١ ص ٩٢
(٣) سورة الحج آية ٦٣
(٤) الكتاب ج ٣ ص ٤٠ وانظر المخصص لابن سيده ٦/ ١٦٥

وأذكر هنا إتماماً للفائدة نماذج من كتب الحروف والأدوات فهي أولى بهذا المقام من البحث ، فإنَّ كتب الحروف اهتمت بالاختصاص فكانت قضية عمل الحروف وارتباطها بالاختصاص أكتف في كتب الحروف والأدوات من ذلك ما قاله المرادي في كتابه الجنى الداني في حروف المعاني : (فأمَّا المختص بالاسم فلا يخلو من أن يتنزل منه منزلة الجزء لم يعمل كلام التعريف وإن لم ينزل منه منزلة الجزء فحقة أن يعمل ؛ لأنَّ ما لازم شيئاً ولم يكن كالجزء منه أثر فيه غالباً فإذا عمل فأصله أن يعمل الجر لأنَّه العمل المخصوص بالاسم ولا يعمل فيه الرفع ولا النصب إلَّا لشبهه مما يعملها ... وأمَّا المختص بالفعل إن لم ينزل فيه منزلة الجزء فحقه أن يعمل وإذا عمل فأصله أن يعمل الجزم ؛ لأنَّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم ، ولا يعمل النصب إلَّا لشبهه بما يعمله كـ أنْ المصدرية وأخواتها فإنَّها لمَّا شابهت نواصب الاسم نصبت) [١]

وأسوق نموذجاً آخر من كتب الحروف والأدوات ومن ذلك كتاب مغني اللبيب لابن هشام[٢]حيث قال في ليت : (وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء فلا يقال : (ليتما قامَ زيدٌ) ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص وإهمالها حملاً على أخواتها.) ، ثم أختتم بنماذج من كتب الخلاف في النحو .

لمَّا كان الاختصاص جزءً من العامل وكان العلماء قد اختلفوا في جوانب منه كان من المتوقع أن يكون الاختصاص خلافياً أيضاً وبشكل خاص عند التطبيق .

فإنَّ الأصل في الاختصاص أن يكون قائماً على المسموع الموثوق فيه لدى النحويين ، ولذا كان ينبغي أن يحتكم إلى السماع دون أن يحدث خلاف

(١) الجنى الداني ص ٢٦و٢٧

(٢) مغني اللبيب ١/ ٢٨٩

كبير فيه ، ولكن ما حدث ومن خلال ما قرأته في كتب الخلاف كالإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري أن وجدت مسائل عديدة يعود سبب الخلاف فيها إلى عمل الحرف واختصاصه وعدم اختصاصه كالخلاف في عمل واو ربَّ ، ولام كي ، ولام الجحود ، وما ، وغير ذلك [١].

قال الزبيدي : (إنَّ الخلاف كان في نواح فرعية منها فهم اختلفوا في العامل في شواهد أو تراكيب بعضها مثل اختلافهم في عامل النصب في الفعل المضارع بعد لام التعليل فعلى هو بأن المضمرة أم اللام نفسها .) [٢]

كما أنَّهم اختلفوا في هل العامل دائم مطرد أم أنَّ بعضها يخضع للتأثر به ؟ وهناك ما لا يتأثر به من المعمولات ، ولكن هذا لم يبن عليه عند النحويين خلاف كبير فإنَّ قليلاً من النحويين من أنكر العامل إنكاراً مطلقاً كابن مضاء [٣].

وحتى لا يطول الكلام في هذا المقام أكتفي بما تم عرضه من نماذج ومن خلال النماذج يكون قد اتضح موقف النحويين من الاختصاص وهو محور البحث في هذا المبحث .

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١٣٤/١ ، ٣١١/١ ، ٤٦٩/٢ ، ٢/ ٤٨٥

(٢) ائتلاف النصرة في اختلاف أهل الكوفية والبصرة ١/ ٥١

(٣) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي المقدمة ص ٧

المبحث الثاني

العلاقة بين العامل اللفظي والاختصاص

سبق أن قمت بتعريف الاختصاص عند النحويين ووقفنا معاً على موقفهم منه من خلال آرائهم الواردة في كتب الاعتلال والخلاف والكتب المتخصصة في الحروف وقد ألمحت إلى وجود رابط قوي عندهم بين العمل والحروف المختص .

ولذا كان من متطلبات المقام هنا أن أذكر تعريفاً للعامل أيضاً ، ثم تقسيم الحرف إلى عامل ، وغير عامل ، وإلى مختص وغير مختص ، ثم أقوم بتوضيح هذه العلاقة بينهما توضيحاً مفصلاً ، وبعض ما يتصل به من قضايا كالتالي :

أولاً : تعريف العامل اللفظي :

هو الكلمة التي يظهر أثرها نحوياً في ضبط آخر الكلمة المجاورة لها على وجه مخصوص من الإعراب كحروف الجر نحو : الكتاب على المائدةِ ، بالكسرة علامة الجر جاءت أثراً لحرف الجر السابق على المجرور وهذا هو أثر العامل المختص [١].

ثانياً : تقسيم الحرف من حيث العمل إلى عامل وغير عامل :

قسم النحويون الحرف من حيث العمل إلى قسمين :

عامل : وهو ما أثر فيما دخل عليه رفعاً ، أو نصيباً ، أو جراً ، أو جزماً .

وغير عامل : وهو ما خالف ذلك ويسمى المهمل .

ثم قسموا العامل إلى قسمين أيضاً :

قسم : يعمل عملاً واحداً ، وقسم : يعمل عملين .

---

(١) المعجم المفصل في النحو العربي لعزيزة فوال ص ٦٢٤ – ٦٢٩ ونظرية الاختصاص ص ٦٦

فالأول : كنواصب الفعل المضارع .

والثاني : نحو : إلَّا الاستثنائية ، وواو مع عند من قال بعملها عملين [١].

ولكن ما ثبت لدي ولدى أغلب الدارسين للنحو المتخصصين فيه شيئان :

الأول : أنَّ الحرف لا يعمل الرفع .

الثاني : أنَّ الحرف لا يعمل عملين فهو إمَّا يعمل النصب كأدوات نصب الاسم ، وأدوات نصب الفعل ، أو جراً كالحروف الجارة ، أو جرماً كأدوات جزم المضارع .

أمَّا عن الملاحظة الأولى فبها قال المرادي ونسب ذلك أيضاً للبصرين وقدم المرادي نموذجاً للرفع بعد الحرف ولم يكن أثراً لذلك الحرف كالاسم المرفوع بعد لولا فإنَّه مبتدأ مرفوع وليست لولا العاملة فيه[٢] .

أمَّا الملاحظة الثانية وهي عدم وجود حرف يعمل عملين فقد أيده أيضاً المرادي .

فذكر أنَّ (إنَّ وأخواتها) ذكروا أنَّها تعمل النصب في الاسم والرفع في الخبر وقالوا أيضاً في (لعلَّ) إنَّها تعمل الجر والرفع في لغة بني عقيل .

ولكنَّ المردي لم يؤيد ما قالوا به ؛ لأنَّ (لعلَّ) جاره فقط في لغة بني عقيل أمَّا الرفع فلم يكن العمل بها [٣].

والذي عليه أغلب النحويين أنَّ الحروف تعمل أنواع الإعراب الأربعة ، ولكن عمل الجزم والجر بطريق الأصالة وعمل الرفع والنصب لشبهه بما يعملهما [٤].

---

(١) الجنى الداني ص٢٧وانظرالمعجم المفصل لعزيزة فوال ٤٢٤ – ٦٢٩ والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٦٠/١وأسرارالعربية للأنباري ص ٣٨

(٢) الجنى الداني صـ ٢٧ ، ٢٨

(٣) الجنى الداني صـ ٢٨

(٤) المرجع السابق صـ ٢٨

وأخيراً : فإنَّ النحويين علي أنَّ الحروف العاملة في الأساليب العربية كثر عددها وتنوعت ألفاظها واختلف عملها فهي ركيزة في اللغة العربية وتؤثر فيما بعدها ، ولذلك يستقيم اللسان العربي ويقوي علي النطق بالكلام الفصيح [١].

ثالثاً : تقسيم الحروف من حيث الاختصاص :

تنقسم الحروف من حيث الاختصاص إلي ثلاثة أقسام :

١- مختص بالاسم .

٢- مختص بالفعل .

٣- مشترك بين الاسم والفعل .

فأمَّا المختص بالاسم فلا يخلو من أن يتنزل منه منزلة الجزء أو لا ، فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل كلام التعريف ، وإن لم يتنزل منه منزلة الجزء فحقه أن يعمل ؛ لأنَّ ما لازم شيئاً ولم يكن كالجزء منه أثر فيه غالباً وإذا عمل فأصله أن يعمل الجر ؛ لأنَّه العمل المخصوص بالاسم ، ولا يعمل الرفع ولا النصب إلَّا لشبهه بما يعملها كإنَّ وأخواتها[٢].

وأمَّا ما يختص بالفعل فلا يخلو أيضاً من أن يتنزل منه منزلة الجزء أو لا ، فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل كحرف التنفيس وإن لم يتنزل منه منزلة الجزء فحقه أن يعمل وإذا عمل فحقه أن يعمل الجزم ؛ لأنَّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم [٣].

قال العكبري : (ولا خلاف أنَّ كل لفظ اختص فالواجب أن يعمل ؛ لأنَّ اختصاصه به يدل على شدة تأثيره في معناه وإذا أثر في المعنى أثر

(١) الحروف العاملة للدكتور عبد الرحمن علي سليمان صـ ٣

(٢) الجنى الداني ص ٢٥ وشرح ابن عقيل ج ١ ص ٢٨

(٣) الجنى الداني ص ٢٥ وشرح المفصل ج ١ ص ٢٨

في اللفظ ، وبيان ذلك أنَّ الابتداء معنى يختص بالمبتدأ ؛ لأنَّ الابتداء هو تجريد الاسم من العوامل اللفظية مع قصد إسناد الخبر إليه وهذا لا يوجد إلَّا في المبتدأ فيعمل .) [١]

وأمَّا غير المختص فقد عرفه ابن عقيل بأنَّه الذى يدخل على الأسماء والأفعال نحو :(هل زيدٌ قائمٌ ؟) و (هل قامَ زيدٌ ؟) [٢]

هذه هي الأقسام الثلاثة للحرف من حيث الاختصاص وسبقها أقسام الحرف من حيث العمل ، وسنتعرف فيما يأتي على علاقة العمل بالحرف المختص .

ثالثاً : علاقة العامل بالاختصاص :

ومن خلال هذا المقصد أود أن أذكر ما تقرر لدى النحويين فيما له اتصال وثيق بالعمل والاختصاص معاً وكيف ربط بينهما النحويون .

كما يجدر أن أرد على بعض ما يتبادر إلى الذهن من تساؤلات هي بحق تشكل علامات استفهام كبيرة لدى الباحث والدارس للحروف المختصة ، وغير المتخصصة وعملها أو عدم عملها .

فأول ما تقرر لدى النحويين أنَّ كل مختص يجب أن يعمل ؛ لأنَّه مؤثر في المعنى فيؤثر في اللفظ. [٣]

فظهر بذلك أمراً ثالثاً يشارك العمل والاختصاص في الأهمية وهو المعنى .

الثاني : أنَّ العلة في اختصاص عوامل الجر بالاسم واختصاص عوامل الجزم في الفعل هي أنَّ الرفع والنصب كما ذكر العكبري مشتركان بين الفعل

---

(١) المتبع في شرح اللمع ج ١ ص ٢٢٢

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ج ١ من ٢٨

(٣) المتبع للعكبري ج ١ ص ٢٧٦ و٢٧٧

والاسم لصحة المعنى في رفع الفعل ونصبه ، وأمَّا الجزم فتختص به الأفعال لثلاثة أوجه :

أحدهما : أنَّ عوامل الجزم لا تصح معانيها إلَّا في الأفعال والحرف لا يعمل إلَّا حيث يدخل ، ولا يدخل إلَّا حيث يصح معناه .

فظهر بذلك كما سبق أنَّ هناك ثلاثة أمور متلازمة في التأثير في الجملة العربية ، وفى الإعراب خاصة ، وهي : الحرف العامل – الاختصاص – المعنى .

الثاني : أنَّ إعراب الأفعال لم يدخلها لمعنى يقف على الإعراب بل لشبهها بالأسماء ، والجزم هو حذف الحركة وحذف الحركة من الفعل لا يخل بمعنى.

والثالث : أنَّ الفعل ثقيل والجزم حذف والحذف يليق بالثقيل[١] .

هذه هي أسباب اختصاص الجزم بالفعل .

أمَّا عن اختصاص الجر بالأسماء فقد ذكر العكبري في علتها ثلاثة أوجه :

أولها : أنَّ الجر يكون بحرف الجر أو بالإضافة وكلاهما لا يدخل على الأفعال لعدم صحة معناها فيها .

الثاني : أنَّ إعراب الفعل على إعراب الاسم وعامل الفرع أضعف من عامل الأصل ، وعامل الرفع في الأسماء ينقسم إلى معنوي ولفظي والمعنوي هو الضعيف فحمل الفعل عليه وارتفع بالمعنى ونواصب الأسماء تنقسم إلى أفعال وحروف ، والحروف هي الضعيفة فحمل الفعل في النصب على العامل الضعيف فلم ينتصب الفعل إلَّا بحرف [٢].

---

(١) المتبع ١ /١٤٧ و ١٤٨

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ١٣٦/٤وشرح جمل الزجاجي ١ / ٦٨ والإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٩٣ وأسرار العربية ص ١٠

أمَّا عامل الجر في الأسماء فقسم واحد وهو الحرف ، أو ما هو مقدر بالحرف .

الثالث: أنَّ الفعل في الإعراب فرع ، والفرع ينقص عن الأصل فلو أعرب بالجر لساوى الاسم وزاد عليه بالجزم فيكون الفرع أوسع من الأصل(١) .

فظهر من خلال ما سبق أنَّ عوامل الفعل أضعف من عوامل الاسم ؛ لأنَّ إعراب الفعل فرع من إعراب الاسم ، وهذا مما تقرر لدى النحويين إضافة إلى ما سبق .

قال العكبري في جزم جواب الشرط : (واختلفوا في جزم الجواب فقال قوم : هو بإنْ وحدها أيضاً ؛ لأنَّ إنْ اقتضت شيئين فإذا عملت في أحدهما عملت في الآخر كإنَّ وأخواتها ، وكان وأخواتها ، وقال آخرون منهم أبو الفتح : الجازم للجواب (إنْ) والشرط واعتلوا في ذلك بأنَّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء فلزمها من القوة أن تعمل في شيئين فضم إليها الفعل الذى هو الشرط فتعاضدا على العمل في الجواب .) (٢)

وفيما سبق إفادة وإجابة لما قد يتبادر إلى الذهن حول الحرف المختص ولِمَ اختص الاسم بالجر واختص الفعل بالجزم وعلة اشتراك الرفع النصب بينهما ، وكل ذلك كان من خلال رؤية العكبري بينما يذكر الزجاجي في الإجابة عن عدم جزم الاسم كلاماً آخر وإن كان قريباً مما ذكره العكبري قال:(لم تجزم الأسماء لخفتها ولزوم التنوين إياها فلو جزمت سقطت منها الحركة والتنوين فكانت تختل وذلك أنَّك لو أردت جزم (جعفر) لزمك إسكان الراء وبعدها التنوين فكان يلزم حذف التنوين ؛ لأنَّه ساكن ، وقبله الراء ساكنة فكان يختل الاسم لذلك ومع ذلك فإنَّه قد يكون من الأسماء ما يكون

(١) المتبع ١ / ٣٦٩ و ١ / ٢٧٦ ، ٢٧٧

(٢) المتبع ٢ / ٥٢٤ وانظر الإنصاف ٢/ ٦٠٢ واللباب من ٤٧١ واللمع ص ١٢٠

الحرف الذى قبل آخره ساكناً نحو: زيد ، وبكر ، وما أشبه ذلك فلو جزم هذا النوع من الأسماء اجتمع فيه ثلاث سواكن فلم يمكن ذلك [١].

هذا ما قيل في علة امتناع جزم الاسم والذى لاحظته أنَّ العكبري ركز في علته على قوة الاسم وضعف الفعل أمَّا الزجاجي فقد اعتمد على بنية الاسم وكيف ستختل إذا جزمت .

أمَّا ما ذكره النحويون في علة امتناع جر الفعل فقد ذكر سيبويه أنَّ الأفعال المضارعة لا يدخلها الجر ؛ لأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال[٢] .

وقد علق الزجاجي على كلام سيبويه بأنَّ ما ذكره هو العلة المعتمدة لدى النحويين ، وما جاء من كلام في هذا المقام فهو لا يتعدى الشرح لهذه العلة والإيضاح لها وهو ما ثبت لدى البصريين والكوفيين[٣]وقد أبان الزجاجي عن مقصد سيبويه بقوله في علة امتناع خفض المضارع أنَّ المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين وليس ذلك في هذه الأفعال فقال موضحاً ذلك : (وشرحه أنَّ المجرور مضاف إليه واقع موقع التنوين ؛ لأنَّه زيادة في الاسم يقع آخراً ، والأفعال لا يضاف إليها فامتنعت من الخفض .) [٤]والحق فإنَّني أطلت في ذكر علة امتناع جزم الاسم ، وعلة امتناع جر الفعل ، ولكن كان القصد المأمول هو بيان اختصاص الاسم

(١) الإيضاح في علل النحو ص ١٠٢ وشرح جمل الزجاجي ج ٢ ص ١٩٧ والأصول في النحو لابن السراج ج ٢ ص ١٥٦ و ١٥٧

(٢) الكتاب ج ١ ص ٣ وانظر شرح الكتاب للسيرافي ج ١ ص ٣٨-٤٢

(٣) الإيضاح للزجاجي ص ١٠٧

(٤) الإيضاح للزجاجي ص ١٠٨

بالجر واختصاص الفعل بالجزم مما يعنى اختصاص حروف الجر بالاسم واختصاص حروف الجزم بالفعل .

أمَّا عوامل النصب وعوامل الرفع فهما مشتركان بين الفعل والاسم[١] .

تعليق :

وقد لاحظت بالنظر في هذه العوامل المشتركة أنَّ عوامل النصب بعضها مختص بالاسم ، وبعضها مختص بالفعل دون أن يكون الحرف الواحد عاملاً النصب في الاسم والفعل معاً فإنَّ وأخواتها تنصب الاسم ولا تنصب الفعل ، وأنْ المصدرية وأخواتها تنصب الفعل ولا تنصب الاسم وهكذا رغم اشتراك النصب بين الفعل والاسم إلَّا أنَّ عوامل النصب غير مشتركة بين الاسم والفعل كما لا حظت أنَّه لا يوجد حرف يعمل الرفع في الاسم والفعل معاً إذن لا يوجد حرف يعمل النصب والرفع في الاسم والفعل معاً فما زال الاختصاص لازماً للأحرف رغم أنَّ هذه الأحرف غير مختصة بالدخول على الاسم أو الفعل ، وهذا يعنى أنَّ النصب والرفع مشتركان كوجهي إعراب بين الاسم والفعل لكن عواملهما غير مشتركة ، ولعلي أكون قد أصبت فيما لاحظت ، والله أعلم .

رابعاً : العلاقة بين العامل والاختصاص عند النحويين :

إنَّ الكلام في هذا المقام ينبني حتما على ما سبق ذكره في النقاط السابقة من هذا المبحث ، فإنَّ تقسيم الحرف إلى عامل وغير عامل ، ومختص ، وغير مختص تظهر جلياً أنَّ بين العمل والاختصاص صلة وثيقة فإنَّ النحويين إنَّما توصلوا لهذا التقسيم بعد استقراء كلام العرب فتأمَّلوا الحروف جيداً فوجدوا فيها ما يعمل كما وجدوا فيها قبيلاً آخر مهملاً ثم

(١) الكتاب ج١ ص ١٣ وأوضح المسالك لابن هشام ج ١ ص ٣٨

تأملوا العاملة فوجدوا أنَّ الحرف إذا اختص بالاسم أو بالفعل عمل وإلَّا فلا وهذا في الغالب [١].

فتجزم (لم) وأخواتها المضارع لاختصاصها بالفعل ، وتنصب أنْ الفعل لاختصاصها من جهة ولشبهها بـ (إنَّ) وأخواتها من جهة أخري وحملت على (أنَّ) بقية أخواتها .

وكان الأصل فيها أن تجزم لاختصاصها بما يختص بالجزم ، وهو الفعل ، وإنَّما النصب بها فللشبه بـ (إنَّ) وأخواتها فقويت علة الشبه عن علة الاختصاص هنا ، ومثلها أيضاً حروف الجر فهي عملت الجر في الاسم لاختصاصها به ونصبها (إنَّ) وأخواتها الاسم ؛ لأنَّها اختصت به من جهة ، وأنَّها أشبهت الفعل من جهة وكان الأصل فيها أن تجر لكن نصبت للشبه وقدم منصوبها على مرفوعها ؛ لأنَّ عمل الفعل الأصلي أن يرفع ، ثم ينصب فعكس في الفرع وهو: إنَّ وأخواتها فنصبت ، ثم رفعت[٢] .

وما تقدم هو واقع مدرك فيه وضوح للعلاقة بين الاختصاص والعمل فيما يختص بالاسم ينبغي أن يعمل الجر ، وقد يضاف للاختصاص علة أخري فيعمل غير الجر وكذا ما يختص بالفعل فينبغي أن يجزم ولكنَّه قد يضاف للاختصاص علة أخرى فيعمل غير الجزم ، ويلاحظ أنَّ العلة كانت في الحالتين هي المشابهة والعمل البديل لما اختص به الحرف هو النصب ولذلك فإنَّ الحروف غير المختصة وتعمل للمشابهة فقط دون الاختصاص كـ (ما ، ولا) فإنَّها تعود إلى أصلها من عدم العمل لعدم الاختصاص فلا تقوى المشابهة على أن تقوم كعلة منفردة عن الاختصاص في لزوم العمل فقد

(١) همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ١ / ٢٧

(٢) شرح الكافية ٤ / ٣٣١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨ /٥ وشرح جمل الزجاجي ١ / ٤٢٢

فقدت بعدم الاختصاص شرطاً من شروط عملها لذا نجدها تعمل على صفة ولا تعمل على صفة أخرى[١] .

فمن أخذ بلغة تميم في (ما) مثلاً فلأنَّهم لا يعتبرون الشبه في (ما) وبالتالي لا يعملونها لعدم الاختصاص [٢].

ومن خلال هذا المثال السابق يتضح جلياً علاقة العمل بالاختصاص وذلك ؛ لأنَّ من فقد الاختصاص كالحرف (ما) انطبق عليه أصلان وكلاهما يبرزان علاقة العمل بالاختصاص .

الأول : عدم العمل لعدم الاختصاص .

الثاني : العمل بالشبه فقط دون الاختصاص جعلها تعمل عند قبيلة ، ولم تعمل عند الأخرى مع ملاحظة قيام الشبه كعلة فقط في النفي فيما يخص عمل (ما) عمل ليس .

واتساقاً واتصالاً بهذا المقام من دراسة علاقة العمل بالاختصاص كان من الجدير بي أن أقوم هنا بدراسة ما أثير في كتب النحو كثيراً حول لزوم الحرف المختص بالدخول على ما اختص به ظاهراً أو مقدراً ، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه بالتلازم بين الحرف وبين ما اختص به ويكون ذلك بأن يتطلب بعضها الأسماء كـ (ليتما) و(إذا) الفجائية و (إنَّ) وأخواتها والنواسخ الأخرى الداخلة على الجملة الاسمية وبعضها يتطلب الأفعال كإنْ ولو الشرطيتين ، ولولا ، ولوما التحضيضيتين فإنَّ الاختصاص مرتبط بالتضام بين اللفظين وعمل الأول في الثاني من خلال تلازمهما[٣].

هذا إذا كان الفعل ، أو الاسم الذى اختص بأحدهما الحرف ظاهراً

(١) الأشباه والنظائر في النحو ص ١٩

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٩

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان ص ٢٢٢ ، ص ٣٣٣

مذكوراً ، وقد يكون مقداراً وهو كثير .

فإن كان الحرف المختص بالاسم داخلاً على اسم مقدر ووليه حينئذ الفعل مباشرة وهو غير مختص بالدخول عليه نحو : حتى في قولهم : (حتى يأتي الله بالخير) .

وقد يكون الحرف المختص بالفعل داخلاً على فعل مقدار ووليه في ظاهر الكلام اسم[١] ، وهو غير مختص به نحو : (لو محمد يقوم قمت) .

فهذان شكلان لدخول الحرف المختص على غير ما اختص به ، ولأنَّه لابد من تلازم بين الحرف المختص وما اختص به كان لا بد من لجوء النحويين إلى التأويل والتقدير حتى يتحقق هذا التلازم إن لم يكن ظاهراً فإنَّه سيتحقق تقديراً [٢].

هذا وسيأتي إن شاء الله في الجانب الآخر من البحث عند ذكر القضايا التي أثر فيها الاختصاص بعض المسائل ذات الصلة

هذا وتعقيباً على ما سبق أود أن أشير إلى قضية العامل وكيف كانت من أهم قضايا الخلاف بين النحويين وإن كان الزبيدي يرى أنَّ الخلاف بينهم في العامل كان في نواح فرعية كاختلافهم في عامل النصب في المضارع الواقع بعد لام التعليل هل هو أنْ المضمرة أم اللام نفسها ؟ [٣]

وقد بالغوا في الخلاف حول العامل في مثل هذه القضايا إلى حد أنَّه أصبح متسعاً ، وقد تدرج تناول النحويين للعامل فقد بدأ الحديث عنه أشتاتاً في كتب النحو الأولى ككتاب سيبويه وما تضمنه من آراء التعليل ، ثم جاء نحاة جمعوا أشتاته وضموا متفرقة وألفوا كتبهم اعتماداً عليه .

---

(١) الكتاب ١/٨٥ ، ٨٧ و٣/ ٥-٧ ، ١٦

(٢) دور الحرف في أداء معنى الجملة ص ٥٨ وانظر نظرية التعليل في النحو بين القدماء والمحدثين لحسن خميس الملخ ص ١٥٢

(٣) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ١٥١

وقد أخذ البصري والكوفي بفكرة العامل فكلاهما أسند للعامل النحوي الآثار الإعرابية التي تظهر في أواخر الكلمات في مواقعها المختلفة(١)

وعدم لجوء الكوفيين الدائم للعامل لا يعنى إنكارهم له لكنَّ البصريين التزموه نظرياً وتطبيقياً ، فالتزموا التقدير والتأويل والإضمار ليتطابق مع الأصل في الحرف المختص وتلازمه مع ما اختص به (٢).

إذن فالعلاقة بين العامل والاختصاص كانت من قضايا الأصول والفروع عند النحويين ، فالعامل عندهم أصل والاختصاص فرع عليه .

والاختصاص في الفعل أصل وفي الأسماء والحروف فرع عليه والاختصاص في الحرف العامل المختص كحروف الجر العاملة في الأسماء والنواصب والجوازم العاملة في الفعل أصل وفى الحرف غير العامل لعدم الاختصاص فرع عليه(٣) .

هذه هي العلاقة بين الاختصاص والعامل قدمتها من جوانب عدة عسى أن توضح الأمر للقارئ وتبرز الاختصاص في الحروف ونظرة النحويين للعلاقة بين العامل والاختصاص أوبين العمل والاختصاص بصورة واضحة من خلال إبراز التلازم بينهما سواء ظاهراً أو تقديراً .

والذى عليه النحويون أنَّ كل حرف مختص يعمل وما لا يختص لا يعمل وهذا هو الغالب ، والله أعلم .

(١) تاريخ النحو وأصوله لعبد الحميد السيد طلب ص ٣١٦

(٢) الخصائص لابن جني ٢ / ٣٦٢ و معانى القرآن للأخفش ١ / ٨٤-٨٥ وشرح التسهيل ٢ / ٢١٣ ومقتضى النظرية والتطبيق لمنال محمد هاشم ص ٦٢ وشرح الألفية للمرادي ٢ / ٢٦٩ وإيضاح الشعر للفارسي ص ٥٢٩

(٣) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ٧٧ والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٧٥ – ٢٧٧ وشرح المفصل ج ١ ص ١١٧

الفصل الأول

الحروف بين الاختصاص وعدم الاختصاص

المبحث الأول

ما يختص بالأسماء ويعمل

إذا استعرضنا ما يختص من الحروف بالاسم نجدها كثيرة ومتعددة والأصل في عملها أن تعمل الجر ، ولكن بعض الحروف خرجت عن الأصل فعملت غير الجر ، فمنها ما يعمل النصب كـ إنَّ واخواتها ، ومنها ما لا يعمل شيئاً وهذا أيضاً خروج عن الأصل

أولاً : ما يختص بالاسم ويعمل الجر .

أمَّا ما يعمل على الأصل وهو الجر وهي تختص بالدخول علي الأسماء بل هي من علامات الأسماء فهي حروف الجر وهي (من ، إلي ، عن ، علي ، في ، رب ، الكاف ، اللام ، الباء ، التاء ، الواو ، حتى ، مذ ، منذ ، خلا ، عدا ، حاشا ، لولا ، كي)

وهذه الحروف لها معان متعددة يضيق المقام عن ذكرها ولكن لن أغفل حقها فسأعرض لها بإيجاز .

الحرف الأول : مِن ، وهي من الجارة ولها خمسة مواضع :

ابتداء الغاية ، وانتهاء الغاية على خلاف ، وبيان الجنس والتبعيض ، وتكون بمعني عن .

الحرف الثاني : إلى ، وتأتي في موضعين ، الأول : أن تكون للغاية في الأسماء، والموضع الثاني : أن تكون بمعنى في وهذا مقصور على السماع ، لقلته نحو : جلست إلى القوم أي : فيهم[١].

(١) رصف المباني ص٣٦٧

الحرف الثالث : عن حرف وهي قسمان:

الأول: أن تكون حرف جر ، ومن أشهر معانيها المجاوزة نحو : رميت عن القوس [١].

الحرف الرابع : من حروف الجر (على) وأشهر معانيها : العلو حقيقة نحو : طلع فلان على السقف ، واستوى على الجبل ، وقد خالف جماعة فذكروا أنَّها دائماً اسم ، ولا تأتي حرفاً ، ولكن الذى عليه جمهور النحويين أنَّها حرف ولها تسعة معانٍ أشهرها :

الاستعلاء ومنه قوله تعالى : "**وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ**"[٢]

الحرف الخامس: (في) ومعناها الوعاء حقيقة أو مجاز، أمَّا الحقيقة نحو جعلت المتاع في الوعاء ومنه قوله تعالى: "**أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**"[٣].

الحرف السادس : رُبَّ وهى حرف لتقليل الشيء في نفسه وتكون لتقليل النظير أيضًا[٤]، وقد اختلف في حرفيتها ، فهي حرف عند البصريين واسم عند الكوفيين[٥].

الحرف السابع : الكاف ، وتكون جارة غير زائدة نحو : زيد كعمرو ، وتكون جارة زائدة[٦].

ولم يختلف في حرفيتها نظراً لأنَّها على حرف واحد والأسماء لا تكون كذلك [٧].

(١) رصف المباني ص ٨٠ –٨٣ والجنى الداني ٢٤٥– ٢٤٩ ومغني اللبيب ١٤٧/١

(٢) سورة المؤمنون آية ٢.

(٣) سورة البقرة من الآية ٣٩

(٤) رصف المباني ص١٤٤

(٥) الجنى الداني ص٤٣٨، ٤٣٩

(٦) رصف المباني ص ١٨٨

(٧) رصف المباني ص١٨٨

الحرف الثامن : اللام ومن أبرز معانيها الملكية نحو : القَلم لمحمد[١]، وحركتها الكسر نحو : (الحمدُ لله) .

الحرف التاسع : الباء ولا تكون إلَّا جارة ولا تكون زائدة في لغة العرب[٢]

ومن معانيها الإلصاق : وهو أصل معانيها[٣]، وقال سيبويه: (إنَّما هي للإلصاق والاختلاط) [٤]، وهو حقيقي نحو : أمسك الحبل بيدي ، ومجازي نحو : مررت بزيد .

الحرف العاشر: التاء ، وهى تكون بدلاً من واو القسم نحو: (تالله لأخرجن)، قال تعالى: "**وتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم**"[٥] ، وهى مختصة باسم الله تعالى نحو قوله تعالى : " **تاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ**"[٦] وهى تدخل على كل ظاهر مقسم به[٧] .

الحرف الحادي عشر: الواو وهي واو القسم وواو رُبَّ ، فأمَّا واو القسم فهي حرف جر يجر الظاهر دون المضمر وأمَّا واو ربَّ فيرى الكوفيون أنَّها حرف جر لنيابتها عن رُبَّ ، وأنَّ الجر بها لا برُبَّ[٨].

الحرف الثاني عشر: حتى ، وهى قسمان : قسم تدخل فيه على الأعيان ، وقسم تدخل فيه على المصادر، فمثال الأول : قام القوم حتى زيدٍ ، ومثال الثاني : سرت حتى غروب الشمس[٩].

---

(١) الجنى الداني ص٩٥

(٢) رصف المباني ص١٤٢، والجنى الداني ص٣٦

(٣) الجنى الداني ص٣٦

(٤) الكتاب ج٤ ص٢١٧

(٥) سورة الأنبياء من الآية ٥٧.

(٦) سورة يوسف من الآية ٨٥.

(٧) الجنى الدني ص٥٧، ورصف المباني ص١٧١ ومغني اللبيب ١١٥/١

(٨) الجنى الداني ص١٥٣-١٥٤، وانظر: مغني اللبيب ج٢ ص٣٦١، ورصف المباني ص٤٢٠.

(٩) رصف المباني١٨٢

ومعناها انتهاء الغاية وقيل : هي جارة بنفسها وقد قال بهذا البصريون ويرى بعض الكوفيين أنَّها تخفض لنيابتها عن إلى[١].

وجعلها ابن هشام حرفاً جاراً بمنزلة إلى في المعنى والعمل[٢].

الحرف الثالث عشر ، والرابع عشر: مذ ومنذ ، وهما حرفان يكون ما بعدهما من الزمان مرفوعاً أو مخفوضاً ، وعليه فقد يكونان حرفي جر إذا كان ما بعدهما مجرورًا[٣].

الحرف الخامس عشر: (خلا) ، وهى حرف استثناء يخفض ما بعده ، نحو قولك : قام القوم خلا زيد .

الحرف السادس عشر: (عدا) وهى مثل خلا لها وجهان .

الحرف السابع عشر: (لولا) من أحد وجهى لولا الامتناعية بالإضافة إلى كونها حرف ابتداء أن تكون حرف جر، وذلك إذا وليها الضمير المتصل الموضوع للنصب والجر كالياء والكاف والهاء .

ورجح المرادي ألَّا تتعلق بشيء[٤].

الحرف الثامن عشر: (كي)، وهي لم تأت جارة إلَّا مع ما الاستفهامية وهذا ما ذكره المالقي[٥].

أمَّا المرادي فجعلها جارة لأحد ثلاثة أشياء :

أولها : ما الاستفهامية ، كقولهم في السؤال عن علة الشيء : كيمه ؟ بمعنى : لِمَه ؟ والهاء للسكت.

---

(١) الجنى الداني ص٥٤٢.

(٢) مغني اللبيب ج١ ص١٢٣.

(٣) رصف المباني ص٣١٩، ٣٢٨.

(٤) الجنى الداني ص٦٠٤.

(٥) رصف المباني ص٢١٥.

وثانيها : (أنْ) المصدرية ظاهرة أو مقدرة.

وثالثها : (ما) المصدرية ، وذهب الكوفيون إلى أنَّها لا تكون جارة ، وأن ما في (كيمه) غير مخفوضة بل منصوبة على المصدر، ورد بأنَّه يلزم تقديم الفعل على ما الاستفهامية وحذف ألفها دون تقدم جار(١).

هذه هي حروف الجر التي تختص بالاسم وتعمل فيه الجر فهي مختصة عاملة.

ثانياً : ما يختص بالاسم ويعمل النصب .

أمَّا عن الحروف المختصة بالأسماء وتعمل فيها النصب فهي الحروف المشبهة بالفعل ، وهى إنَّ وأخواتها، و إلَّا الاستثنائية ، ولا النافية للجنس.

أولها : إنَّ وأخواتها ، وهى : إنَّ وأنَّ ولكنَّ وليت ولعلَّ ، فتدخل هذه الحروف على الاسم فتنصبه على أنَّه اسمها، أمَّا خبرها فقد يكون اسماً وقد يكون جملة اسمية أو فعلية(٢)، وعلى الرغم من أنَّها بمنزلة الفعل إلَّا أنَّها تتصرف تصرفه ، وهى تنصب الاسم ولا ترفعه ، وهو خبر بل إنَّه مرفوع قبل دخولها ، قال سيبويه: (وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال وهى أإنَّ ولكنَّ وليت ولعلَّ وكأنَّ ، وذلك قولك: إنَّ زيدًا منطلقٌ وإنَّ عمرًا مسافرٌ ، وإنَّ زيدًا أخوك ، وكذلك أخواتها ، وزعم الخليل أنَّها عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيدٌ إلَّا أنَّه ليس لك أن تقول : كأنَّ أخوك عبدَ الله ، تريد كأنَّ عبدَ الله أخوك ؛ لأنَّها لا

(١) الجنى الداني ص٢٦٢-٢٦٣.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ /٥ وعدها البعض خمسة أحرف على اعتبار فرعية أنَّ عن إنَّ وبه قال سيبويه ٢ /١٣١، وبه قال: المبرد في المقتضب ج٤ ص١٠٧، وابن السراج في الأصول ج١ ص٢٢٩.

تَصرَّف تَصرُّف الأفعال ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كان فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما ، فلم يجروها مجراها ولكن قيل : هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال)[1].

وهكذا نجد سيبويه لم يرضه ما ذكر الخليل من كون إنَّ وأخواتها تتصرف كما يتصرف الفعل فإذا تقدم الخبر على الاسم رفعته وإذا جاء الاسم تالياً لها نصبته بل هي تختص بالنصب فقط فتصرفها ناقص عن تصرف الأفعال.

وعليه فالأصل في رفع الاسم أن يكون فاعلًا وفى نصب الاسم أن يكون مفعولاً ، فإذا دخلت أداة نصب فهو من قبيل التشبيه بالفعل المتعدي ، وتنزيل تلك الأداة منزلته ، وإذا دخل ما يرفع نحو كان فإنَّه أيضًا شبيهاً بالفعل ، قال الرضي: (اعلم أنَّه لما كان مذهبه أنَّ الأصل في رفع الأسماء الفاعل ، وفى نصبها المفعول لم يكن له بد من أن يدعى أنَّ كل مرفوع أو منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه ، كما يقال : إنَّ المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندًا إليه ، والخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة ، وخبر إنَّ وأخواتها يشبهه لكون عامله ، أي إنَّ وأخواته مشابهاً للفعل المتعدي إلَّا أنَّه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيهاً بفرعية العمل على فرعية العامل)[2].

فنصب إنَّ وأخواتها للاسم كان بالمشابهة بين هذه الحروف والفعل (كان) ، ولذلك تقدم منصوبها وتأخر المرفوع عكس الفعل تقدم مرفوعِه وتأخر منصوبه ، هذا ما فهم مما سبق من كلام الرضي .

وفهم أيضًا من كلام المالقي اللاحق ، حيث أوجب تقديم المنصوب على المرفوع في باب إنَّ وأخواتها تنبيهاً على أنَّ عملها بحق الشبه لا بحق

(١) الكتاب ج٢ ص١٣١، وانظر المفصل ص٢٩٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ج١ ص١٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ /٨.

الأصل ، ولم تتصرف إنَّ وأنَّ تصرف الأفعال فلا يجوز في معمولهما تقدم آخرها على الأول ولا عليها لهذا السبب(١).

هذا عن علة عمل إنَّ وأخواتها أمَّا عن معانيها فنعرض لها بإيجاز فيما يلي :

أول هذه الحروف وثانيها : إنَّ وأنَّ وهما للتوكيد ، فهما توكدان مضمون الجملة وتحققانه(٢).

وكأنَّ للتشبيه المؤكد نحو : كأنَّ زيدًا أسدٌ ، ومعنى المؤكد أنَّه كان الأصل: إنَّ زيدًا كالأسد ، فقدمت الكاف وفتحت الهمزة ولحقت لـ إنَّ والكاف للتشبيه ، وإنَّ للتوكيد فصار الحرف دالًا على التوكيد والتشبيه(٣).

ولكنَّ للاستدراك ، ولذلك لا تكون إلَّا بعد كلام نحو: "**لَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ**"(٤).

وليت للتمني ، ولعلَّ للترجي ، والفرق بينهما أنَّ التمني يكون في الممكن وغير الممكن ، والرجاء لا يكون إلَّا في الممكن ، وتأتي لعلَّ للإشفاق كقوله تعالى: "**فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ**"(٥)، وتكون لعلَّ أيضًا للاستفهام ، كقوله تعالى: "**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى**"(٦).(٧)

(١) رصف المباني ص١١٨-١١٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ /٥ والمفصل ص٢٩٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢ /٦ وانظر: رصف المباني ص٢٩٨.

(٤) سورة الأنفال من الآية ١٧

(٥) سورة الكهف من الآية ٦

(٦) سورة عبس آية ٣

(٧) شرح التسهيل ج٢ ص٧ وانظر: الكتاب لسيبويه ج٢ ص١٤٨، ج٤ ص٢٣٣، وج١ ص٤٣٤/٤٣٥ والمفصل ص٣٠٠-٣٠٣ ورصف المباني ص٢٧٨ ومغني اللبيب ج١ ص١٩١، ج١ ص٢٨٦.

ثانيهاً : من الحروف المختصة بالاسم وتنصبه : **(لا) النافية للجنس** على سبيل الاستغراق(١).

وهى محذوّ بها حذو إنَّ من حيث إنَّها نقيضها ولازمة للأسماء لزومها ، وهى تعمل النصب في الاسم بعدها(٢)، وهى (لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجرى مجراه ؛ لأنَّها لا تعمل إلَّا في نكرة)(٣).

وعليه فإنَّ (لا) لا تشبه الفعل بل هي تعمل بالحمل على إنَّ ولذا عملت في النكرة فقط ، وخبرها مشبه بخبر إنَّ المشبه بالفاعل ، أمَّا اسمها فهو مشبه بالمفعول عند الرضي (٤).

ثالثها : **(إلَّا) الاستثنائية** ، وقد اختلف في ناصب الاسم بعدها، فقيل الناصب هو الفعل السابق على (إلَّا) وقيل ناصبه أنَّ مقدرة بعد (إلَّا) وقيل ناصبه هي (إلَّا) ذاتها.

وعلى أيَّة حال فإنَّ إلَّا المقصودة هنا هي التي ينصب الاسم بعدها على الاستثناء لا كونه بدلاً فإنَّ إلَّا فيه لا تغير الاسم عما كان قبل دخولها ، وهذا ما جعل ابن مالك يرجح أن يكون سيبويه يرى أنَّ ناصب المستثنى هو إلَّا نفسها، قال: (واخترت نصبه بها نفسها وزعمت أنِّي في ذلك موافق لسيبويه ، وللمبرد ، وللجرجاني ، وقد خفى كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لكتابه)(٥).

(١) شرح التسهيل ج٢ ص٥٣ ومغني اللبيب ج١ ص٢٨٦.
(٢) المفصل ص٣٠ ورصف المباني ص٢٥٧.
(٣) كتاب سيبويه ج٢ ص٢٧٤.
(٤) شرح الكافية ج١ ص١٠٩.
(٥) شرح التسهيل ج٢ ص٢٧١.

فقد عدد النحويين الذين وافق رأيه رأيهم ومنهم سيبويه ثم قال مكملاً حجة كلامه: (فمن ذلك قوله في الباب الثاني من أبواب الاستثناء بـ(إلَّا) يكون الاسم بعدها على وجهين: أحدهما : ألَّا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق كما أنَّ لا حين قلت : لا مرحبًا ولا سلامة لم تغير الاسم على حاله قبل أن تلحق فكذلك إلَّا ولكنَّها تجيء لمعنى كما تجيء (لا) لمعنى والوجه الآخر: أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه عاملاً فيه ما قبله من الكلام كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهماً)[١]

فقد فهم ابن مالك من هذا الكلام الوارد على لسان سيبويه أنَّ إلَّا محمولة على لا المحمولة على إنَّ في كون ما تدخل عليه قد يكون مشغولاً بعامل غيرها فتؤثر في المعنى فقط دون اللفظ ، وتارة يكون غير مشغول بعامل آخر غيرها فتؤثر في اللفظ والمعنى[٢].

وقد سبق أن ذكرت رأي سيبويه ونص كلامه في بداية الكلام في (إلَّا).

وعلى هذا فإنَّ سيبويه لم يوافق مذهبه البصري فقد ذكر الرضي أنَّ البصريين يرون العامل الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلَّا) لأنَّه شيء يتعلق بالفعل معنى إذ هو جزء ينسب إليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول.

وهو بهذا التوجيه لمذهب البصريين يقترب مما قيل في إنَّ وأخواتها و(لا) النافية للجنس فإنَّ المنصوب فيهما شبيه بالمفعول.

(١) شرح التسهيل ٢ /٢٧١، وانظر: كتاب سيبويه ٢ /٢٧٤.

(٢) شرح التسهيل ج٢ ص٢٧١-٢٧٢.

ورأي بعض النحويين أنَّ إلَّا هي الناصبة ؛ لأنَّها نائبة عن الفعل (استثني) كما أنَّ أدوات النداء تنوب عن الفعل (أنادي)[١].

وقد نُسب هذا إلى المبرد[٢]، ونسب المرادي لسيبويه أنَّه يرى ناصب الاسم بعد إلَّا بالفعل السابق على إلَّا ، أو ما جرى مجراه بواسطة إلَّا.

وذهب بعض الكوفيون إلى أنَّ الناصب له (أنَّ) المقدرة بعد إلَّا، وصحح المرادي قول سيبويه بأنَّ الفعل هو ناصب المستثنى ؛ لأنَّ الفعل هو الطالب للمستثنى والعمل يكون في لغة العرب للطالب[٣].

هذا بعض ما قيل في ناصب الاسم المستثنى هل هو إلَّا أم الفعل أم (أنَّ) ؟ .

وأرى أنَّ إلَّا لا تعد من الأدوات التي تختص بالأسماء فتنصبها، وذلك فإنَّه بالنظر إلى اختصاصها فكثيراً ما يأتي الفعل بعدها، وأمَّا من ناحية نصبها للاسم فلم يتفق عليه.

وأخيرًا فإن كان لي حق التعليق هنا ، فإنَّي أقول إنَّه قد ذكر النحويون الحروف المختصة بالاسم العاملة النصب فيه وهى : إنَّ وأخواتها ، ولا النافية للجنس بالحمل على إنَّ ، و إلَّا الاستثنائية في بعض الأقوال ، ولكن يبقى السؤال لِمَ عملت هذه الحروف المختصة بالاسم النصب ولم تعمل الجر، وحق ما يختص بالاسم أن يجره ؛ لأنَّ الجر مختص بالأسماء لا أن ينصبه خاصة وأنَّها ليست كالجزء من الفعل مثلها مثل حروف الجر؟.

وقد أجاب على ذلك المالقي بقوله : (إلَّا أنَّ إنَّ وأخواتها أشبهت الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد من نحو : ضرب زيدٌ عمرًا ، بكونها

(١) شرح الكافية للرضي ١ /٢٢٦، وانظر: شرح التسهيل ٢ /٢٧٣.

(٢) المقتضب ٤ /٣٩٠/٣٩١، وانظر شرح الكافية ١ /٢٢٦، وشرح التسهيل ٢ /٢٧٣، والجنى الداني ص٩١.

(٣) الجنى الداني ص٩١.

طلبت اسمين كطلبها لهما وتضمنتهما كتضمنها وإن اختلفا فيه فعملت ذلك العمل تشبيهاً له فيما ذكر)[١].

وذكر فيه وجهاً آخر أنَّ هذه الأحرف لا يتحقق حصول معناها إلَّا في الأخبار لذا تنزلت منهن منزلة العمد في الجملة الفعلية وهى منزلة الفاعل فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع ، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب[٢].

وفى هذين الوجهين ما يقنع في خروج هذه الأحرف عن الأصل في العمل فعملت النصب ولم تعمل الجر.

ثالثاً : ما يختص بالاسم ويرفعه .

بقي ما هو مختص من الحروف بالاسم ويرفع الاسم بعده وهى: ما وليس ولا ، وهذه الثلاثة الكلام فيها ليس على إطلاقه فليست على اتفاق بين النحويين فهي محل خلاف وجدل بين النحويين ، فعملها سماعيًا لا قياسيًا.

أمَّا(ما) فيقال فيها : **(ما الحجازية)** فهي ترفع الاسم وتنصب الخبر في لغة أهل الحجاز، قال سيبويه : (وذلك الحرف (ما) تقول : ما عبدُ الله أخاك ، وما زيدٌ منطلقاً ، وأمَّا بنو تميم فيجرونها مجرى أمَّا وهل أي : لا يعملونها في شيء وهو القياس ؛ لأنَّه ليس بفعل وليس ما كليس ولا يكون فيها إضمار .

وأمَّا أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها كما شبهوا بها لات في بعض المواضع)[٣].

(١) رصف المباني ص١١٨.

(٢) شرح التسهيل ج٢ ص٩.

(٣) كتاب سيبويه ج١ ص٥٧.

ظهر مما سبق أنَّ ما الحجازية العمل بها سماعياً في لغتهم فقط لأنَّها تشبه ليس ، أمَّا في لغة بنى تميم فلا تعمل شيئا لأنَّها لا تشبه ليس.

قال المبرد : (تقول : ما زيدٌ قائماً ، وما هذا أخاك ، كذلك يفعل أهل الحجاز وذلك أنَّهم رأوها في معنى (ليس) تقع مبتدأة وتنفي ما يكون في الحال وما لم يقع ، فلمَّا خلصت في معنى (ليس) ودلت على ما تدل عليه ولم يكن بين نفييهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تغني عن الأخرى أجروها مجراها فمن ذلك قول الله عز وجل: "**مَا هَذَا بَشَرًا**"(١))(٢).

وهكذا الكلام فيها أنَّ أهل الحجاز أعملوها في لغتهم تشبيهاً لها بليس ، وبني تميم لم يعملوها ؛ لأنَّها عندهم بمنزلة إنَّما إذا قلت : إنَّما زيدٌ منطلقٌ (٣).

والذى أدغل في الشبه بين ما وليس اختصاصهما بنفي الحال ولذلك كانت داخلة على المعرفة والنكرة جميعاً فقيل : ما زيدٌ منطلقاً ، وما أحدٌ أفضلَ منك ، بخلال (لا) فإنَّها لا تدخل إلَّا على نكرة(٤).

وعليه فما تكون للنفي وهى إمَّا أن تختص بالدخول على المبتدأ والخبر، وأهل الحجاز يرفعون بها المبتدأ ويكون اسمها وينصبون بها الخبر ويكون خبرها(٥)، وهى العاملة ، وقد تكون غير عاملة وهذا قسم آخر لـ ما النافية(٦).

(١) سورة يوسف من الآية ٣١.
(٢) المقتضب ج٤ ص١٨٨ وانظر شرح التسهيل ج١ ص٣٦٨.
(٣) الكتاب لسيبويه ج١ ص٥٨ والمقتضب ج٤ ص١٨٨.
(٤) المفصل للزمخشري ص٣٠.
(٥) رصف المباني ص٣١٠.
(٦) الجنى الداني ص٣٢٢.

وأمَّا (ليس)، فهي فعل عند أغلب النحويين ، وزعم البعض أنَّها حرف وعليه فهي تدخل معنا في هذا المقام من البحث.

فهي ليست حرفًا محضًا ، ولا فعلاً محضاً، وقد قال سيبويه[١] بفعليتها، وقال أبو علي الفارسي[٢] بحرفيتها ، والجمهور على أنَّها فعل بدليل اتصال الضمائر البارزة بها وتاء التأنيث ، ووزنها وزن الفعل[٣].

وأمَّا (لا) ، فهي تعمل عمل ليس تشبيهاً بها ، وهذا مذكور في كثير من كتب النحو ، وورد في كتاب سيبويه كقول الشاعر[٤]:

مَن فَرَّ عَن نِيرانِهَا ** فأنَا ابنُ قَيسٍ لا بَراحُ

قال سيبويه :(جعلها بمنزلة ليس فهي بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع)[٥]، وبه قال المبرد أيضاً[٦].

وقال ابن مالك قاصدًا ليس : (وتلحق بها إنْ النافية قليلاً ولا كثيرًا ورفعها معرفة نادر وتُكسَع بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه)[٧]

وخلاصة القول في (لا) أنَّ منها ما هو مختص بالفعل ، ومنها ما هو مختص بالاسم ، والمختص بالاسم منها ما يدخل على المعارف ، ومنها ما

---

(١) الكتاب ج١ ص١٤٧، وشرح التسهيل ج١ ص٣٧٥.

(٢) ينظر المسائل البصريات ص ٤٣٠ ،٨٣٣ وكتاب الشعر ص ٩ والمسائل الحلبيات ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ والمسائل المنثورة ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ وانظر شرح الكافية للرضي ١٩٩/٤والجنى الداني ص٤٩٤والأشموني ٤١/١

(٣) رصف المباني ص٣٠٠ والجنى الداني ص٤٩٤ ومغنى اللبيب ٣٩٣/١

(٤) قائله : سعد بن مالك القيسي والبيت من الكامل ينظر الكتاب ١/ ٥٨ والمقتضب ٣٦٠/٤ والحماسة ص٥٠٠ بشرح المرزوقي والخزانة ٢ /٢٢٣، ٢٢٤والعيني١٥٠/٢–١٥٦وأمالي الشجري٢٨٢/١والسيوطي ص١٩٩،١٩٨

(٥) كتاب سيبويه ج١ ص٥٨.

(٦) المقتضب ج٤ ص٣٦٠.

(٧) شرح التسهيل ج١ ص٣٧٤.

يدخل على النكرات ، فما يدخل على المعارف قيل : لا تؤثر فيه ؛ لأنَّها غير مختصة بها ، وما يدخل على النكرات إن دخلت على مضاف ومضاف إليه فمنهم من يشبهها بأنَّ فينصب بها الاسم ويرفع الخبر، ومنهم من يشبهها بليس فيرفع بها الاسم وينصب الخبر[١].

هذا وقد وافق أغلب النحويين على عملها في المعرفة[٢]، هذا بعض ما قيل فيما يعمل الرفع في (لا).

والذى يظهر لي وهو مناط بحثي وتفقد نظري ، أنَّها ليست مختصة والمختص منها (لات)، ولكن إذا قلت هذا أخشى أن يخرج عما نحن فيه كل ما دخل على الفعل فكان له استعمال ، ودخل على الاسم فكان له استعمال آخر، فنجد أغلب الأدوات لها اختصاصات مختلفة نظرًا لاستعمالاتها المختلفة ، ولكن ما أراه أنَّ الحرف لا يحكم باختصاصه وعدم اختصاصه وفقاً للفظه فقط ، فإنَّ المعنى والنوع يحكمان فيما إذا كان مختصاً بالفعل ، أو مختصاً بالاسم ، أو غير مختص أصلاً .

(١) رصف المباني ص٢٥٨-٢٦٢ باختصار وانظر شرح الكافية ١ /١١٢

(٢) الجنى الداني ص٣٩٣ وشرح ابن عقيل١٢٩/١ومغني اللبيب ٢٣٩/١

المبحث الثاني

ما يختص بالأسماء ولا يعمل

أمَّا عن الحروف المختصة بالاسم ولا تعمل شيئاً ، رغم اختصاصها فهي :

أولها : حروف النداء .

وهي : الهمزة ، ويا ، وآ ، وأي ، وأيا ، وهيا ، و وا.، وأعرض لها بشيء من التفصيل ؛ ونبدأ بـ:

١- **(الهمزة)** وهى حرف مختص بالاسم كسائر أحرف النداء ولا ينادى بها إلَّا القريب مسافة وحكمًا كقول امرئ القس[١]:

أفَاطمَ مَهلًا بَعضَ هذا التَّدَلُّل

وإنْ كُنتُ قَد أزمَعتِ صَرمِى فأَجمِلِي[٢]

٢- **(يا)** وهى حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة وحكماً، وقد ينادى بها القريب توكيدًا ، وقيل : هي مشتركة بين القريب والبعيد ، وهي أكثر حروف النداء استعمالًا ولا يقدر عند الحذف سواها ، نحو "**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**"[٣].[٤]

٣- (آ) بالمد ، حرف لنداء البعيد وهو مسموع لم يذكره سيبويه وذكره غيره[٥].

٤ - **(أيا)** مفتوحة خفيفة ، حرف معناه التنبيه ينادى به كما ينادى بـ(يا) إلَّا أنَّها تكون لازمة لنداء البعيد مسافة أو حكماً كالنائم والغافل[٦].

---

(١) والبيت من الطويل ينظر :ديوان امرئ القيس ص١٢، والمغنى ١ /١٣

(٢) الجنى الداني ص٣٥، ورصف المباني ص٥١.

(٣) سورة يوسف من الآية ٢٩.

(٤) مغني اللبيب١/٢٠ وينظر شرح التسهيل٣/٣٨٥والجنى الداني ص٢٣٢

(٥) مغني اللبيب١/٢٠ وينظر شرح التسهيل٣/٣٨٥ والدنى الداني ص٢٣٢

(٦) رصف المباني ص١٣٦، مغني اللبيب ج١ ص٢٠.

٥- **(أي)** فيكون تنبيهاً ونداء مثل (يا) إلَّا أنَّها تختص بالقريب منزلة ، وهى في النداء أبعد من الهمزة ، فهي في المنزلة الوسطى بين الهمزة وأيا[١].

٧- **(هيا)** ، وهى حرف تنبيه وتكون للنداء كقولك : (هيا زيد) وهي للبعيد مسافة أو حكمًا كالنائم[٢]

قال الشاعر[٣]:

هيا أُمَّ عمرٍو هَل لِي اليومَ عِندكُم ** بغيبةِ أبصارِ الوشاةِ سبِيلُ

واختلف في هائها قيل : هي بدل من همزة أيا وهو قول ابن الخشاب[٤]، وقيل : هي أصل لا بدل[٥].

٧- **(وا)** حرف نداء مختص بالندبة ، وهي للتفجع[٦]، نحو : وازيداه ، وقيل : يستخدم في غير الندبة.

واختلف فيها هل هي أصل برأسه وصححه المرادي وقيل : هي فرع (يا) وواوها بدل من الياء[٧].

هذه حروف النداء وهي مختصة بالدخول على الأسماء بل إنَّ النداء من علامات الأسماء، وهو مختص بالدخول عليها ولكنَّها لا تعمل فيه شيئاً، ولكن هذا ليس موضع اتفاق ، فقد ذهب بعض النحويين إلى أنَّ (يا)

(١) رصف المباني ص١٢٤، مغني اللبيب ج١ ص٢٠.

(٢) رصف المباني ص٤٠٨، الجنى الداني ص٥٠٧.

(٣) البيت من بحر الطويل ينظر الهمع ١ /١٧٢ والدرر ١ /١٤٨

(٤) بغية الوعاة ج٢ ص٣٩.

(٥) الجنى الداني ص٥٠٧.

(٦) كتاب سيبويه ج٢ ص٢٢٠، ٢٣١، ورصف المباني ص٤٤١.

(٧) الجنى الداني ص٣٥٢ وانظر مغني اللبيب ٢ /٣٦٩ وكتاب سيبويه ٢ /٢٢٠ والمفصل ص٤٤

وأخواتها أسماء أفعال تحمل ضميراً مستكناً فيها ، وقد نقل هذا عن الكوفيين[١].

وأغلب من قرأت لهم يرون أنَّ (يا) نائبة عن فعل محذوف تقديره أدعو ، أو أنادي[٢]، ومع ذلك لا يرون أنَّها تعمل عمله ، وهذا يخالف ما يقال فيما ينوب عن الفعل ، قال سيبويه : (اعلم أنَّ النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره)[٣] وبه قال المبرد ، قال الزمخشري:(إذا قلت : يا عبد الله فكأنَّك قلت: يا أريد أو أعني عبد الله ، ولكنَّه حذف لكثرة الاستعمال وصار (يا) بدلاً منه ولا يخلو من انتصابه لفظًا أو محلًا)[٤] وقال ابن الحاجب في تعريف المنادى : (وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظًا أو تقديرًا)[٥]، ووافقه الرضي[٦]، مع عدم استبعاده أن يكون الحرف هو العامل بدليل أنَّه يمال كما يمال الفعل وبه قال أيضًا ابن مالك وهذا نصه : (المنادى منصوب لفظاً أو تقديراً بأنادي لازم الإضمار استغناء بظهور معناه مع قصد الإنشاء وكثرة الاستعمال)[٧]

وقد نقل الرضي عن البعض أنَّ المنادى منصوب بالأداة ؛ لأنَّه اسم فعل ، ورده بعض النحويين بأنَّ الهمزة على حرف واحد ، ولا يوجد اسم فعل على حرف واحد ، كما أنَّ اسم الفعل لا يحمل ضمير متكلم ولا غائب ، كما أنَّه لو كانت الأداة اسم فعل لتم المعنى عندها دون المنادى ، وقد أجاب

(١) الجنى الداني ص٣٥٥.
(٢) رصف المباني ص٤٥٣.
(٣) كتاب سيبويه ج٢ ص١٨٢.
(٤) المقتضب ج٤ ص٢٠٢.
(٥) شرح الكافية ج١ ص١٣١.
(٦) المرجع السابق ج١ ص١٣٢.
(٧) شرح التسهيل ج٣ ص٣٨٥.

الرضي على منع أن يكون حرف النداء اسم فعلٍ بأنَّ اسم الفعل لا يبز فيه شيء من الضمائر، وإذا كان أداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضمير(١).

كل هذا إن دل فإنَّما يدل على أنَّ الأداة غير صالحة للعمل بل العمل هنا للفعل رغم اختصاص الأداة بالدخول على الأسماء بل إنَّها من علامات الأسماء.

ثانيها : مما يختص بالاسم ولا يعمل فيه شيئًا إذ وإذا الفجائيتين .

أمَّا (إذ) فتكون للمفاجأة إذا وقعت بعد بينا أو بينما كقوله :

استَقدِرِ اللهَ خيرًا وارضَيَنَّ بِهِ ** فبينَما العُسرُ إذ دَارت مَياسيرُ(٢)

واختلف في (إذ) الدالة على المفاجئة فقيل : هي حرف وقيل : هي ظرف زمان ، أو مكان ، أو حرف توكيد(٣).

وهي عند سيبويه لا تقع إلَّا ويكون الفعل بعدها واجبًا نحو قولك : بينما أنا كذلك إذ جاء زيدٌ ، وقصدت قصده إذ انتفع عليَّ فلان قال : (فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حال أنت فيها)(٤).

وأمَّا (إذا) الفجائية فقد قالوا : إنَّها مختصة بالجملة الإسمية ولا تحتاج إلى جواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو: (خرجت فإذا الأسد بالباب)، ومنه : "**فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى**"(٥).

---

(١) شرح الكافية ج١ ص١٣٢.

(٢) البيت من : البسيط ، لعثمان بن لبيد العذري أو عثير بن لبيد ينظر الكتاب ٥٢٨/٣ والدرر ١ /١٧٣ وابن الشجري ٢٠٧/٢ ، ٢٠٩وشذور الذهب ١٢٦ وشرح شواهد المغني للسيوطي ص٨٦

(٣) مغني اللبيب ج١ ص٨٣.

(٤) الكتاب ج٤ ص٢٣٢.

(٥) سورة طه آية ٢٠ وينظر مغني اللبيب ١ /٨٧ والكتاب ٤ /٢٣٢.

ويرى المبرد أنَّ (إذا) التي تقع للمفاجأة فإنَّها تسد مسد الخبر، ويكون الاسم بعدها مبتدأ(١).

وأجاز المبرد رفع الاسم الواقع بعد المبتدأ بعدها ، فإذا قيل : خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ يجوز أن يقال أيضًا : خرجت فإذا زيدٌ قائماً ، ويكون جيداً ؛ لأنَّ معنى فإذا زيد أي: فإذا زيد قد وافقني(٢)، وهى عنده ظرف مكان(٣).

ولخص ابن هشام القول في إذا الفجائية بأنَّها تختص بالجملة الإسمية ولا تحتاج إلى جواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال(٤).

ومنها أيضًا : أمَّا – بالفتح والتشديد.

ومنها : (لولا) الامتناعية ، وهي حرف يدل على امتناع جوابها لوجود تاليها ، وتختص بالجملة الإسمية (٥) ، على خلاف يسير

بين النحويين في هذا على ما سيأتي .

وتضاف إلى هذه الحروف : **(أل)** فهي مختصة بالدخول على الاسم بل هي من علاماته ولا تعمل فيه شيئًا.

وقولنا (أل) مختصة بالدخول على الأسماء يعني بها جميع أنواع (أل) سواء كان لابد منها في الكلمة أم زائدة وسواء كانت حرفاً لازماً كالتي في (الذي) وأخواتها أو كانت غير لازمة نحو : الرجل والغلام(٦).

---

(١) المقتضب ج٣ ص١٧٨.

(٢) المقتضب ج٣ ص٢٧٤.

(٣) المقتضب ج٣ ص٢٧٤.

(٤) مغني اللبيب ج١ ص٨٧.

(٥) الكتاب لسيبويه ١٣٩/٣ ورصف المباني ص ٢٩٣ والجنى الداني ص ٥٩٩ ومغني اللبيب ٢٧٢/١ وأوضح المسالك ٢٠٥/٤ وبغية السالك لعبد المتعال الصعيدي ص ٢٤٣

(٦) رصف المباني ص٧٤–٧٨، وانظر المفصل ص١١.

ومن الحروف التي تختص بالاسم ولا تعمل فيه أيضاً : (**أَلَا**) المفتوحة الهمزة المخففة ، إذا جاءت للتنبيه نحو قوله تعالى: "**أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ**"(١).

أو التي للتوبيخ والإنكار نحو قول الشاعر(٢):

أَلَا طِعَانَ أَلَا فُرسَانَ عَادِيةٌ ** إِلَّا تَجَشُّؤكُم حَولَ التَّنَانِير

أو كانت للتمني نحو قول الشاعر(٣):

أَلَا عُمْرَ وَلَّي مُستَطَاعٌ رُجُوعُهُ ** فَيَرأَب مَا أَثْأَتْ يدُ الغَفَلَاتِ(٤)

وبعد فجميع ما سبق ذكره حروف مختصة بالدخول على الاسم ورغم اختصاصها به لا تعمل فيه شيئاً.

وكان حق هذه الحروف أن تعمل لاختصاصها ، فالاختصاص وحده كافٍ كعلة موجبة للعمل ، ولكن هذا لم يكن واقعاً مطردًا في جميع الأدوات ؛ ولذا كان علينا البحث جيدًا عن علة عدم عملها مع كونها مختصة.

فأقول بداية : إنَّ من حق الحروف المختصة بالاسم أو المختصة بالفعل أن تعمل ، فما يختص بالاسم حقه أن يعمل الجر وقد يخرج عن ذلك فيعمل النصب ، وقد بينت علة ذلك في المبحث السابق ، وقد لا يعمل أصلاً وهذا ما نحن بصدد بيان علته.

---

(١) سورة البقرة من الآية ١٣.

(٢) البيت من البسيط ، قائله : حسان رضي الله عنه ، ينظر الكتاب ٣٠٦/٣ وشرح ديوانه ص ١٢٨ والعيني ٣٦٢/٢ والدرر ١٢٨/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٢

(٣) البيت من الطويل ، غير منسوب لقائل في شرح التسهيل لابن مالك ٧١/٢ والعيني ٣٦١/٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ٩٢/٢

(٤) الجني الداني ص٣٨١-٣٨٤ انظر: مغني اللبيب ج١ ص٦٨-٦٩.

فقد ذكر في علة ذلك أنَّ هذه الحروف منزلة من الاسم منزلة الجزء ، وما ينزل من الاسم منزلة الجزء فلا يعمل ، بدليل أنَّ العامل يتجاوزه ، قال المرادي : (فأن يتنزل منه منزلة الجزء لم يعمل كلام التعريف فإن لم يتنزل منه منزلة الجزء فحقه أن يعمل ؛ لأنَّ ما لازم شيئاً ولم يكن كالجزء منه أثر فيه غالبًا وإذا عمل فأصله أن يعمل الجر ؛ لأنَّه العمل المخصوص بالاسم ولا يعمل الرفع ولا النصب إلَّا لشبهه بما يعملها كإنَّ وأخواتها فإن نصبت الاسم ورفعت الخبر لشبهها بالفعل)[١].

(١) الجنى الداني ص٢٥، ٢٦.

المبحث الثالث

ما يختص بالأفعال ويعمل

من أنواع الحروف ؛ ما يختص بالدخول على الفعل ويعمل فيه ، وهذه الحروف الأصل فيها أن تعمل الجزم ؛ لأنَّ الجزم هو الذى يختص بالفعل.

بيد أنَّه ومن خلال البحث تبين أنَّ بعض الحروف يعمل الجزم وفقاً للأصل ، وبعضها يعمل النصب خلافاً للأصل، وبعضها لا يعمل مطلقاً ، وهو أيضًا أشد مخالفة للأصل.

ولكن في هذا المبحث سأتناول ما يعمل الجزم وما يعمل النصب ، أمَّا ما لا يعمل فهو مجال البحث في المبحث التالي بعد هذا المبحث.

أولًا : ما يعمل الجزم وفقًا للأصل .

وهى على الإجمال : لم ، ولمَّا ، ولام الأمر ، ولا النافية ، وأدوات الشرط الجازمة ، وعلى التفصيل نعرض كل حرف على حده ، نبدأ بأدوات الجزم :

١- **لم** ، وهى حرف لنفي المضارع وقلبه إلى معنى المضي نحو قوله تعالى: "**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**"(١).

وأجاز البعض أن يرفع المضارع بعدها كقول الشاعر(٢):

لَولَا فَوارِسُ مِن نُعْمٍ وأسْرَتُهُم ** يَومَ الصُّلَيْفاء لم يُوفُونَ بالجَارِ

نقل ابن هشام اللحياني أنَّ بعض العرب ينصب بها ومنها قراءة "**أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ**"(٣). (٤)

---

(١) سورة الإخلاص آية ٣.

(٢) البيت من البسيط ، قال في الدرر ٧٢/٢ لم أعثر على قائل هذا البيت ، وينظر المحتسب ٤٢/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨/١ ، ٦٦/٤ وابن يعيش ٨/٧ ومغني اللبيب ٢٧٧/١

(٣) سورة الشرح آية ١ ونسبت القراءة بالنصب إلى أبي جعفر المنصور قال ابن مجاهد : وهذا غير جائز أصلاً ينظر المحتسب ٣٦٦/٢ ويعزو الزمخشري في الكشاف ٥٥١/٢ هذه القراءة لأبي جعفر المنصور أيضاً ، وخرجها أبو حيان في البحر المحيط ٤٨٨/٨ أنها لغة لبعض العرب وقال : حكاها اللحياني في نوادره وهي : الجزم بلن ، والنصب بلم عكس المعروف.

(٤) مغنى اللبيب ج١ ص٢٧٧، وانظر: شرح التسهيل ٤ /٦٣ وارتشاف الضرب ٤ /٦٧٤.

وهكذا نجد أنَّ لم الأصل فيها أن تعمل الجزم وقد قيل بورودها لغيره ولم يستحسن .

٢- **لمَّا** ، وفيها وجهان ذكرهما ابن هشام:

الأول: أنَّها تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ لم.

الثاني: أنَّها تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو : (لمَّا جاءني أكرمته)[١].

ولم تخرج لمَّا عن اختصاصها بالفعل في الوجهين ، ولكنَّها عملت في الوجه الأول ، ولم تعمل في الوجه الثاني ، أو أنَّها عملت في الوجه الثاني في المحل لا اللفظ .

٣- **لام الأمر** ، وهى اللام العاملة الجزم وموضوعة للطلب .

٤- **(لا) الناهية** ، وهى الموضوعة لطلب الترك ، وتختص بالدخول على المضارع وتقتضي جزمه واستقباله سواء كان المطلوب منه مخاطبًا نحو : "**لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ**"[٢] ولا تخرج لا الناهية عن اختصاصها بالفعل المضارع كما لا تخرج عن جزمها إياه[٣].

ثم أذكر هنا أدوات الشرط الجازمة وهي :

إنْ وهي أم الباب ، وإذما ، وأمَّا : مَنْ ، وما ، ومتى ، وأينما ، ومهما ، فهي أسماء تخرج عما نحن فيه من ذكر حروف الشرط ، أمَّا لو فهي لا تعمل شيئاً لذا أذكرها إن شاء الله في المبحث القادم.

أولاً : إنْ ، وهي حرف يجزم فعلين ، وهى جازمة ؛ لأنَّها تصحب المضارع أكثر مما تصحب الماضي فلمَّا غلب استعمالها مع المضارع كانت

---

(١) مغني اللبيب ج١ ص٢٧٨-٢٨٠، وانظر: رصف المباني ص٢٨١.

(٢) سورة الممتحنة من الآية ١.

(٣) مغني اللبيب ١ /٢٤٦، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ج٤ ص٦٢.

بمنزلة ما لازمه واختص به فقبلت أن تؤثر فيه وتعمل فعملت الجزم ؛ لأنَّه أخف ، هذا ما قاله بدر الدين بن مالك[١]، ويجوز أن تدخل على ماضيين فلا تؤثر فيهما لبنائهما ويكونان في المعنى مستقبلين.

ويجوز أن تدخل على ماضي ومضارع فيبقى الماضي مبنيًا ويكون المضارع حينئذ مرفوعًا فلم تؤثر فيه ؛ لأنَّها لم تؤثر في الفعل الواقع بعدها مباشرة[٢].

ثانياً : إذما ، وهي حرف شرط تجزم فعلين مثل إنْ الشرطية ركبت إذ مع ما فصارا كالكلمة الواحدة[٣]، وأصلها إذ الزمانية زيدت عليها ما وركبتا فصار لها معنى آخر[٤]، ومنه قول العباس بن مرداس[٥]:

إذا مَا أتيتَ على الرسولِ فقُل لَهُ **حقاً علينَا إذا اطمَأنَّ المَجلِسُ

وذكر المالقي أنَّها حرف وأنَّ إذ لا تفيد الشرط إلَّا بشرط اقترانها بما فكأنَّها عوض عن إضافتها إذ أصل (إذ) أن تكون ظرفًا للماضي من الزمان مضافة أبدًا إلى جملة ، ومثل لها بـ (إذ ما تقم أقم) وإذما جئت فاضرب زيدًا[٦].

هذه هي الحروف التي تعمل الجزم في الفعل المضارع وهي مختصة بالدخول على الفعل لا تفارقه.

---

(١) شرح التسهيل ج٤ ص٦٧، وانظر المقتضب ص٣٢٠.

(٢) رصف المباني للمالقي ص٢٠٤.

(٣) الجنى الداني ص٥٠٨.

(٤) المتبع ج٢ ص٥١٣.

(٥) والبيت من الكامل ، ينظر الكتاب لسيبويه ٣ /٥٧ والخصائص ١٣١/١ والمفصل ص ١٧١ وشرح المفصل ٤ /٩٧، والخزانة ٣ /٦٣٦

(٦) رصف المباني ص٥٩ و ٦٠ وانظر مغني اللبيب ١ /٢٠١و٢٠٢ والجنى الداني ص٣٣٣.

ثانياً : ما يعمل النصب من الحروف المختصة بالدخول على الفعل.

وهى : أنْ ، ولن ، وكي ، وإذن وهي ما تسمى نواصب الفعل المضارع .

ويجدر هنا أن أقوم بإعطاء لمحة مختصرة عن كل حرف من نواصب المضارع المختصة بالدخول عليه:

١ – **(أنْ)** وهي أنْ المصدرية ومع كونها مصدرية أنَّها مع الجملة التي بعدها في موضع المصدر مرفوعًا أو منصوباً أو مخفوضاً على حسب موقعها سواء دخلت على ماضٍ أو مضارع نحو :(أعجبني أنْ ضربت) و(أريد أنْ أكرمَك) و(أمرتك أنْ تقعدَ) ، والتقدير : أعجبني ضربُك ، وأريد إكرامَك وأمرتك بالقعود ، قال الله تعالى: "**أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا**"(١)، والتقدير (وحينا)(٢).

٢ – **إذن:** وقد اختلف النحويون في إذن الجمهور على أنَّها حرف ، ويرى البعض أنَّها اسم .

ويرى ابن مالك أنَّها غير مختصة بالفعل وإنَّما عملت النصب رغم أنَّها غير مختصة حملاً لها على (أنْ) وإنَّما حملت على (أنْ) لغلبة استقبال الفعل بعدها ولأنَّها تخرج الفعل عما كان عليه إلى جعله جواباً كما تخرج (أنْ) الفعل عما كان عليه إلى جعله في تأويل المصدر محملها على (أنْ) عنده وإن لم تختص بالأفعال كما حملت ما على ليس وهى غير مختصة بالأسماء(٣).

---

(١) سورة يونس من الآية ٢.

(٢) المقتضب ١ /١٨٧ والمفصل للزمخشري ص٣١٧ ورصف المباني ص١١١ وانظر مغني اللبيب ١ /٢٧ وشرح الكافية للرضي ٢ /٢٣٢ وشرح التسهيل ٤ /١٤ والجنى الداني ص٢١٦–٢١٧.

(٣) شرح التسهيل ٤ /٢٠، وانظر رصف المباني ص٦٢ وأوضح المسالك ج٤ ص١٤٧.

٣ – **لن:** وهى من حروف النفي وهى مختصة بنفي المضارع وتخلصه للاستقبال ولا تجتمع مع السين ؛ لأنَّها مختصة بالإيجاب ولن مختصة بالنفي وهى حرف ناصب للفعل المضارع بنفسها(١).

٤ – **(كي)** وهى كي الناصبة للمضارع على القول بأنَّها ناصبة له بنفسها وهى مصدرية بمنزلة أنْ المصدرية في المعنى والعمل نحو : "**لِكَيْلا تَأْسَوْا**"(٢)، فهي هنا ليست حرف جر ؛ لأنَّها لو كانت حرف جر لما دخلت عليها اللام الجارة.

هذه هي الحروف المختصة بالدخول على الفعل وتعمل فيه النصب وهى مختصة بالفعل المضارع والنواصب للفعل المضارع بالإضافة إلى ما سبق يدخل فيها (حتى) الناصبة ، ولكن نظرًا لاختلاف النحويين في كونها جارة للمصدر المؤول من أنْ المصدرية المضمرة أو أنَّها ناصبة بنفسها، ومثلها أيضًا(اللام) وأقصد لام التعليل فهي كـ(حتى) الأرجح فيهما أنَّهما حرفا جر والفعل بعدهما منصوب بأنْ مضمرة ؛ ولذا لم أقدم على ضمهما لهذا المبحث فهما إذن مشتركان بين الاسم والفعل.

ويجدر بي في نهاية المبحث أن أذكر العلة التي من أجلها عملت هذه الحروف النصب رغم اختصاصها ، ولم تعمل الجزم على الأصل، ذلك أنَّ (لن) أشبهت (لا) النافية للجنس فهي لنفى الفعل كما أنَّ لا لنفى الاسم المختصة به ثم حملت بقية الحروف عليها(٣).

---

(١) رصف المباني ص٢٨٥، وانظر ارتشاف الضرب ٤ /١٦٤٧ والكتاب ١ /١٣٥–١٣٦ والمفصل ص٣٠٧ والمتبع للعكبري ٢ /٥١١ وشرح التسهيل ٤ /١٤ وأوضح المسالك ٤ /١٣١.

(٢) سورة الحديد من الآية ٢٣.

(٣) أوضح المسالك لابن هشام ج١ ص٢٨.

قال المرادي في علة عمل حروف النصب للنصب ولم تعمل الجزم : (ولا يعمل النصب إلَّا لشبهه بما يعمله كـ أنْ المصدرية وأخواتها فإنَّها لمَّا شابهت نواصب الاسم نصبت ولولا ذلك لكان حقها أن تجزم) [١]، فالعلة عنده أنَّ هذه النواصب شابهت نواصب الاسم فعملت عملها.

(١) الجنى الداني ص٢٥.

المبحث الرابع

ما يختص بالأفعال ولا يعمل

أمَّا عن الحروف التي لا تدخل إلَّا على الفعل ولكنَّها مع اختصاصها لا تعمل شيئاً على خلاف الأصل ؛ فهي على الإجمال : لو الشرطية ، وما المصدرية ، ولو المصدرية.

وحروف التحضيض :هلَّا ، ولولا ، وألا ، ولوما ، وأمَا المخففة ، وحرفا الاستقبال السين وسوف ، وحرف التوقع قد ، وحرف الردع كلَّا وكما ، وعلى التفصيل نذكر لكل حرف بعضاً مما يبين ماهيته ومعناه.

١ – **لو الشرطية** : وهى التي تكون حرف شرط بمنزلة إنْ الشرطية إلَّا أنَّها لا يجزم بها كما يجزم بإنْ ولا يكون جوابها إلَّا محذوفاً ومنه قوله تعالى: "**ومَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ولَوْ كُنَّا صَادِقِينَ**"(١)(٢)، والفعل بعدها مرفوع نحو : لو يقوم زيد قمت(٣) ، قال تعالى: "**لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ**"(٤) بالرفع.

٢ – **ما المصدرية** : وهى حرف على نوعين : زمانية وغير زمانية ؛ وغير الزمانية نحو : "**مَا دُمْتُ حَيًا**"(٥) وأصلها : مدة دوامي حيًّا(٦)

(١) سورة يوسف من الآية ١٧.

(٢) رصف المباني ص٢٩١، وانظر كتاب سيبويه ج٤ ص٢٣٤، والمقتضب للمبرد ج٣ ص٧٦ والمفصل ص٣٢٠ والجنى الداني ص٢٨٤.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ج٤ ص٦.

(٤) سورة الحجرات من الآية ٧.

(٥) سورة مريم من الآية ٣١.

(٦) الكتاب ٣ /١٠٢، المقتضب ٣ /١٩٧، مغني اللبيب ١ /٣٠٢، ورصف المباني ص٣١٣، الجنى الداني ص٣٣٠–٣٣٢، المفصل ص٣١٤.

٣ – **لو المصدرية** : وهى حرف مصدري بمنزلة (أنْ) إلَّا أنَّها لا تنصب وأكثر وقوع هذه بعد ودّ ، أو يودّ نحو "**وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ**"(١) و"**يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ**"(٢)، وقد تقع بدونهما(٣)، ومن وقوعها بعد غيرهما قول قتيلة بنت النضر(٤):

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَو مَنَنتَ وَرُبَّمَا ** مَنَّ الفَتَى وَهُو المَغِيظُ المُحْنَقُ

ولكنَّه قليل(٥).

٤ – **هلَّا التحضيضية** : وهى تدخل على الأفعال وتختص بها سواء كانت الأفعال بعدها ظاهرة أو مقدرة ماضية أو مضارعة ، فيقول : هلَّا قمت ، وهلَّا قعدت ، وهلَّا تقوم ، وهلَّا تقعد ، وإن جاء بعدها اسم فيجب تقدير الفعل نحو : (هلَّا قتالا) أي : هلَّا تقصد التقاتل(٦).

٥ – **لولا** : وهي لولا التحضيضية ، وتختص بالمضارع أو ما في تأويله وتفيد أيضًا العرض نحو قوله تعالى: "**لَوْلا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ**"(٧)، وإن كانت للتوبيخ اختصت بالماضي نحو : "**لَوْلا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ**"(٨)(٩).

---

(١) سورة القلم آية ٩.

(٢) سورة البقرة من الآية ٩٦.

(٣) مغنى اللبيب ١ /٢٦٥ وانظر الكتاب ٣ /٣٦ والجنى الداني ص٢٨٧.

(٤) البيت من الكامل وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٨/١ والمغني ص٢٩٤، وشرح شواهد المغني ص٢٤٨ وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٦٦ وشرح الحماسة للتبريزي٣ /١٨وحاشية الصبان٣٤/٤ والعيني ٤٧١/٤

(٥) الجنى الداني ص٢٨٨.

(٦) رصف المباني ص٤٠٨، والجنى الداني ص٦١٣، والمفصل للزمخشري ص٣١٥، ٣١٦ وانظر: الكتاب ١ /٢٧٨، ج٣ ص١٠، ج٣ ص١١٥.

(٧) سورة النمل من الآية ٤٦.

(٨) سورة النور من الآية ١٣.

(٩) مغني اللبيب ج١ ص٢٧٤، وانظر الكتاب ج١ ص٩٨، ج٣ ص١١٥، والمفصل ص٣١٥، ٣١٦، والجنى الداني ص٦٠٦.

٦ – **أَلَا:** بالفتح والتخفيف ، وهى للعرض والتحضيض وهى مختصة بالفعل نحو :" **أَلا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ** "(١)، وإذا وقع بعدها اسم قدر فعل محذوف ، وقيل : هي مركبة من همزة الاستفهام و لا(٢).

٧ – **أمَا:** بالفتح والتخفيف ، وهي للعرض بمنزلة ألا وتختص بالفعل نحو : أما تقوم ، وأما تقعد وقيل : هي مركبة من همزة الاستفهام وما مثلها مثل : ألم وألا ، وما على هذا القول نافية(٣).

٨ – **لوما:** وهى لا تأتي إلَّا لمعنى التحضيض يقال : (لوما يقوم زيد) كما يقال : لولا يقوم زيد قال الله تعالى: "**لَوْمَا تَأْتِينَا بِالْمَلائِكَةِ**"(٤) ولا تدخل أبدًا إلَّا على الأفعال ؛ لأنَّ التحضيض طلب في المعنى والطلب يكون بالفعل فإن جاء شيء منه بالاسم فإلى الفعل يرجع فإن وجد الاسم بعد لوما فعلى تقدير الفعل فإذا قال قائل : لوما زيدًا فالتقدير : لوما تكرم زيدًا .(٥)

٩ – **السين** : وهى حرف من غير بناء الكلمة ، وهي الداخلة على المضارع فتخلصه للاستقبال وتسمى حرف تنفيس ؛ لأنَّها تنفس في الزمان فيصير الفعل المضارع مستقبلاً بعد احتماله للحال والاستقبال نحو : (ستخرج) قال الله تعالى: "**وسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ**"(٦)، وهي حرف قائم

(١) سورة النور من الآية ٢٢، الكتاب لسيبويه ج١ ص٩٨.

(٢) كتاب سيبويه ١ /٩٨، ٢٩٧، ٣ /١١٥، وانظر: المغني ج١ ص٧٠ والمفصل ص٣١٥، ٣١٦، الجنى الداني ص٣٨٢ ورصف المباني ص٧٨.

(٣) كتاب سيبويه ج٣ ص٣٣٢، والمغني ج١ ص٥٥، والمفصل ص٣١٥، ٣١٦ ورصف المباني ص٩٦، الجنى الداني ص٣٩٢.

(٤) سورة الحجر من الآية ٧.

(٥) رصف المباني ص٢٩٧ والمفصل ص٣١٥ ،٣١٦ والجنى الداني ٦٠٩

(٦) سورة الشعراء من الآية ٢٢٧.

بنفسه مختص بالفعل المضارع كجزء منه ولذلك لم يكن عاملاً ولا يصح أن يفصل بينه وبين فعله ولا يقال فيه إنَّه مقتطع من سوف(١).

١٠ – **سوف:** وهي حرف مختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال ، مثل السين ومعناها التنفيس في الزمان إلَّا أنَّها أبلغ فيه من السين وهي متصلة به كبعض حروفه كالسين ، قال الله تعالى: "**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**"(٢). **فَتَرْضَى**"(٢).

١١ – **قد:** وهي مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من الجازم والناصب وحرف التنفيس ،وهى منه كالجزء فلا تفصل منه بشيء إلَّا بالقسم.

١٢ – **كلَّا:** وهى بسيطة عند النحويين ومعناها الزجر والردع لا معنى لها غيرها ، حتى أنَّ جماعة من النحويين قالوا : متى سمعت (كلَّا) في سورة فاحكم بأنَّها مكية ؛لأنَّ فيها معنى التهديد والوعيد(٣)

١٣ – **كما** ، تكون مركبة فتكون مكونة من كاف التشبيه وما سواء كانت ما مصدرية أو كافة أو زائدة ملغاة أو موصولة وتكون بسيطة وهي عندئذ لها ثلاثة مواضع :

الأول : أن تكون بمعنى كي فتنصب ما بعدها كما تنصب كي وعندئذ فهي خارجة عن مجال البحث في هذا المبحث نظراً لاختصاصها وعملها ، والمقام هنا للحروف المختصة ولا تعمل. **الثاني** : أن تكون بمعنى كأن تقول : شتمني كما أنا أبغضه أي كأنِّي أبغضه.

الثالث : أن تكون بمعنى لعلَّ تقول :لا تضرب زيدًا كما لا يضربك

---

(١) رصف المباني ص٣٩٦ ومغني اللبيب ج١ ص١٣٨ وانظر: الكتاب ١٤/١ والمفصل ص٣١٧ والمقتضب ٢ /٥ والجنى الداني ص٥٩.

(٢) سورة الضحى آية ٥.

(٣) رصف المباني ص٢١٢ والمفصل ج٩ ص١٦ والجنى الداني ص٥٧٧.

، وفي هذين الموضعين الأخيرين غير عاملة لفظاً[١].

والحق أنَّ هذا الحرف الأخير ؛ لأنَّه في أغلب أحواله وعند الكثيرين مركب كان ينبغي ألَّا يضمن في هذا المبحث ، وقد سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن رُبَّما في المبحث الأول.

العلة في عدم إعمال هذه الحروف :

يجدر بي أيضًا في نهاية هذا المبحث أن أتناول العلة في عدم إعمال هذه الحروف رغم اختصاصها ، وهذا مخالف للأصل إذ الاختصاص علة في كثير من الحروف للعمل فيما يختص به ، ذلك أنَّ كل واحد منها منزل منزلة الجزء من الفعل وجزء الشيء لا يعمل فيه. ، قال المرادي : (وأمَّا المختص بالفعل فلا يخلو من أن يتنزل منه منزلة الجزء أو لا ، فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل كحرف التنفيس وإن لم يتنزل منه منزلة الجزء فحقه أن يعمل ، وإذا عمل فأصله أن يعمل الجزم ؛ لأنَّ الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم)[٢]

(١) رصف المباني ص٢١٣-٢١٤، وانظر الكتاب ج٣ ص١١٦.

(٢) الجنى الداني ص٢٥.

المبحث الخامس

الحروف الغير مختصة

وهي الحروف المشتركة بين الاسم والفعل ، أي أنَّها في الأصل يجوز دخولها على الاسم ويجوز دخولها على الفعل وبالتالي فالأصل فيها عدم العمل ولكن يوجد منها بعض الحروف التي تعمل عند بعض النحويين.

وهذه الحروف يجمعها معنى واحد في كل مجموعة منها وعلى الإجمال تتمثل في:

١ – حروف العطف.

٢ – حروف الاستفهام.

٣ – حروف التفسير.

٤ – حروف الاستفتاح.

٥ – حروف النفي.

٦ – حروف الجواب.

أمَّا عن التفصيل فلن أطيل الحديث عنها نظراً لشهرتها وكثرة البحث فيها، كما أنَّها عرضت هنا لإظهار الاختصاص وأثره وكيف أنَّه لزوال اختصاصها حرمت من العمل من هذا المنطلق أذكر موجزًا مختصرًا عنها لوجود دراسات قديمة وحديثة قامت بدراستها دراسة وافية.

أولاً : حروف العطف .

وهى : الواو ، والفاء ، وثم ، حتى ، أو ، أم ، لا ، بل ، لكن.

١– **الواو:** أم حروف العطف لكثرة استعمالها ودورها على الألسنة.

ومع عدم اختصاصها فقد أعملها البعض ونصبوا بها الفعل المضارع بعد الأمر والنهي والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض والدعاء أو النفي أو في الشرط والجزاء نحو : قم وأكرمك ، وإن تقم أكرمك ، وأحسنَ إليك.

ولكن الجمهور على أنَّ النصب بأنْ مضمرة بعد الواو، ويدخل فيها أيضًا واو الابتداء و واو الحال(١).

٢- **الفاء** : تعطف الأفعال بعضها على بعض وتعطف الأسماء تقول : أنت تأتيني فتكرمني ، وأنا أزورك فأحسن إليك ، رأيت زيدًا فعمراً ، وأتيت الكوفة فالبصرة(٢)، وهى مثل الواو تعطف المفردات والجمل في اللفظ والمعنى.

٣- **ثم** : وهي حرف عطف مفرد على مفرد ، وجملة على جملة (٣)

٤- **حتى** : العاطفة ، وهى حرف عطف تشرك بين المفردين والجملتين في الكلام نحو : قام القوم حتى قام زيد ، وبين الاسمين في اللفظ والمعنى واللفظ يكون من رفع ونصب وخفض ، وفي المعنى من النفي والإثبات(٤)، وعند سيبويه لا تعطف الأفعال(٥).

٥- **أو**: تكون حرف عطف كأخواتها فتعطف مفردًا على مفرد وجملة على جملة(٦)، والجمهور على أنَّها تشرك في الإعراب لا في المعنى ؛ لأنَّ قولنا : قام زيد أو عمرو الفعل واقع على أحدهما دون الآخر .(٧)

٦- **أم** : لها ثلاثة أنواع :

---

(١) رصف المباني ص٤١٦-٤٢٢.

(٢) المقتضب ج٢ ص١٣والجنى الداني ص٧٠، والكتاب ج٤ ص٢١٧ والمفصل ص٣٠٣ والجنى الداني ص٦١ ومغني اللبيب ص١٦١.

(٣) رصف المباني ص١٧٣-١٧٤، وانظر: الكتاب ج١ ص٢٩١ والمفصل ص٣٠٣ والجنى الداني ص٤٢٦ ومغني اللبيب ج١ ص١١٧.

(٤) رصف المباني ص١٨١ والكتاب ج١ ص٩٦ والمقتضب ج٢ ص٣٩، والمفصل ص٣٠٣ والجنى الداني ص٥٤٦ ومغني اللبيب ج١ ص١٢٧.

(٥) الكتاب ج٣ ص٢٣.

(٦) رصف المباني ص١٣١.

(٧) المتبع ج٢ ص٥١٩.

الأول : أن تكون متصلة عاطفة في الاستفهام نحو : أقام زيد أم عمرو ومعناه : أيُّهما قام ؟.

الثاني : أن تكون منفصلة فلا تكون عاطفة ويقع قبلها الاستفهام وغيره فتقول : أقام زيد أم انطلق عمرو ؟ وتقول : يقوم زيد أم ينطلق عمرو.

الثالث : أن تكون بمعنى الألف واللام التي للتعريف فتقع همزتها في الابتداء وتسقط في الدرج[١]، وهذه ليست أم العاطفة.

٧- **(لا)** العاطفة وهى ترد الاسم على الاسم والفعل على الفعل فتدخل بينهما مشركة في اللفظ وتخالف بينهما في المعنى نحو : (قام زيد لا عمر) و(ليقم زيد لا يقعد) وهي هنا مع العطف تفيد النفي[٢].

٨- **(بل)** ومعناها الإضراب عن الأول إمَّا تركًا له وأخذًا في غيره لمعنى يظهر له وإمَّا ؛ لأنَّه بداء كما رأى المالقي وهو ضع الشيء على معنى بالقصد ثم يتبين أنَّ الأولى غير ذلك الشيء. [٣]

٩- **لكنْ** : ساكنة النون وهي على قسمين :

الأول : مخففة من الثقيلة وهى حرف ابتداء لا يعمل شيئاً.

الثاني : خفيفة في أصل الوضع فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة ، وإن وليها مفرد فهي عاطفة . [٤]

---

(١) رصف المباني ص٩٣-٩٦، وانظر: الجنى الداني ص٢٠٤ ومغني اللبيب ١ /٤١-٤٣ وشرح ابن عقيل ٢ /٢١٠ والمفصل ص٣٠٣ وشرح التسهيل ٣ /٣٥٩-٣٦٣ والمقتضب ٣ /٢٨٦ والكتاب ٢ /١٦٩.

(٢) رصف المباني ص٢٥٧ وشرح التسهيل ج٣ ص٣٥٧ والجنى الداني ص٢٩٤ ومغني اللبيب ج١ ص٢٤١.

(٣) الكتاب ٤٣٥/١ ورصف المباني ص١٥٣-١٥٥ ومغني اللبيب١ /١١٢ وشرح ابن عقيل ٢ /٢١٦.

(٤) الكتاب ج١ ص٤٣٥، ٤٤٠، وانظر: الجني الداني ص٥٨٦.

١٠- **إمَّا** : المكسورة المشددة ، أضافها بعض النحويين وأنكر البعض كونها للعطف نظراً ؛ لأنَّها تقع قبل المعطوف عليه ولدخول واو العطف عليها، ولا يدخل حرف عطف على حرف آخر للعطف[١] .

ما سبق هو عرض مختصر عن حروف العطف والتي لا تختص باسم أو فعل بل هي مشتركة بينهما ولذلك فهي ليست عاملة.

ثانياً : حروف الاستفهام وهى :

١ - **(هل)** : وهى حرف استفهام موضوعة لطلب التصديق الإيجابي دون التصور ، ودون التصديق السلبي نحو : (هل زيدًا ضربت ونحو : هل قام زيدٌ ، وهل زيدٌ قام)[٢].

٢ - **الهمزة** : وهى همزة الاستفهام وهى مشتركة بين الفعل والاسم ، وهي أصل أدوات الاستفهام وتأتي لطلب التصور ولطلب التصديق ، طلب التصور نحو : (أزيد قائمٌ أم عمرو ؟)، وطلب التصديق نحو : (أقام زيدٌ ؟)[٣].

(١) رصف المباني ص١٠٠ والمتبع ٢ /٤٣٨ وشرح التسهيل ٣ /٣٤٣ والجنى الداني ص٥٢٨، ٥٢٩.

(٢) رصف المباني ص١١٦ ومغني اللبيب ٤٩/٢ والجنى الداني ص٣٤١، وانظر: الكتاب٩٩/١والمقتضب ١ /٣٤، ج٣ /٢٨٩ والمفصل ص٣١٩.

(٣) مغني اللبيب ج١ ص١٤-١٥ ورصف المباني ص١١٦ والجنى الداني ص٣٠ والمفصل ص ٣١٩ والمقتضب ج٢ ص٤٦ والكتاب ج١ ص٩٩.

ثالثاً : مما لا يختص لا باسم ولا بفعل بل يشترك بينهما حرفا التفسير وهما:

١ – **أي:** المفتوحة الخفيفة: وهي حرف تفسير يقال : عندي عسجد أي : ذهب ، وغضنفر أي : أسد ، وعلامتها أن تقع في موقعها أن تقول : قم أي : انطلق .[١]

٢ – **أنْ:** مفتوحة الهمزة ساكنة النون ، وهي التي تكون عبارة وتفسيراً إمَّا للطلب وإمَّا للكلام فتقول : أمرتك أنْ قم ، وانطلقت أنْ مشيت، ومعناها فيهما معنى (أي) المفسرة .[٢] ، هذا عن حرفي التفسير.

رابعاً : مما يشترك بين الاسم والفعل حرفا الاستفتاح وهما:

١ – **ألا** : الاستفتاحية الخفيفة المفتوحة الهمزة ، وهي التي تدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين نحو: (**أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ**)[٣] [٤]

٢ – **أما** : بفتح الهمزة وتخفيف الميم ، وهى حرف استفتاح بمنزلة (ألا) وتكثر قبل القسم ، وقد تبدل همزتها هاء أو عيناً قبل القسم ، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها ، أو تحذف الألف مع ترك الإبدال .[٥]

خامساً : حروف النفي .

بعض حروف النفي يختص بالفعل وبعضها يختص بالاسم وهناك حروف للنفي مشتركة بين الاسم والفعل، وهى:

---

(١) المفصل ص٣١٣.

(٢) رصف المباني ص١١٧، وانظر: الكتاب ج٣ ص١٥٢ والمقتضب ج١ ص٤٩ والمفصل ص٣١٣ والجنى الداني ص٢٢٠–٢٢٣.

(٣) سورة البقرة من الآية ١٣.

(٤) رصف المباني ص٧٨، الجنى الداني ص٣٨١.

(٥) مغني اللبيب ج١ ص٥٤، ٥٥، وانظر: الكتاب ج٣ ص٢٢، والمفصل ص٣١٧، ورصف المباني ص٧٨، والجنى الداني ص٣٩٠.

١ – **ما النافية** : وتدخل على الجملة الإسمية والفعلية فإن دخلت على الجملة الإسمية أعملها الحجازيون عمل ليس بشروط نحو قوله تعالى: "**مَا هَذَا بَشَرًا**"(١) ، وإن دخلت على الجملة الفعلية لم تعمل شيئاً نحو "**ومَا تُنفِقُونَ إلاَّ ابْتِغَاءَ وجْهِ اللَّهِ**"(٢).(٣)

٢ – **لا النافية** : وتدخل على الأفعال المضارعة وتدخل على الأسماء فإذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال، نحو : (لا يقومُ زيد)، وإذا دخلت على الأسماء فإن كان الاسم معرفة لم تؤثر فيه ؛ لأنَّها غير مختصة ويلزم تكرارها نحو : (لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو)، وأمَّا ما يدخل على النكرات وكانت غير مضافة فمنهم من أعملها تشبيهاً بليس فيرفع بها الاسم وينصب بها الخبر(٤).

٣ – **لات** : اختلف في بساطتها ، أو تركيبها فقيل : هي كلمة واحدة ، وتكون عندئذٍ فعلاً ماضياً، وقيل : كلمتان (لا) النافية ، وتاء التأنيث، وقيل: هي كلمة ومعها بعض كلمة مكونة من لا النافية والتاء الزائدة ، واختلف أيضًا في عملها فقيل لا تعمل شيئاً ويعرب ما بعدها مبتدأ وخبر ، أو مفعول لفعل محذوف وقيل : تعمل عمل (إنَّ) ، وقيل : تعمل عمل (ليس) وهو قول الجمهور(٥).

---

(١) سورة يوسف من الآية ٣١.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٧٢.

(٣) مغني اللبيب ١ /٣٠٣ وانظر: الكتاب ٤ /٢٢١، والمقتضب ٤ /١٨٨–١٨٩ والمفصل ص٣٠٦ ورصف المباني ص٩٧ والجنى الداني ص٣٢٢.

(٤) رصف المباني ص٢٥٧–٢٦١ وانظر مغني اللبيب ١ /٢٣٨ والكتاب ١ /٥٨ والمقتضب ١ /٤٧ والمفصل ص٣٠٦ ورصف المباني ص٢٦٠ والجنى الداني ص٢٩٢.

(٥) مغني اللبيب ج١ ص٢٥٣–٢٥٤.

٤ – **(إنْ) النافية:** وتكون حرفًا للنفي كـ(ما) و(لا) و(ليس) ، فتدخل على الأفعال والأسماء ولا تؤثر فيها ؛ لأنَّها ليست مختصة وما لا يختص لا يعمل فتقول : (إن قام زيد) و(إن يقوم زيد) و(إن زيدٌ قائم) و(إن زيدٌ إلَّا قائم) فهي مثل (ما) في هذا المعنى ، قال الله تعالى: "**بَلْ إِن يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلاَّ غُرُورًا**"(١).(٢)

سادساً : حروف الجواب ، وأعرضها فيما يلي:

١ – **نَعَم** : وهى حرف تصديق ووعد وإعلام ، فالتصديق يكون بعد الخبر نحو : قام زيدٌ فيقال : نعم ، والوعد بعد (افعل) و(لا تفعل) والإعلام بعد الاستفهام نحو : (هل جاءك زيدٌ) وإذا وقعت صدرًا كانت للتوكيد نحو : (نعم هذه أطلالهم)(٣).

٢ – **بلى** : وهى حرف جواب والألف فيها أصلية ، ويقول البعض :إنَّها ألف تأنيث بدليل إمالتها ، وتختص بالنفي وتفيد إبطاله .(٤)

٣ – **أجل** : وهى حرف جواب مثل نعم فتكون تصديقاً للمخبر وإعلاماً للمستخبر ووعداً للطالب فتقع بعد نحو : (قام زيدٌ) ونحو :(أقام زيد ؟) ونحو :(أضرب زيدًا ؟)(٥)، وهى عند سيبويه مبنية على السكون(٦).

---

(١) سورة فاطر من الآية ٤٠.

(٢) رصف المباني ص١٠٧والجنى الداني ص٢٠٩وانظر المقتضب ج١ ص٥٠، ج٢ ص٣٦٢ والكتاب ج٣ ص١٥٢ والمفصل ص٣٠٥.

(٣) مغني اللبيب ج٢ ص٣٤٥ والكتاب ج٤ ص٢٣٤ والمفصل ص٣١٠ ورصف المباني ص ٣٦٤ والجنى الداني ص٥٠٥.

(٤) مغني اللبيب ج١ ص١١٣ ورصف المباني ص١٥٧ والكتاب ٢٤٣/٤، والمقتضب ٢ /٣٣٢ والمفصل ص٣١٠ والجنى الداني ٤٢٠.

(٥) مغني اللبيب ج١ ص٢٠ ورصف المباني ص٥٩ والمفصل ص٣١٠ والجنى الداني ص٣٥٩.

(٦) الكتاب ج٣ ص٢٨٦.

٤ – **جير**: بكسر الراء على الأصل في التقاء الساكنين كأمس وتقال بالفتح على التخفيف كأين وكيف ، وهى حرف جواب بمعنى نعم ، وليست اسماً بمعنى حقاً . (١)

٥– **إذن** : قيل إنَّها أيضًا للجواب والجزاء ، قال المالقي : (إنَّها حيث توجد يكون معناها الجواب والجزاء معًا ... فتدخل على الجملة الإسمية والفعلية الماضية وغير الماضية ، فإذا دخلت على الجملة الإسمية لم تؤثر فيها كقولك : (إذن أنا أكرمك) وكذلك إذا دخلت على الأفعال الماضية والطلبية وفعل الحال كقولك : (إذن أكرمك)(٢).

٦ – **جلل**: وهى حرف جواب بمعنى (نعم) فهي للجواب خاصة نحو: (هل قام زيد) فتقول في الجواب : جلل ، والمعنى نعم.

٧ – **إي** : بكسر الهمزة وتخفيف الياء على الأكثر، وهى لا تقع في الكلام إلَّا جواباً مع المقسم به قبله ، فإذا قيل: هل قام زيد ؟ قيل في الجواب إي والله ، قال الله تعالى: "**قُلْ إي ورَبِّي إنَّهُ لَحَقٌّ**"(٣).

ومعناها الإتيان والتوكيد وقيل : هي بمعنى حقاً وليست اسماً مثلها بل إن (أي) حرف و(حقاً) اسم .(٤)

وبعد مما سبق ذكره من حروف جميعها يشترك في الدخول على الاسم والفعل وهى لا تعمل فيهما شيئاً على الأرجح ، والأصل فيها ألَّا تعمل شيئاً لعدم اختصاصها ، وكل ما لا يختص لا يعمل كما سبق إيضاحه.

(١) مغني اللبيب ج١ ص١٢٠ والمفصل ص٣١٠ والجنى الداني ص٤٣٣.

(٢) رصف المباني ص٦٢ ومغنى اللبيب ١ /٢٠ والجنى الداني ص٣٦٤.

(٣) سورة يونس من الآية ٥٣.

(٤) رصف المباني ص١٣٦ والكتاب ٣ /٥٠٠ ومغني اللبيب ١ /٧٦.

وقد أوضحت أنَّ بعض هذه الحروف قد أعمله البعض نحو : ما ولا ولات ، وجميعها يعمل عمل ليس أو إنَّ رغم عدم اختصاصها، ولذلك فإن عملها مختلف فيه وإنَّما أعملها البعض لأنَّها أشبهت ليس في نفي الحال[١]

(١) شرح التسهيل لابن مالك ج٤ ص٢٠.

الفصل الثاني

أثر الاختصاص في القضية النحوية

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأوَّل : أثر ما يختص من الحروف بالأسماء .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أثر ما يختص بالأسماء ويعمل فيها الجر .

المطلب الثاني : أثر ما يختص بالأسماء ويعمل فيها النصب .

المطلب الثالث : أثر ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها شيئاً .

المبحث الثاني : أثر ما يختص من الحروف بالأفعال .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أثر ما يختص بالأفعال ويعمل فيها الجزم .

المطلب الثاني : أثر ما يختص بالأفعال ويعمل فيها النصب .

المطلب الثالث : أثر ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها شيئاً .

المبحث الثالث : أثر عدم الاختصاص في القضية النحوية .

المبحث الأوَّل

أثر ما يختص من الحروف بالأسماء

المطلب الأول

أثر ما يختص بالأسماء ويعمل فيها الجر

وفيه أتناول القضايا النحوية ذات الصلة بالاختصاص وكان المختص حرفاً يعمل الجر في الاسم الداخل عليه ، وهو الأصل كما سبق القول وهذه القضايا أذكرها فيما يلى :

١- حروف الجر من عوامل الأسماء ، ولذا تضمر أنْ بعدها إذا دخلت على الأفعال .

وفى مستهل هذه القضية أقول : إنَّ عوامل الأسماء إذا دخلت على الأفعال فأغلب النحويين على إضمار (أنْ) بعدها لاختصاصها بالأسماء دون الأفعال .

من أمثلة ذلك إضمار أنْ بعد اللام الجارة قال المبرد : (وأنْ بعد هذه اللام مضمرة وذلك ؛ لأنَّ اللام من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال و(أنْ) بعدها مضمرة فإذا أضمرت (أنْ) نصبت بها الفعل ، ودخلت عليها اللام ؛ لأنَّ (أنْ) والفعل اسم واحد ، كما أنَّها والفعل مصدر ، فالمعنى : (جئت لأنْ أكرمك) أي : جئت لإكرامك كقولك : (جئت لزيد) [١] وهو كلام واضح بيِّن فإنَّ ما يختص بالاسم ويعمل فيه الجر إذا دخل على الفعل فلابد من تقرير عامل من عوامل الفعل بعده حتى يقوم هو بنصب ذلك الفعل وذلك حتى لا يحدث خلط بين عوامل الأسماء وعملها ، وعوامل الأفعال وعملها فإنَّ الجر من علامات الأسماء ، فعوامل الجر مختصة جميعها بالاسم .

---

(١) المقتضب ج ٢ ص ٧و ٩ وانظر الجنى الداني للمرادي ص ٩٥

وأكد المبرد كلامه في موضع آخر لكن هذه المرة ذكر (حتى) وأنَّها لاختصاصها بالدخول على الاسم فهي لا تنصب الفعل إذا دخلت عليه بل الناصب أنْ ؛ لأنَّ حتى كاللام الجارة فهي من عوامل الأسماء الخافضة يقال : ضربت القوم حتى زيد ، ودخلت البلاد حتى الكوفة ، وأكلت السمكة حتى رأسها أي : لم أبق منها شيئاً فعملها الجر ، وتدخل الثاني فيما دخل فيه الأول في المعنى ؛ لأنَّ معناها إذا خفضت كمعناها إذا عطفت بها ، قال معللاً ذلك وموضحاً ما سبق : (فإذا وقعت عوامل الأسماء على الأفعال لم يستقم وصلها لها إلَّا على إضمار (أنْ) ؛ لأنَّ (أنْ) والفعل اسم مصدر فتكون واقعة على الأسماء وذلك قولك : (أنا أسير حتى تمتعن ، وأنا أقف حتى تطلع الشمس) وإذا نصبت بها على ما وصفت لك كان ذلك أحد معنيين على (كي) وعلى (إلى أنْ) ؛ لأنَّ حتى بمنزلة (إلى).[١]

وهكذا نجده يرجع النصب في الفعل بعد (حتى) لـ(أنْ) الناصبة وإن كان هناك من النحويين من يرى أنَّ العمل لـ(حتى) ذاتها لعدم ظهور (أنْ) في أي موضع من المواضع التي توجد فيه حتى ، وكان الفعل بعدها منصوباً[٢]

أمَّا من يرى أنَّها تنصب بإضمار أنْ راعى شيئين :

أحدهما : أنَّ (أنْ) والفعل في موضع المصدر فردها للقسم الداخلة فيه على المصادر ، والمصادر أسماء فلم تخرج عن اختصاصها **الثاني** : أنَّهم وجدوا (حتى) خافضة ، ولا يخفض إلَّا ما يختص بالاسم فلما دخلت على الفعل

(١) المقتضب ٢/ ٣٧

(٢) رصف المباني للمالقي ص ١٨٢

علموا أنَّه لا بد من تقدير (أنْ) لتصيره إلى المصدر المخفوض الذى اختصت به فخفضته [١].

والذى أراه فاصلاً من وجهة نظري في هذه القضية أنَّ المعنى وهو ما يعول عليه النحويون هو الحاكم للأمر فإذا كان استدعاء المعنى لوجود مصدر ، فالنصب إذن بأنْ المصدرية الناصبة وإذا كان المعنى لا يستدعى وجود مصدر ، فالنصب بحتي ، والذى رأيته من خلال ما ذكره النحويون في هذه القضية والتي دخلت فيها حتى على الفعل المضارع وأنَّ المعنى يتطلب وجود مصدر فإذن تقدير (أنْ) ضرورة لابد منها كما أنَّ إعمال حرف واحد الجر في الأسماء والنصب في الأفعال لم أجده مثبتاً في دروس النحو قاطبة ، وأكد العكبري الرأي الثاني الذي يرى أنَّ النصب يكون بأنْ بعد عوامل الجر الداخلة على الفعل المضارع وقد مثل باللام فهو يرى أنَّ اللام الداخلة في قوله تعالى: **(لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ)** [٢]وهي لام الجر المختصة بالدخول على الأسماء وقعت هنا مع إرادة أنْ بعدها ، ويكون المصدر بعد اللام المؤول من أنْ والفعل مبقياً للام على اختصاصها فالمصدر اسم .

هذا وقد أكد العكبري أنَّ أنْ قد تظهر في بعض مواضع الإثبات دون النفي . [٣]

وهذا الذى ذكره العكبري أخيراً من ظهور أنْ مع الاثبات وعدم ظهورها مع النفي يثير الحيرة في ناصب الفعل في مواضع النفي فإذا استحال ظهور

(١) المرجع السابق ص ١٨٣

(٢) سورة الفتح آية ٢

(٣) المتبع في شرح اللمع ج ٢ ص ٥١٩

أنْ في هذه المواضع كقوله تعالى :**(مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ المُؤمِنِينَ)** [١]، فمن الناصب إذن للفعل ؟

قال العكبري موضحاً ومعللاً : (لأنَّ النفي هنا جواب سيفعل أو سوف يفعل ، وذلك لا يقدر معه أنْ فكذلك جاء جوابها .) [٢]

وهذا إشكال لدي ، فإذا كان العكبري من بين النحويين الذين يرون أنَّ الناصب بعد حروف الجر الواقعة على الفعل هو أنْ المضمرة وقد رفض تقديرها هنا بعده لعدم لياقة المعنى مع الظهور فكيف بمن أوجب نصب الفعل بحرف الجر ذاته ؟ هذا ولم أجد رداً وافياً من العكبري عن هذا الإشكال .

وقد مثل أيضاً العكبري لتلك القضية بكي فإذا كانت كي بمعني اللام وكانت جارة فهي من عوامل الأسماء [٣]ولا تعمل النصب في الفعل فلا يعمل الحرف عملين في القبيلين : الاسم والفعل.

والذي عليه أكثر النحويين ومنهم ابن مالك على تقدير أنْ بعد اللام الداخلة علي الفعل المضارع ؛ لأنَّ اللام من عوامل الاسم الجارة له ، ولذا لزم اللجوء إلي التأويل بتقدير(أنْ) حتى تقدر مع الفعل بمصدر يكون اسماً مجروراً باللام [٤]

قال ابن مالك مؤكداً ذلك : (الفعل إذا وقع بعد إحدى هذه العلامات كان نصبه بإضمار (أنْ) ؛ لأنَّ اللام حرف جر فهو كسائر عوامل الأسماء

(١) آل عمران آية ١٧٩
(٢) المتبع ج ٢ ص ٥١٩
(٣) المتبع ج ١ ص ٣٨٩
(٤) شرح التسهيل ج ٤ ص ٢٣

في امتناع دخولها على الأفعال ، فإذا وليها الفعل وجب أن يكون مقدراً (أنْ) [١].

مما سبق يتبين أنَّ دخول عوامل الأسماء الجارة على الأفعال يجب بعدها التأويل بما يلائم اختصاصها فتقدر أنْ لتكون مع الفعل مصدراً يغنى عن الاسم .

وقد فصل أبو حيان آراء النحويين في نصب المضارع بعد كي وهي حرف جار للاسم ونسب إلى سيبويه أنَّ النصب يكون بكي نفسها[٢]، وبه قال الأكثرون[٣]، بينما يرى الخليل والأخفش أنَّ الناصب للمضارع أنْ مضمرة بعدها[٤] .

قال أبو حيان مكملاً بقية الآراء الواردة في نصب الفعل بعد (كي) : (وذهب الكوفيون إلى أنَّها هنا مختصة بالفعل فلا تكون جارة وقيل : مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة للمضارع وسمع من لسان العرب : جئت كي أتعلم ، ولكي أتعلم و لكيما أنْ أتعلم بالنصب ، وكيما أن أتعلم ، وكى لأتعلم .) [٥]

ولا أجد ما يبرر أنَّ هناك فرقاً بين الحكم في وقوع المضارع منصوباً بعد اللام ، وبين وقوعه منصوباً بعد كي فلِمَ فرَّق النحويون بينهما ؟ فأجد من أعمل منهم (كي) في المضارع لم يعمل اللام فيه

(١) شرح التسهيل ج ٤ ص ٤٩

(٢) الكتاب ج ٣ ص ٥

(٣) الارتشاف ج ٤ ص ١٦٤٥

(٤) معاني القرآن للأخفش ج ١ ص١٢٧

(٥) الارتشاف ج ٤ ص ١٦٤٥

وأود هنا أن أذكر ما يجول في عقلي دون أن أجاوز ضعفي في فهم العلل الشافية في كل جزئيات النحو ودون أن أتحامل على من قضوا حياتهم في فهم مكنونات اللغة العربية حتى تركوا لنا هذا العلم الزاخر الوافي لكل ما يخطر على عقل باحث أو لا يخطر ، ولكن أجد من ضرورات البحث التنقيب والفهم فأقول متساءلة : هل اختصاص العامل بالاسم يكون لفظاً فقط أم لفظاً وحقيقة ؟ بمعنى هل العامل يكون مختصاً بالاسم في الظاهر فقط أم أنَّ اختصاصه يكون أيضاً على سبيل التأويل ؟ أقول ذلك قاصدة الاختصاص فيما أراه يعنى عدم تمكن نطق اللسان بالمختص مع غير مختص به فإذا تمكن للعربي أن يقول : كي أقوم ، أو لأقوم ، أو حتى أقوم فذكر وتلفظ بهذه الأحرف وبعدها فعل فلِمَ لا نقول بجواز دخول هذه الأحرف على الأفعال دون اللجوء لواسطة مقدرة تكون هي العاملة فيه ؟

إذن فالقضية ليست اختصاص ، وإنَّما القضية إعمال ، أمَّا عن الاختصاص فدخول هذه الأحرف على غير الأسماء يعنى عدم اختصاصها ، وأراني قد أطلت بل قد نأيت بالقضية على غير المأمول منها ولكن وددت وأنا أدرس الاختصاص أن أبين أنَّ الاختصاص يعنى عدم التمكن من التلفظ بالمختص مع غير ما اختص به . والله أعلم.

٢- الحكم بعدم اختصاص (حتى) إذا جاءت بمعنى إلى .

حتى كما هو مشهور تأتى جارة ، وتأتى ناصبة على خلاف بين النحويين وقد رأى البعض أنَّها مختصة بالدخول على الأسماء هذا هو الأصل فإن جاءت بمعنى إلى فقدت اختصاصها مع كون (إلى) أيضاً حرفاً مختصاً بالدخول على الأسماء ، ولكن هذا ما ثبت بالشواهد ، وهذا ما رآه أيضاً العكبري فقد قال : (اعلم أنَّ حتى على أربعة أوجه كما ذكر أحدهما :

أن تكون بمعنى (إلى) ويقع في هذا الوجه بعدها الأسماء والأفعال فالاسم نحو قوله تعالى : (**لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**) [١]أي : إلى حين [٢]فهو يشير إلى زوال اختصاصها بالاسم إذا جاءت بمعنى إلى ، وهو كما سبق أن ذكرت منذ يسير العجب كيف لحرف جر مختص بالاسم إذا جاء بمعنى أحد حروف الجر الأخرى وهو إلى زال اختصاصه بالاسم فيدخل على الاسم كما ورد في الآية الكريمة ويدخل على الفعل كما في قولهم : (لأنتظرنه حتى يقدم) [٣].

ولم يعملها العكبري والعلة في عدم إعمالها عنده أنَّها نقصت عن إلى لكونها فرعاً عنها فلما نابت عن غيرها ضعفت .

ودوري هنا أن أبين بشيء من التفصيل نوع حتى ومعناها المستفاد إذا كانت بمنزلة (إلى) عند النحويين فقد ذكر النحويون أنَّها حتى الجارة ويكون معناها انتهاء الغاية ، وقد أعملها البصريون بنفسها ، وقال بذلك أيضاً الفراء لنيابتها عن إلى وقد اجتمعا في قولهم : (جاء الخبر حتى إلينا) فالكلام عندئذ على إلغاء أحدهما ويكون مجرورها إذا جاءت بمعنى إلى اسماً صريحاً أو مؤولاً بالصريح ، وهو المكون من أنْ المضمرة والفعل المضارع ومنه قوله تعالى : **(وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)** [٤] فالتقدير : حتى أنْ يقول ومعنى إلى أنْ يقول ، وقد يكون مجرورها مصدراً مؤولاً من أنْ والماضي نحو : **(حَتَّى عَفَواً وَقَالُوا)** [٥][٦]

---

(١) سورة يوسف آية ٣٥

(٢) المتبع ج ١ ص ٣٨٦

(٣) المتبع ج ١ ص ٣٨٩

(٤) سورة البقرة من الآية ٢١٤

(٥) الأعراف آية ٩٥

(٦) الجنى الداني ص ٥٤٢ وانظر شرح الكافية للرضي ٣٢٦/٢ وشرح ابن عقيل ٢٣/٢ والهمع ٢٣/٢

ومع زوال اختصاصها بالفعل هو الظاهر فقط أمَّا معنى الكلام فهي مازالت مختصة بالاسم بدليل إضمار أنْ بعدها على أشهر الأقوال وهى عاملة إذا كانت بمعنى إلى عند البصريين فتعمل الجر.

وهذا ما يزيد الأمر غرابة فإنَّها عملت عمل إلى وجاءت بمعناها إلَّا أنَّها زال عنها اختصاصها وبقى عملها وهو الجر ، فهي إذا جاءت بمعنى (إلى) فالنحويون يكادون يجمعون على أنَّها جارة ومعناها انتهاء الغاية ، وبعد أن بينت مجيء حتى بمعنى إلى وعملها الجر مثلها ، فقد يكون من المفيد هنا أن أوضح أنَّ بينهما فروقاً فأوجزها فيما يلى :

أنَّ حتى تنفرد عن إلى أنَّه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو : (سرت حتى أدخلها) وذلك بتقدير (أنْ) بعدها ويعرب المصدر المؤول من أنْ والفعل مجروراً بحتى ولا يجوز هنا وقوع (إلى) موقعها فلا يقال : سرت إلى أدخلها ، وكان النصب بأنْ ولم يكن بحتى خلافاً للكوفيين ؛ لأنَّ (حتى) ثبت أنَّها تخفض الأسماء وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال ، والعكس صحيح فيمكن القول بأنَّ إلى مختصة بالأسماء أبداً فلا يصح دخولها على الفعل أبداً أمَّا حتى فإنَّها تدخل على الاسم وعلى الفعل .

وقد أورد النحويون بعض الأمثلة التي وردت فيها (حتى) مرادفة لـ(إلى) دخلت فيها (حتى) على الفعل في بعضها ودخلت فيها على الاسم في البعض الآخر ، فمن ورودها قبل الفعل قوله تعالى : **(حَتَّى يَرجِعَ إِلَينَا مُوسَى)** [1] ومن وردها قبل الاسم **(حَتَّى حِينٍ)** [2]وإن وردت إل بمعنى

(١) سورة طه آية ٩١

(٢) سورة الصافات آية ١٧٤

(حتى) على عكس مما سبق وجعلوا منه قوله تعالى : **(إلى المَرَافِق)** [١]، ومنها قراءة **(فَمَتَّعنَاهُم إلى حِينٍ)** [٢][٣]

خلاصة القول في مجيء (حتى) بمعنى (إلى) أنَّها زال عنها اختصاصها بالأسماء فصارت تدخل على الفعل أيضاً وهى باقية على عملها الجر سواء دخلت على اسم أو فعل هذا عن العمل والاختصاص أمَّا عن المعنى فإنَّها تكون بمعنى إلى وهو انتهاء الغاية والذى أميل إليه أنَّ كل منهما يفيد هذا المعنى دون جعل أحدهما بمنزلة الآخر .

٣ – الدليل على حرفية رُبَّ اختصاصها بالدخول على الأسماء.

قال العكبري : (وأمَّا رُبَّ فحرف عند البصريين واسم عند الكوفيين والدليل على أنَّها حرف أنَّه لايليها إلَّا الاسم ، ولوكان اسماً لجاز أن يليها الاسم والفعل مثل كم ، ويدل عليه أيضاً أنَّه لا بد لها من فعل أو ما يقوم مقامه كما تفتقر جميع حروف الجر إلى ذلك وقياسها على (كم) لا يصح لما ذكرنا من الوجهين وإذا ثبت أنَّها حرف فهي حرف جر ؛ لأنَّها اختصت بالأسماء ولا تدخل على نكرة) [٤]

ما ذكره العكبري هو تفصيل للخلاف الوارد في رُبَّ ذلك الخلاف مفاده أنَّ البصريين يرون أنَّ رُبَّ حرف ، أمَّا الكوفيون فيرون أنَّها اسم ، وقد أيد كثير من النحويين ما ذهب إليه البصريون منهم العكبري ، واستدل على ذلك بشيئين :

---

(١) سورة المائدة من الآية ٦

(٢) سورة الصافات آية ١٤٨ والقراءة في الكشاف ج ٣ ص ٣٥٤

(٣) شرح التسهيل ٣ / ١٦٦ وانظر بغية السالك لعبد المتعال الصعيدي ص ٢٢٢ وحاشية الدسوقي ج ١ ص ١٢٦ والتصريح ج ٢ ص ٢٢٧

(٤) المتبع ج ١ ص ٣٧٧

الأول : أنَّه لا يليها إلَّا الاسم فلا تدخل على الفعل ، ولو كانت اسماً لجاز أن تدخل على الاسم والفعل ، مثل كم .

الثاني : أنَّه لابد لها من فعل أو ما يقوم مقامه ، كما تفتقر حروف الجر إلى ذلك(١).

ثم استدل على أنَّها جارة بأنَّها مختصة بالاسم ، وما يختص بالاسم فالأصل أن يجره ، وبذلك يكون العكبري استخدم اختصاصها بالأسماء في حرفيتها ، وفي إثبات أنَّها من حروف الجر ، وكما سبق القول فإنَّ أكثر النحويين يؤيدون ذلك ، ومن هؤلاء الزمخشري فقد عدها من الحروف الملازمة للحرفية (٢) ، ومنهم أيضاً ابن مالك قال :(وحرفيتها أصح لخلوها من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية ومساواتها الحرف في الدلالة على معنى في مسمى غير مفهوم جنسه بلفظها .) (٣)

وهذا ما رآه أيضاً المرادي ، (٤)وقد استدل بما استدل به ابن مالك .

وهكذا ،أمَّا عن حرفيتها فهو الوجه الأشهر لدى النحويين ، والأقوى أيضاً لوجود أدلة ترجحه .

والدليل القوي عندي على حرفيتها أنَّها لا تدخل إلَّا على نكرة (٥) فهذا يدل على ملازمتها للدخول على الأسماء فهي التي تضف إلى نكرة أو معرفة ، وإذا ثبت ملازمتها للأسماء ثبت حرفيتها .

(١) المرجع السابق ٣٧٧/١

(٢) المفصل ص ٢٨٣

(٣)شرح التسهيل ١٧٥/٣

(٤)الجنى الداني ص ٤٣٨

(٥)ينظر المفصل ص ٢٨٦

وهي لا تدخل على الأفعال إلَّا إذا كفت بما قال سيبويه : (جعلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة وهيئوها ليذكر بعدها الفعل ؛ لأنَّهم لم يكن لهم سبيل إلى (رُبَّ يقول) ، ولا إلى (قلَّ يقول) ، فألحقوهما ما وأخلصوهما للفعل .)[١]

وأفهم من كلامه أنَّ رُبَّ ملازمة للدخول على الأسماء فهي مختصة به فإذا كفت بما زال عنها اختصاصها في دخولها على الفعل ، ولكن ما فهمته أيضاً من كلامه أنَّ دخولها على الفعل لازم إذا كفت ، فلا يجوز دخولها على الاسم إذا كفت بما هذا هو أثر اختصاص رُبَّ ، وأراه واضحاً بيناً فجل الخلاف بين النحويين في حرفية رُبَّ واسميتها مبني على اختصاصها في إثبات أي الرأيين أصح على ما سيأتي في المسألة التالية .

٤ – اتصال ما الزائدة برُبَّ والكاف يخرجهما عن اختصاصهما بالاسم .

قال سيبويه : (وجعلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة وهيئوها ليذكر بعدها الفعل ؛ لأنَّهم لم يكن لهم سبيل إلى (رُبَّ يقوم) ولا إلى (قَلَّ يقول) فالحقوها ما وأخلصوها للفعل) [٢]

من كلام سيبويه نفهم أنَّ دخول ما على ربَّ يخرجها عن اختصاصها بالأسماء فتصير داخلة على الأفعال بواسطة ما الزائدة ، قال أبو حيان : (وقد كفوا الكاف بما كما كفوا ربَّ فتليها الجملة الفعلية والإسمية تقول : زيد قاعد كما عمرو قاعد ، شبهت جملة بجملة لكونهما حاصلين في الوجود ، وتقول : زيد قاعد كما أنَّ عمراً قائم .) [٣]

(١) الكتاب ٣/ ١١٥

(٢) الكتاب لسيبويه ١١٥/٣

(٣) الارتشاف ١٧١٥/٤

وبناء على كلامه فإنَّ زوال اختصاص رُبَّ والكاف بالدخول على الأسماء يكون بالحاق (ما) الزائدة عليها فهي تهيئهما للدخول على الفعل ويكون ماضياً لفظاً ومعنى كما يدخلان على الاسم في قول الشاعر :[١]

رُبَّمَا الجامِلِ المُؤبَّلِ فيهم ** وعَناجِيجُ بَينَهنَّ المِهَارُ

وقد بالغ البعض فرأى عدم جواز دخولها على الاسم إذا زال اختصاصها بما الزائدة فتدخل ربما على الماضي كثيراً ومن دخولها على المضارع قوله تعالى : **(رُبمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)**[٢]

وقد أول هنا المضارع بالماضي عند من يرى عدم جواز

دخولها على المضارع .[٣]

وفصل القول في هذه القضية أنَّ (ما) إذا كانت كافة فذهب المبرد[٤]، وتبعه ابن الحاجب[٥]إلى أنَّه يجوز حينئذ دخولها على الجملة الاسمية والفعلية مثل (إنَّ) إذا كفت بما ؛ وذلك لأنَّهم أرادوا تعليل الجملة كما أرادوا تعليل المفرد ، واستدل على دخولها على الجملة الاسمية ، بينما منع سيبويه وجمهور النحاة دخول ربَّ المكفوفة على الجملة الإسمية إلَّا في الشعر [٦].

(١) البيت من الخفيف منسوب لأبي داود الإيادي في أمالي ابن الشجري ٢٤٣/٢ وينظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣١٥ والتوطئة ص ٢٤٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٥/١ والجنى الداني ص ٤٤٨ ، ٤٥٥ والمغني ١٣٧/١ ، ٣١٠ وشرح الكافية للرضي ٢٩٥/٤ والدرر اللوامع ٢٠/٢ وجواهر الأدب ص ٤٥٦ والخزانة ٥٨٦/٩ ، ٥٨٨ وجمهرة اللغة ٨٠٤/٢ والارتشاف ١٧٣٩/٤والمساعد ٢٧٩/٢ والأشموني ٢٣٠/٢ والمطالع السعيدة ٤١٤ والتصريح ٢٢/٢

(٢) سورة الحجر آية ٢

(٣) ينظر مغني اللبيب ١/ ١٣٧

(٤) المقضب ج ٢ ص ٤٨ –٥٥

(٥) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ج ٣ ص ٩٥١

(٦) الكتاب لسيبويه ١١٥/٣ والأصول في النحو لابن السراج ٤١٩/١ والارتشاف ١٧٤٩/٤

هذا ما قيل في "ربَّ " وأذكر هنا أيضاً بعض ما جاء في الكاف إذا كفت بما الزائدة فيقال : (كما) وتصير لغوا دخولها كخروجها فلا تعمل الكاف عندئذ شيئاً نحو : اضرب كما ضربي أي : كضربي .

وتكون (كما) في هذه الحالة ليست مركبة بل تعد من الكاف المفردة المكفوفة بما الزائدة ، أو ما الكافة كما اشتهر ذلك ، وليست هي كما المركبة من كاف الجر الموصولة إمَّا بما المصدرية ، أو ما الموصولة فالأولى نحو : (ضربت كما ضربت) والثانية نحو : (ضربت حماراً كما ضربتما) [١]أمَّا الكاف المكفوفة بما الزائدة وقد ذكر سيبويه في باب الحروف التي يجوز أن يليها الأسماء ويجوز أن يليها الأفعال مما يعنى عدم اختصاصها وحملها على ربما قال : (سألت الخليل عن قول العرب : انتظرني كما آتيك ، وارقبني كما ألحقك فزعم أنَّ ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد وصيِّرت للفعل كما صيَّرت للفعل (ربما) .

والمعنى : لعلى آيتك فمن ثم لم ينصبوا به الفعل كما لم ينصبوا بربما) [٢]

وقد عدها سيبويه لغواً ذكر ذلك ابن مالك[٣]واستشهد لها ابن مالك بقول الشاعر : [٤]

لعَمْرِي إنَّني وأبَا حُميد ** كَمَا النشْوَانُ والرَّجلُ الحَليمُ

ومثل لها ابن هشام بقولهم : كن كما أنت ، وجعل منه قوله تعالى **(اجْعَل لَنَا إِلَهاً كَمَا لَهُم آلِهَةٌ)** [٥]

---

(١) الارتشاف ٤ / ١٧١٥ ورصف المباني ص ٢١٣ والجنى الداني ص ١٩٤ ومغنى اللبيب ١ / ١٧٧

(٢) الكتاب ج ٣ ص ١١٦

(٣) شرح التسهيل ج ٣ ص ١٧١ و ١٧٢

(٤) البيت منسوب لزياد الأعجم في شرح التسهيل ٣ / ١٧١وهو من الوافر ينظر المغني١/١٧٨والعيني٣/٣٤٨وشواهد المغني للسيوطي ص ١٧١

(٥) سورة الأعراف آية ١٣٨

وقد ذكر ابن هشام أنَّ البعض لا يجز أن تكف الكاف بما الزائدة وعدوها مصدرية [١].

وعلى أية حال فإنَّ جل النحويين يرى أنَّ (ما) الكافة الداخلة على الكاف هي ما الزائدة [٢]، وأنَّها معها تعد لغواً دخولها كخروجها ، وهى مخرجة للكاف عن اختصاصها بالأسماء فتصير الكاف عندئذ غير مختصة تدخل على الفعل وتدخل على الاسم ولا تعمل الجر ، وقد ورد من الأمثلة ما يوضح هذا.

٥- الدليل على حرفيه (ما) المصدرية دخول عوامل الجر المختصة بالاسم عليها .

قال العكبري : (واختلفوا في (ما) المصدرية فذهب الأخفش إلى أنَّه اسم ، وقال الأكثرون هي حرف واحتج الأخفش بشيئين :

أحدهما : أنَّ (ما) هنا موصولة فيجب أن تكون اسماً كما التي بمعنى الذى ؛ لأنَّها مثلها في اللفظ والحكم .

والثاني : أنَّ حروف الجر تدخل عليها كقولة تعالى : **(بِمَا كَانُوا يَكذِبُون)** [٣]وقال تعالى : **(كَمَا نَسِيتُم لِقَاءَ يَومِكُم هَذَا)** [٤]وهذا من خصائص الأسماء) [٥]

فالذي نقله العكبري عن الأخفش أنَّ دخول حروف الجر في بعض المواضع على (ما) المصدرية أثبت اسميتها وأبعدها عن كونها حرفاً ؛ لأنَّ حروف الجر لا تدخل على الحروف بل على الأسماء فهي مختصة بها .

(١) مغني اللبيب ج ١ ص ٣١٠

(٢) رصف المباني للمالقي ص ٣١٥

(٣) البقرة آية ١٠

(٤) الجاثية آية ٣٤

(٥) المتبع ج ٢ ص ٦٥٢ اللباب ص ٥٣٠ وشرح الأندلسي ص ٩٥ و ٩٦

والذى فهمته من كلام سيبويه أنَّ (ما) حرف وأنَّها بمنزله أنْ المصدرية في الحكم وبمنزلة الذى في المعنى [١].

وعليه أكثر النحويين[٢]وهى قسمان : وقتية وغير وقتية ، فالوقتية التي تقدر بمصدر نائب عن ظرف زمان نحو قوله تعالى : **(خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتْ السَّمَوَاتُ والأَرضُ)** [٣]وغير الوقتية هي التي تقدر مع صلتها بمصدر ولا يحسن تقدير الوقت قبلها نحو قوله تعالى : **(وَضَاقَتْ عَلَيكُم الأَرضُ بِمَا رَحُبَتْ)** [٤]

وما هذه تصلح في موضعها (ما) الموصولة ويكون الفعل بعدها عاماً فلا يجوز : أريد ما تخرج أي : خروجك ، وهى توصل بالفعل الماضي والمضارع ، ولا توصل بالأمر [٥].

وقد رجح ابن هشام كونها اسماً ؛ لأنَّ في ذلك تخلصاً من دعوى الاشتراك بين العاقل وغير العاقل قل كما هو الحال في الموصولة[٦] .

هذا بعض ما قيل في (ما) المصدرية والذى أقصد إليه من هنا أنَّ (ما) حرف عند الأكثرين واسم عند الأخفش واستدل على حرفيتها بدخول حرف الجر المختص بالاسم عليها فلو كانت حرفاً كما ذهب لم يدخل عليها حرف مختص بالدخول على الأسماء لا على الفعل أو الحرف .

---

(١) الكتاب ج ٣ ص ١٥٦

(٢) الجنى الداني ص ٣٢٢

(٣) سورة هود آية ١٠٨

(٤) سورة التوبة آية ٢٥

(٥) الجنى الداني للمرادي ص ٣٣١ و١٣٢ وانظر رصف المباني ص ٣١٠ ، ٣١٣ والمفصل للزمخشري ص ٣١٤

(٦) مغني اللبيب ج ١ ص ٣٠٥

المطلب الثاني

أثر ما يختص بالأسماء ويعمل فيها النصب

وفي هذا أتناول بعض القضايا المتعلقة بنواصب الأسماء متمثلاً ذلك في إنَّ وأخواتها ، وما يشبهها في العمل ، وإنَّ وأخواتها تعمل النصب في المبتدأ ، ولا عمل للابتداء بعد دخولها كما ذهب ابن مالك فكما أنَّه لا عمل للابتداء بعد دخول الأفعال الناسخة فلا عمل للابتداء بعد دخول الحروف الناسخة[١]، فهي مشبهة بالفعل لفظاً ومعنى فالفعل لا يدخل إلَّا على الأسماء وكذلك الأحرف الناصبة الناسخة لا تدخل إلَّا على الاسم[٢]، قال العكبري :(والأفعال مختصة بالدخول على الأسماء ، والحروف في العمل محمولة عليها فما لا يختص من الحروف فهو غير مشبه بالفعل فلا ينبغي أن يعمل) [٣]

وعليه فما لا يشبه الفعل من الحروف لا يعمل ، فعملت هذه الحروف الناصبة في رأيه بالحمل على الفعل ؛ لأنَّ العمل في الأصل للأفعال [٤].
ولم يبعد كثيراً عما قاله العكبري ما ذكره ابن مالك فقد أرجع العلة في إعمال هذه الأحرف اختصاصها بمشابهة (كان) الناصبة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما. [٥]

وهذا ما دفعه إلى الحكم بقوة إنَّ في النصب وضعف (لا) النافية للجنس وعلة ذلك عنده أنَّ (إنَّ) قوية لشبهها بالأفعال الناسخة للابتداء في

(١) شرح التسهيل ج ٢ ص ٤٩
(٢) المتبع ج ٢ ص ٧٠٥
(٣) المتبع ج ٢ ص ٧٠٥
(٤) المرجع السابق ص ٧٠٥
(٥) شرح التسهيل ج ٢ ص ٨

الاختصاص بالمبتدأ أو الخبر أمَّا (لا) فهي عارضة الاختصاص بالمبتدأ أو الخبر . (١)

وإذا كان قد تقرر من قبل أنَّ إعمال إنَّ وأخواتها لمشابهتها للفعل ووجه المشابهة بالفعل يكون من وجهين :

أحدهما : من جهة اللفظ **والآخر** : من جهة المعنى .

فأمَّا المشابهة من جهة اللفظ فلبناء أواخرها على الفتح كبناء الفعل الماضي ، وأمَّا من جهة المعنى فلأنَّ هذه الحروف تطلب الأسماء ولا تقع إلَّا عليها كما أنَّ الأفعال تطلب الأسماء ولا تقع إلَّا عليها .

وتدخل هذه الحروف على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ وترفع الخبر شبهت في نصب المبتدأ ورفع الخبر بفعل قدم مفعوله على فاعله .

وإنَّما اختير أن يكون اسمها منصوباً ؛ لأنَّه لو جعل مرفوعاً ثم أضمر المتكلم والمخاطب لتغيرت بنيته كما تتغير (كان) إذا قلت : كنتُ وكنتَ ، فكان يلزم فيها أن يقال : إننت قائماً ، وإنتنت منطلقاً ، وهذه حروف ليس لها تعرف الأفعال فلم تحتمل التغيير (٢).

وبعد هذا التقديم لعمل الحروف الناسخة ، وعلة عملها أود أن أعرض بعض القضايا النحوية المتعلقة بهذه الأحرف ومنها :

١ – زوال اختصاص إنَّ المكسورة إذا خففت .

فمن أحكام (إنَّ) أنَّها تخفف فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ويغلب إهمالها وقد تعمل على قلة (٣).

---

(١) المرجع السابق ج ٢ ص ١٨

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ج ٢ ص ٤٦٢ والتخمير للخوارزمي١ / ٢٨١ ، ٢٨٢ وقواعد المطارحة ص ٧٩

(٣) الجنى الداني ص ٣٩٣

وذلك أنَّ (إنَّ) الناصبة للاسم الرافعة للخبر المفيدة للتوكيد يزول اختصاصها بالأسماء إذا خففت ، ولكن هذا لم يكن محل اتفاق فقد اختلف النحويون في بقاء اختصاصها بعد تخفيفها ، أو زواله .

فذهب البصريون إلى منع وقوع الفعل بعدها بما يعنى بقاء اختصاصها بالاسم ومنهم المبرد الذى يرى أنَّ إيقاع إنْ على الفعل إجحاف لها من وجهتين :

الأولى : تخفيفها بحذف إحدى النونين .

والثانية : إيقاعها على ما لم تكن تقع عليه وهى مثقلة ، يظهر ذلك من خلال قوله : (وإنَّما امتنع أن تقع بعدها بغير عوض ؛ لأنَّ الفعل لم يكن يقع بعدها لو ثقلت وأعملت كما يكون الاسم ، فلم يكونوا ليجمعوا عليها الحذف بغير عوض وأن يوقعوا بعدها ما لا تقع عليه لو ثقلت وأعملت ؛ لأنَّها بمنزلة الفعل ولا يقع فعل على فعل) [١]ويقصد بالعوض اللام الداخلة على الخبر .

فهذا كلام يحمل حجة قوية في عدم دخول إنْ المخففة على الفعل حتى لا يحدث للحرف إجحاف كما سبق كذلك أضاف إليهما ما يقوى عدم جواز دخولها على الفعل بعد التخفيف أنَّها قبل الخفيف كانت عاملة ؛ لأنَّها بمنزلة الفعل فكيف تدخل على فعل آخر ، فإنَّ الفعل كما قال لا يدخل على فعل .

أمَّا عن عملها فقد اختار ألَّا تعمل إذا خففت ووصف الرفع بعدها بالأقيس قال : (والأقيس الرفع فيما بعدها ؛ لأنَّ إنَّما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى ، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه .) [٢]

(١) المقتضب ٣ /١٠ وانظر بغية السالك إلى أوضع المسالك ص ٦٥

(٢) المقتضب للمبرد ٣٦٤/٢

هذا ما فهمته من كلام المبرد ، والذى يراه ابن مالك[١]أنَّ البصريين يرون أنَّها إذا خففت جاز إعمالها وجاز إهمالها في مذهب البصريين ، ومن الإعمال قوله تعالى :**(وإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أَعْمَالَهُم)** [٢]ومن الإهمال قوله تعالى : **(وإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَينَا مُحضَرُون)** [٣]

وقد ذكر المالقي ما فيه زيادة إيضاح فقد ذكر أنَّ النحويين مختلفون في إهمال (إنَّ) أو إعمالها بعد التخفيف ، وقال معقباً لهذا الخلاف : (والقياس فيها ألَّا تعمل إذ لا اختصاص لها كما تقدم إذ يجوز دخولها على المبتدأ و الخبر ، وعلى نواسخه من الأفعال المذكورة لكن عملت بمراعاة أنَّ تلك الأفعال يجوز سقوطها بعدها فتبقى مختصة بالأسماء .) [٤]

فالمالقي يرى أنَّ هناك علة لإعمالها إذا أعملت وهى بقاء اختصاصها بالأسماء ؛ لأنَّ الأفعال الناسخة التي تقع بعدها على نية سقوطها .

أمَّا علة إهمالها إذا أهملت فهي زوال اختصاصها فهي تدخل على المبتدأ والخبر وتدخل على نواسخه من الأفعال كظنَّ وأخواتها وسائر نواسخ الابتداء من الأفعال.

والذى أراه أنَّ هذا مانع مع قوته ؛ لأنَّ القياس يسانده إلَّا أنَّ المتأمل فيما سبق يجده قد يجاوز ما يقبله العقل كيف يكون للشيء وضده حجة تقويه فإذا أعمل كان على نية دخوله على الاسم وسقوط الفعل فهو مختص بالاسم ، وإذا أهمل كان على زوال اختصاصه ، فالإعمال ؛ لأنَّها

---

(١) المقتضب ج ٢ ص ٣٦٤

(٢) سورة هود آية ١١١ وانظر شرح التسهيل ٢ / ٣٣ وأوضح المسالك لابن هشام ١ / ٣١٨

(٣) سورة يس آية ٣٢

(٤) رصف المباني ص ١٠٨ وانظر تسهيل نيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني لأحمد بن محمد زين الفطاني ص ١١١

مختصة ، والإهمال ؛ لأنَّها غير مختصة فكيف اجتمعت كل هذه المتناقضات في حكم واحد وهو تخفيف (إنَّ) .

والذى يخفف من الأمر ما ذكره المالقي في نهاية الأمر من وجوب مراعاة الابتداء مع إنْ المخففة ، وعليه فهي تبقى على اختصاصها به فتعمل[١] قال : (ومما يدل على مراعاة الابتداء في الأصل دخول اللام المذكورة في معمول تلك الأفعال فتقول : إن ظنت زيداً لقائماً ، كما تقول : إن زيداً لقائم) [٢]

ومما يدل على (إنَّ) بعد تخفيفها لا تدخل على الأفعال إلَّا أن يفصل بينها وبينه بفاصل. [٣]فهي عنده مختصه فيجب بقاء عملها قال : (وكل ما يختص بالأسماء يعمل فيها وما لا يختص لا يعمل) [٤]

وعلى أية حال فإنَّ ما يبدو لي في هذه القضية أنَّه ليس هناك ما يشير إلى لزوم حالة واحدة في (إنَّ) بعد تخفيفها فقيل : تعمل لبقاء اختصاصها وقيل : تهمل لزوال اختصاصها فيجوز : إنْ زيداً قائمٌ ، وإنْ زيدٌ لقائمٌ بلزوم اللام في خبرها إذا أهملت أمَّا العاملة فلا تلزم خبرها اللام مثلها مثل المثقلة ، وإنَّما لزمت المهملة فرقاً بينها وبين (إنْ) النافية [٥].

فالإعمال في المخفف كان استصحاباً للأصل في المثقلة كما قال ابن هشام [٦]، هذا ما قيل في (إنَّ) المكسورة إذا خففت .

---

(١) رصف المباني ص ١٠٨

(٢) المرجع السابق ص ١٠٨

(٣) رصف المباني ص ١١٤ – ١١٥

(٤) المرجع السابق ص ١٠٨

(٥) رصف المباني ص ١٠٨

(٦) أوضح المسالك ج١ ص ٣١٨

أمَّا(أنَّ) المفتوحة فلا بد لها عند الأكثرين من العمل بشدة تقاضيها لما بعدها وهو من تقاضي العامل المعمول ، والصلة الموصول [١].

فإنَّ ما قَوَّى إعمالها أنَّ ما بعد (أنَّ) صلة لها فقوي عملها لذا قدر لها اسم محذوف تعمل فيه ، أمَّا المكسورة فإنَّ اتصالها بما بعدها ضعيف فجاز إذا خففت أن تفارق العمل وتخلص حرف ابتداء[٢] .

ويترتب على ما قيل فيما سبق في تخفيف (أنَّ) المفتوحة بعض الأمور:

١- بقاء عملها .

٢ – يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً .

٣ – يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية .

٤ – وجود فاصل في الأغلب بينهما وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء .

ولا أستطيع هنا أن أغفل التعليق على ما سبق فإنني ألمح بعض التعارض بين بقاء عملها وبين عدم اختصاصها ، فهي تدخل على الجملة الفعلية أو الإسمية ، والذى يحل هذا التعارض ويقرب ما سبق من القياس أنَّ ضمير الشأن المحذوف هو اسمها وإن كان غير مذكور فكأنَّها باقية على اختصاصها مع دخولها على الجملة الفعلية .

وعلى كل حال فقد ورد في تخفيف (أنَّ) المفتوحة ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنَّها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ولا في مضمر وتكون حرفاً مصدرياً مهملاً كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه والكوفيون [٣]

(١) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان ١/ ٩٨ وبغية السالك إلى أوضح المسالك ص ٦٧

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ج ٤ ص ٥٤٩

(٣) الكتاب ج ٢ ص ١٣٤ ، ١٣٥ وانظر الارتشاف ج ٣ ص ١٢٧٨

الثاني : أنَّها تعمل في المضمر وفى الظاهر نحو : عملت أنْ زيداً قائمٌ ، وقرئ: (**أنْ غَضِبَ اللهُ عَلَيهَا**) [١] وعليه طائفة من المغاربة.

الثالث : أنَّها تعمل جوازاً في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور [٢].

وخلاصة ما سبق في تخفيف (إنَّ) المكسورة أنَّها يجوز فيها الوجهان : الإعمال والإبطال ، والأكثر إبطال عملها لعدم اختصاصها بالجملة الإسمية ، لأنَّه لا يعمل إلَّا ما يختص كحروف الجر ، وحروف الجزم فالقياس ألَّا تعمل إذ لا اختصاص لها لأنَّه يجوز دخولها على المبتدأ والخبر وعلى نواسخه من الأفعال [٣].

أمَّا أنَّ المفتوحة فإذا خففت جاز فيها من المذاهب ما سبق ، والله أعلم

٢ – إبطال عمل لكنَّ إذا خففت .

إذا خفت لكنَّ وجب إهمالها وزال اختصاصها بالجملة الإسمية فتدخل على الإسمية والفعلية ، وعلى غيرهما ويبقى لها معناها بعد التخفيف ، وهو الاستدراك نحو : الكتابُ صغيرٌ لكنْ نفعُه عظيمٌ [٤]

وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على ما خفف من (إنَّ) و(أنَّ) و(كأنَّ) فأجاز أن يقال : قام زيدٌ لكنْ عمراً لم يقم[٥] .

وليس بمسموع ولا يقتضيه القياس لزوال اختصاصها بالجمل الإسمية[٦]

---

(١) سورة النور آية ٩ وانظر حجة القراءات لأبى زرعة ص ٤٩٦ والكشف عن وجوه القراءات ٢ / ١٣٤ والبحر المحيط ٦ / ٣٩٩

(٢) الهمع للسيوطي ج٢ص١٨٤

(٣) رصف المباني ص ١٠٨

(٤) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٠٨ ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٢٧٢

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٣٨ والتذييل والتكميل ٥ / ١٤٦ ومنهج السالك لأبي حيان ١ / ٣٠٦ وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٠٨

(٦) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٠٨

ويرى المالقي أنَّ إعمال (لكنْ) المخففة شاذ قال : (فإن كان ذلك فلا يقاس علية لشذوذه سماعاً ومنعه بقلة القياس [١].

ومن شواهد (لكنْ) المخففة وإبطال عملها قول تعالى : **(فَلَم تَقْتُلُوهُم ولَكِنَّ اللهَ قَتَلَهُم وَمَا رَمَيتَ إِذْ رَمَيتَ وَلَكِنَّ اللهَ رَمَى)** [٢]

وذلك في قراءة من قرأ : **(لكنْ اللهُ قَتَلَهُم)** و : **(لكنْ اللهُ رَمى)** بتخفيف لكن ورفع الاسم بعدها [٣].

قال المالقي أيضاً موضحاً هذه القراءات أنَّ من شدد (لكنَّ) من القراء أعملها فنصب ما بعهدها ، ومن خففها رفع ما بعدها وليس من القراء من قرأ بالتخفيف مع النصب [٤].

والسر في إبطال عمل (لكنْ) بالتخفيف هو عدم اختصاصها بالجملة الإسمية ، أو الجملة الفعلية فيجوز أن تدخل على الجملة الإسمية فتقول : ما قام زيدٌ لكنْ عمرو لم تقم ، وتدخل على الجملة الفعلية فتقول : ما يقوم زيدٌ لكنْ يقوم عمرو ، وكذلك أبطل عملها فلم تعمل شيئاً ، والله أعلم .

٣ – إذا كفت إنَّ وأخواتها بما زال اختصاصها ما عدا ليت يبقى اختصاصها .

بيان ذلك أنَّ (إنَّ وأخواتها : أنَّ وليت ولعلَّ وكأنَّ ولكنَّ) تتصل بها (ما) الزائدة فيبطل عملها ؛ لأنَّها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول

---

(١) رصف المباني ص ٢٧٧

(٢) سورة الأنفال الآية ١٧

(٣) قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف ، ينظر النشر ٢ / ٢١٩ ومعجم القراءات ٣ / ٢٧٤ – ٢٧٥

(٤) رصف المباني ص ٢٧٧

على الفعل فوجب إهمالها لذلك نحو : (إنَّما زيدٌ قائمٌ) و(كأنَّما خالدٌ أسدٌ) و(لكنَّما عمرٌو جبانٌ) و (لعلَّما بكرٌ عالمٌ) [١] .

إلَّا ليتما فإنَّ اختصاصها بالمبتدأ والخبر باق فأعملت وأهملت ، فمن أعملها فلبقاء الاختصاص ، ومن أهملها فإلحاقاً بأخواتها [٢]، ومنه قول الشاعر :

قَالَتْ ألَا لَيتَمَا هذَا الحَمامُ لَنَا ** إلى حَمَامَتِنَا أو نِصفُه فَقَدِ[٣]

وذكر أبو حيان أربعة مذاهب في اتصال ما بإنَّ وأخواتها وهى :

المذهب الأول : أنَّها تكفها عن العمل ، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر إلَّا (ليت) فيجوز أن تتصل بها كافة فلا تعمل كأخواتها ، ويجوز أن تتصل بها زائدة فتعمل ، ونقل هذا المذهب عن سيبويه[٤]والفراء[٥]وهو مذهب الأخفش ، [٦]واختار هذا المذهب أبو حيان وعبر عنه بأنَّه هو الصحيح[٧].

المذهب الثاني : أنَّه يجوز فيها كلها أن تكون (ما) معها كافة فلا تعمل ، وزائدة فتعمل ، ونقل هذا المذهب عن الزجاجي[٨]والزمخشري[٩]وابن

(١) شرح الأشموني ج ١ ص ١٤٢

(٢) شرح الكافية الشافية ج ١ ص ٤٨٠

(٣) البيت من بحر البسيط وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤ والكتاب ٢ / ١٣٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٥٢٠ وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٨٠ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨ وشرح الشواهد للعيني ٢ / ٧٣٨

(٤) الكتاب ج ٢ ص ١٣٧ – ١٣٨

(٥) مذهب الفراء في الخزانة ج ١ ص ٢٥٢

(٦) مذهب الأخفش في شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٤٣٤

(٧) منهج السالك ج١ ص ٢٨٥

(٨) الجمل في النحو ص ٣٠٤

(٩) المفصل ص ٢٩٧

السراج[١]فأجازوا أن يقال : إنَّما زيداً قائمٌ ، على أن تكون (ما) ملغاة و(إنَّ) عاملة أو إنَّما زيدٌ قائمٌ ، على أن تكون (ما) كافة [٢].

المذهب الثالث : أنَّ (ليت ولعلَّ وكأنَّ) يجوز فيها الإلغاء والإعمال نحو : ليتما زيداً قائمٌ ، ولعلما عمراً منطلقٌ ، وكأنَّما زيداً أسدٌ برفع زيد ونصبه ولا يجوز في (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) إلَّا الإلغاء وهو مذهب الزجاج[٣]ونقل عن ابن السراج [٤]واختاره ابن أبي الربيع[٥]

المذهب الرابع : أنَّه لا يجوز كف (ليت ولعلَّ) بما بل يجب الإعمال وهو منسوب إلى الفراء[٦] .

والصحيح من هذه المذاهب أنَّه إذا كفت أنَّ وأخواتها بها لم يعمل لزوال الاختصاص إلَّا ليت فإنها دون سائر أخواتها تبقى على اختصاصها بالجملة الإسمية أمَّا أخواتها فإنَّها تليها الجملة الإسمية وتليها الجملة الفعلية نحو : لعلَّما زيدٌ يقوم ، ولعلَّما يقوم زيد ، وإنَّما زيدٌ يقوم ، وإنَّما يقوم زيدٌ ، فلمَّا بقيت ليت على اختصاصها لم يبطل عملها مطلقاً بل جوزت العرب فيها الإعمال مراعاة لقوة اختصاها بالجملة الإسمية والإبطال مراعاه لدخول ما عليها وإلحاقها بأخواتها .

قال ابن عصفور: (وأمَّا القياس فإنَّ هذه الحروف إنَّما كان عملها بالاختصاص وإذا لحقها ما فارقها الاختصاص فينبغي ألَّا تعمل إلَّا (ليت)

(١) الأصول ج ١ ص ٢٣٢ وشرح التسهيل ج ٢ ص ٨٠٣٨

(٢) المرتجل لابن الخشاب ص ١٧١

(٣) رأى الزجاج في شرح الأشموني ١ / ١٤٣ والهمع ج ٢ ص ١٩١

(٤) منهج السالك ج ١ ص ٢٨٥ والارتشاف ج ٣ ص ١٢٨٥

(٥) الارتشاف ج ١٢٨٥٣ والهمع ج ١ ص ١٩١

(٦) مذهب الفراء في منهج السالك ١ / ٢٨٦ والخزانة ١٠ / ٢٥٢

فإنَّها تبقى على اختصاصها والدليل على مفارقتها الاختصاص قوله تعالى : **(إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِن عِبَادِهِ العُلَمَاءُ)** [١]

وأعود بعد كل ذلك وأتساءل عن علة استثناء ليت من بين أخواتها ببقاء اختصاصها مع إلحاق (ما) بها بينما يزول اختصاص أخواتها في الحالة ذاتها حتى (إنَّ) أم الباب التي يعمل الباقي حملاً عليها والذى يظهر ويكون ذلك شافياً للإجابة عن هذا أنَّ اختصاصها بالأسماء أقوى من أخواتها فقد ورد في أخواتها من كلام العرب ما وقعت فيه على أسماء مرة وأفعال أخرى أمَّا ليت فأغلب ما وقعت عليه هي الأسماء .

كما أنَّ هذه الأحرف أكثرها يخرج عن الاختصاص بالأسماء عند تحقيقها وأشياء أخرى تخرجها أيضاً ومنه أنَّها تخرج كذلك إنَّ عن اختصاصها إذا جاءت بمعنى نعم قال ابن مالك : (ونبهت في هذا الباب على ورود إنَّ بمعنى(نعم) ليعلم بها فتعامل بما تعامل (نعم) من عدم الاختصاص وعدم الإعمال وجواز الوقف عليها[٢]

وأخيراً أقول : إنَّ الذى أبقى ليت علي اختصاصها ليس القياس وإنَّما هو السماع عن العرب.

٤ – إعمال (لا) النافية للجنس لمشابهتها (إنَّ) في الاختصاص بالأسماء.

إذا قصد ب(لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق أشبهت (إنَّ) فصارت مختصة بعد أن كانت مشتركة في الدخول على الاسم والفعل فاختصت بعد ذلك بأحدهما وهو الاسم قال ابن مالك : (إذا قصد بلا نفي الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص اختصت بالأسماء

(١) جزء من آية رقم ٢٨ سورة فاطر

(٢) شرح التسهيل ج٢ص٣٣

لأنَّ قصد ذلك يستلزم وجود من الجنسية لفظاً أو معنى ولا يليق ذلك إلَّا بالأسماء النكرات فوجب لك عند ذلك القصد عمل فيما يليها من نكرة .) [١]

ومع القول بأنَّ (لا) النافية للجنس شبيه بإنَّ إلَّا أنَّ عمل (إنَّ) أقوى في المبتدأ أو الخبر ؛ لأنَّه كما سبق القول في الحديث عن إنَّ أنَّها شبيهة بالأفعال الناسخة للابتداء في الاختصاص نحو : (لا رجل في الدار) [٢]

وعليه فالابتداء معتبر مع لا ، ويلغى مع إنَّ فتعمل هي النصب في الاسم ولا يعمل الابتداء الرفع في الاسم .

وإنَّما تعمل (لا) النافية للجنس لمشابهتها (إنَّ) ، وذكر البعض أنَّها غير مختصه وإنَّما عملت فقط لمشابهتها إنَّ من عدة وجوه ذكرها العكبري منها :

١- أنَّها لا تدخل على مبتدأ وخبر كإنَّ .

٢- أنَّها تدخل لتأكيد النفي وتدخل (إنَّ) لتأكيد الإثبات .

٣- أنَّها نقيضة إنَّ ، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره ، وهذا مع غرابته إلَّا أنَّه حق واقع في إعمال الحروف .

٤- أنَّها صدر الكلام كما أنَّ (إنَّ) كذلك ولذلك فهي عنده عاملة فقط بالحمل على (إنَّ) لما تقدم من أوجه للمشابهة .

وكان القياس عنده ألَّا تعمل نظراً لعدم اختصاصها فهي تدخل على الأسماء والأفعال قال في شروطها : (أن تدخل على نكرة ويقصد بها نفى الجنس كقولك : (لا رجل في الدار) ، وهذا الباب معقود لهذا الضرب وكان

(١) شرح التسهيل ج ٢ ص ٥٣

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ٦٩

القياس ألَّا تعمل البتة لأنَّها تدخل على الأسماء والأفعال فلا اختصاص لها إلَّا أنَّها عملت هنا لأنَّها أشبهت إنَّ .) [١]

والخلاف بين ما ذكره العكبري ، وما ذكره ابن مالك واضح فالعكبري يرى عدم اختصاصها ولذا عملها عنده غير قياس وابن مالك يرى أنَّ اختصاصها كإنَّ كان سبباً في عملها وعدم الاختصاص هو وجه المشابهة بينهما .

وفي كلام المالقي ما يرجح عدم اختصاصها وذكر المالقي أنَّها غير مختصة ولذا لم تؤثر في الأسماء المعرفة، وإنَّما أثرت في النكرات فقط قال: (فأمَّا ما يدخل على المعارف فلا تؤثر فيها ؛ لأنَّها غير مختصه بها .)[٢]

أمَّا (لا) الداخلة على النكرات فقد ذكر فيها مذهبين:

الأول : إعمالها عمل إنَّ تشبيهاً لها بإنَّ فينصب بها اسماً ويرفع خبراً حملاً للنقيض على النقيض ؛ لأنَّ إنَّ موجبة ، ولا نافية ، فيقال : لا غلامَ رجلٍ أفضلُ منك ، إذا كانت لنفي الجنس .

والثاني : منهم من يعملها عمل ليس تشبيهاً لها بليس إذا كانت لنفي الوحدة ، فيرجع بعدها الاسم وينصب الخبر ؛ لأنَّها تدخل مثلها على الجملة الإسمية .[٣]

وذكر المرادي في وجه إعرابها ما مفاده أنَّ قصد التنصيص على العموم جعلها مختصة بالاسم لاستلزام ذلك وجود (من)، وهي لا تدخل إلَّا على النكرات فوجب عمل لا فيما يليها .[٤]

---

(١) المتبع ٢٩٢/١ وينظر الكتاب ٢٤٧/٢ ومغني اللبيب ٢٣٧/١

(٢) رصف المباني ص ٢٦٠

(٣) رصف المباني ص ٢٦١ و٢٦٢ وانظر الجنى الداني ص ٢٩٠ و٢٩١ وبغية السالك للصعيدي ص ٦٧

(٤) الجنى الداني ص ٢٩٢

وقد اشتهر في كتب النحو إعمال (لا) النافية للجنس عمل (إنَّ) لمشابهتها لها ، أمَّا عن وجه المشابهة ، فإنَّ ما ذكره ابن مالك من مشابهة (لا) لـ إنَّ في الاختصاص بالأسماء فلم يذكره كثير من النحويين بل إنَّ أغلب النحويين يرون أنَّ (لا) غير مختصة ، وإنَّما عملت لمشابهتها لـ (إنَّ) في عدة أوجه سبق بيانها ولم يكن منها اختصاصها بالأسماء .

المطلب الثالث

أثر ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها شيئاً.

تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ هذا الأثر المذكور لا أقصد به العمل فإنَّ هذه الأحرف المختصة بالأسماء لم يقل أحد بعملها مع أنَّها مختصه وإنَّما أقصد بالأثر هنا هو الأثر في القضية النحوية من ذلك .

١ – لام التعريف إذا دخلت على المصدر أبعدته عن مشابهة الفعل فلم يعمل عمل الفعل .

وفى ذلك يقول العكبري : (والضرب الثالث : أن يكون المصدر معرفاً واختلفوا فيه فقال أبو علي في بعض كتبه [١]: لا يعمل ؛ لأنَّه بعد من شبه الفعل بالتعريف وليست الألف واللام بمعنى الذى وقال في موضع آخر : يعمل وهو قول الجمهور ؛ لأنَّ المصدر إذا عمل مضافاً معرفاً بالإضافة وإن كان ذلك لا يدخل الفعل فكذلك يعمل معرفاً باللام .) [٢]

مفهوم كلام العكبري أنَّ العلة التي رآها البعض كأبي على الفارسي مانعة من عمل المصدر وهو معرف بأل وأنَّ أل مختصة بالأسماء ، وهذا الاختصاص قد أبعد المصدر عن مشابهة الفعل ، الأمر الذى جعل المصدر غير مهيأ للعمل فهو إنَّما يعمل حملاً على الفعل للمشابهة ليس إلَّا .

(١) الإيضاح ص ١٨ و١٩

(٢) المتبع ٦٥٦/٢ وانظر الغرة لابن الدهان ص ٢١١

وقد أورد العكبري في هذا مذهبين : الأول : للفارسي ، وهو منع العمل ، والثاني : للجمهور ، وهو إعماله ، والعلة في إعماله عند الجمهور أنَّ المصدر قد عمل وهو مضاف والإضافة تبعد المصدر عن مشابهة الفعل إذ الإضافة من خصائص الأسماء . (١)

و(أل) التعريفية كما هو معلوم تعد كالجزء من حروف المصدر حتى إنَّ العامل المتقدم عليها يتجاوزها كأنَّها من بنية الكلمة ويعمل في الاسم مع وجودها .(٢)

إلَّا أنَّه يصير الاسم معها كأنَّه اسم آخر غير النكرة التي كانت قبل دخول (أل) .(٣)

وإذا ذكر رأي الجمهور في هذه القضية فلا أستطيع أن أغفل رأى سيبويه إمام النحويين فهو يرى أنَّه يجوز إعمال المصدر المحلى بأل قال : (وتقول : عجبت من الضَّرْب زيداً ، كما قلت عجبت من الضارب زيداً ، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين .) (٤)

فقد أعمل المصدر عمل الفعل كما عمل اسم الفاعل عمل الفعل وكلاهما محلى بأل واستشهد لعمل المصدر بقول الشاعر : (٥)

ضَعِيفُ النِّكايةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرارَ يُرَاخِي الأَجَل

والشاهد فيه إعمال المصدر المعرف باللام ؛ لأنَّ اللام هنا معاقبة للتنوين فيعمل عمل المنون .

---

(١) المتبع ٤٧٣/٢

(٢) المتبع ٤٧٣/٢ و٦٩٧/٢

(٣) الكتاب ١٩٠/١ ، ١٥٤ وانظر الخصائص ٦٢/٣ وشرح ابن عقيل ٣٣٣/٢

(٤) الكتاب ١٩٢/١

(٥) البيت من المتقارب وهو من الخمسين التي لم يعرف قائلها ينظر الكتاب ١٩٢/١ والخزانة ٤٣٩/٣ والعيني ٥٠٠/٣ وابن يعيش ٥٩/٦، ٦٤

وهكذا نجد أنَّ منع إعمال المصدر وهو محلى بأل بعيد لم يقل به إلَّا قليل من النحويين كما سبق وكان حجة من منع العمل بعد المصدر المحلى بأل عن مشابهة الفعل ؛ لأنَّ أل المختصة بالأسماء قد لحقته فأبعدته عن لفظ الفعل إذ الفعل لا تدخله أل كما يلفت النظر أنَّ من منع عمله إنَّما ساق علة قياسية حيث إنَّ بعد المصدر في لفظه عن مشابهة الفعل يقف مانعاً من عمله فالمصدر إنَّما يعمل بالمشابهة للفعل كما قال البعض بينما يرى البعض الآخر أنَّه إنَّما يعمل ؛ لأنَّه أصل للفعل .(١)

ولم يسق الجمهور علة إعمال المصدر المقترن بأل إلَّا ما ذكر من أنَّ من يعمل وهو مضاف يعمل وهو مقترن بأل ، أو أنَّه أصل والفعل فرعه ، وهو يعمل في جميع الأزمنة ولا يقتصر على الدلالة على الحال أو الاستقبال كما هو الحال في اسم الفاعل وإنَّما يعمل شاملاً الماضي والحاضر والمستقبل ؛ لأنَّه أصل لكل منها.(٢)

وأذكر هنا تعليقاً موجزاً فإنَّ القضية ليست مسار خلاف كبير بين النحويين فالذي أراه أنَّ المصدر يعمل حملاً على فعله بمشابهته له لفظاً ومعنى وإن كان هو الأصل للفعل إلَّا أنَّ العمل يكون دائماً للأفعال وليس للأسماء فالمصدر فرع في العمل عن الفعل وإن كان هو الأصل في الاشتقاق.

٢- امتناع نصب الاسم على الاشتغال بعد إذا الفجائية لاختصاصها بالاسم .

قال ابن هشام في نحو : خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو (قيل : يجوز النصب على الاشتغال في نحو: (خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو) مطلقاً ،

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/٣

(٢) المرجع السابق ١٠٦/٣

وقيل : يمتنع مطلقاً ، وهو الظاهر ؛ لأنَّ إذا الفجائية لا يليها إلَّا الجملة الإسمية وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور : يجوز في نحو : فإذا زيدٌ قد ضربه عمرٌو ، ويمتنع بدون قد ، ووجهه عندي أنَّ التزام الإسمية مع إذا هذه إنَّما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فإذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك إذ لا تقرن الشرطية بها .)[١]

فهم من كلامه أنَّ الفارق بين إذا الفجائية وإذا الشرطية أنَّ الفجائية مختصة بالأسماء والشرطية مختصة بالأفعال ، فإذا نصب الاسم بعد إذا الفجائية على الاشتغال فقد زال اختصاصها بالاسم ؛ لأنَّ الفعل المتأخر قد عمل في الاسم المتقدم .

فالجملة فعلية وليست اسمية فلم يبق هناك ما يفرق به بين إذا الفجائية وإذا الشرطية اللهم إلَّا إذا دخلت قد فإنَّها مختصه بالفعل لكن لا تدخل مع إذا الشرطية فحصل الفرق وزال اللبس . [٢]

وما ذكره ابن هشام من رفع الاسم بعد إذا الفجائية في باب الاشتغال على الابتداء هو ما عليه أكثر النحويين وعلى رأسهم سيبويه حيث قال : (ولإذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه تقول : نظرت فاذا زيدٌ يضربه عمرٌو ؛ لأنَّك لو قلت : فإذا زيدٌ يذهب لحسن)[٣]

فكلامه واضح في اختيار الرفع في الاسم الواقع بعد إذا الفجائية في باب الاشتغال .

وذلك ؛ لأنَّ إذا الفجائية لا مجال فيها لوقوع الفعل بعدها من جهتين ذكرهما المالقي :

---

(١) مغني اللبيب ١/١٧٥

(٢) الجنى الداني ص ٣٧٣

(٣) الكتاب لسيبويه ١/١٠٧

إحداهما : أنَّ الجملة التي بعدها تامة .

والثانية : أنَّ إذا حرف والمقدر في موضعه جملة من فعل ومفعول ولا يكون حرف في معنى فعل ومفعول . (١)

وهكذا نجدهم يقررون أنَّ الاسم المشتغل عنه بعد إذا الفجائية لا يعرب مفعولاً به ، بل مبتدأ دفعهم إلى ذلك اختصاص إذا الفجائية بالدخول على الجملة الإسمية لا الفعلية حتى وإن وقعت جواباً للشرط نحو : إن تقم إذا عبدالله منطلق ، وقال تعالى :**(وإِنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِم إِذَا هُم يَقنَطُون)** (٢)

ولا يجوز عند ابن مالك نصب الاسم إذا ولي إذا الفجائية لاختصاصها بالجملة الإسمية قال :(ومن موانع الاسم السابق بالفعل المشغول وقوعه بعد (إذا) الفجائية نحو : خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو ، ولا يجوز عندي في زيد وما وقع موقعه إلَّا الرفع ؛ لأنَّ العرب ألزمت (إذا) هذه ألَّا يليها إلَّا مبتدأ بعده خبر ، أو خبر بعده مبتدأ فمن نصب ما بعدها فقد استعمل مالم تستعمل العرب في نثر ولا نظم ، وقد ألحقها سيبويه (٣) بأمَّا قياساً فأجاز نصب الاسم الذى يليها بفعل مضمر يفسره المشغول بعده نحو : خرجت فإذا زيداً يضربه عمرٌو ، كما يقال : أمَّا زيداً فيضربه عمرو ، ولا ينبغي أن يلحق إذا بأمَّا ، لأنَّ أمَّا وإن لم يلها فعل فقد يليها معمول الفعل المفرغ كثيراً كقوله تعالى : **(فأَمَّا اليَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ)** (٤) وقد يليها معمول مقدر بعده مفسر مشغول كقراءة بعض السلف : **(وأَمَّا ثَمُودَ**

(١) رصف المباني ص ٦١

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الروم وانظر رصف المباني ص ٦١

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ١٠٧ وما بعدها

(٤) الآية ٩،١٠ من سورة الضحى

فَهَدَينَاهُم) [1] ، ولم يل إذا فعل ظاهر ولا معمول فعل ، إنَّما يليها أبداً في النثر والنظم مبتدأ وخبر منطوق بهما ، أو مبتدأ محذوف الخبر.) [2]

فالاختصاص وأثره ظاهر قوي في كلام ابن مالك فقد منع نصب الاسم بعدها لاختصاصها بالأسماء ونصب الاسم يعني تسلط العامل وهو الفعل المتأخر عليها مما يدخلها في الجملة الفعلية ، وهو لم يقع مع إذا الفجائية فإنَّها لم ترد في اللسان العربي إلَّا بعدها مبتدأ وخبر ، أو مبتدأ خبره محذوف ، ورفض ابن مالك ما ذكره سيبويه من قياسها على أمَّا ؛ لأنَّ أمَّا قد تفقد اختصاصها بدخولها على معمول الفعل ظاهر أو معمول فعل مقدر كما ورد في الآيتين الكريمتين السابقتين ، وعليه فاختصاص إذا الفجائية بالأسماء لا تقاربه أمَّا فلا يجوز حمل إذا عليها.

هذا هو أثر الاختصاص ويظهر هنا واضحاً بيناً فإنَّ اختصاص إذا الفجائية بالاسم أوجب رفع الاسم المشغول عنه بعدها وإعرابه مبتدأ ولا يجوز نصبه على الأصح ؛ لأنَّ نصبه يخرجها عن اختصاصها بالجملة الإسمية داخلة على الجملة الفعلية ، والله أعلم.

٣ – اختصاص (إمَّا) بالدخول على الاسم ؛لأنَّها مما يشك فيه.

قال العكبري : (واعلم أنَّ (إمَّا) ذكرت في حروف العطف وليست في التحقيق عاطفة لوجهين :

أحدهما : أنَّك تبدأ بها قبل الاسم كقولك : قام إمَّا زيد ...

(١) من الآية ١٧ من سورة فصلت وقراءة فتح الدال عن الحسن والجمهور على ضم الدال ينظر الإتحاف ٢/ ٤٤٢ والمشكل لمكي ٢٧١/٢

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٣٩/٢ ، ١٤٠

فإن قيل : لِمَ لم يبدأ بإمَّا قبل الفعل فيقال :(إمَّا قام زيدٌ ، وإمَّا عمرٌو ؟ قيل : لا يصح ذلك ؛ لأنَّ ما بعد (إمَّا) مشكوك فيه والفعل هنا غير مشكوك فيه وإنَّما الشك في عين الفاعل منهما وأمَّا ما عدا ذلك فيشتركان فيه .) [١]

وفهم من كلام العكبري أنَّ من مواضع لزوم دخول إمَّا على الاسم وعدم دخولها على الفعل أن يكون الاسم مشكوكاً فيه ، ومثَّل بنحو : قام إمَّا زيد وإمَّا عمرو ، فليس الشك في الفعل بل الشك في الاسم ، وإمَّا موضوعه للدخول على ما يشك فيه المتكلم .

وأرى أنَّ هذا ليس موضع اختصاص لإمَّا وإنَّما هو مرتبط بحالة المتكلم في هذا المثال أنَّه كان شاكاً في فاعل الفعل وليس في الفعل نفسه وعليه فإنَّ هذا موضع اختصاص ليس بثابت في جميع مواضع دخول إمَّا فإنَّه في غير موضع الشك في الاسم تشترك إمَّا في الدخول على الاسم وعلى الفعل ومثل له الزمخشري بقولهم : جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو، وقال : (ويقال في أو وإمَّا في الخبر إنَّهما للشك وفى الأمر إنَّهما للتخبير والإباحة .) [٢]

وذكر أنَّ الفرق بين أو وإمَّا في إفادة الشك أنَّ الكلام مع أو يمضي أوله على اليقين ثم يعترضه الشك أمَّا مع (إمَّا) فالكلام من أوله مبنى على الشك . [٣]

وأجدها كثيراً ما تلازم الاسم في أغلب ما يذكر لها من أمثلة فقد مثَّل لها ابن مالك [٤] ، وهى مفيدة للشك بنحو : لزيد من العبيد إمَّا تسعة وإمَّا

(١) المتبع ٤٣٨/٢

(٢) المفصل ص ٣٠٥ ومغني اللبيب ٦٠/١

(٣) المفصل ص ٣٠٥

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٥/٣

عشرة ، فهي مع دخولها هنا على أنْ والمضارع إلَّا أنَّهما في تأويل مصدر والمصدر اسم ، والدليل على أنَّها للشك ما فهمته من قول ابن مالك في أصل إمَّا حيث قال : (وأصل إمَّا إن فزيدت عليها (ما) وقد يستغنى في الشعر بإن .) [١]

وإفادتها للشك تكون في الخبر وليس الطلب نحو : (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو) فالمخبر في الشك لا يعلم من فعل الفعل وهو غير الإبهام الذى يعمل ولكن يريد الاستبهام على السامع . [٢]

هذا وكثر في كتب النحو اختلاف النحويين في كون إمَّا حرف شرط ، ولكن أكثر النحويين على أنَّها من حروف العطف وقد ساق كل فريق من الأدلة على كلامه مالا يتسع المقام هنا لذكره. [٣]

وأكثر ما وجدت في إمَّا أنَّها داخلة على الاسم إلَّا ما ندر نحو قوله تعالى :(**إمَّا يُعَذِّبُهُم وإمَّا يَتُوبُ عَليهِم**)[٤] وهي فيه للإبهام.[٥]

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٧/٣ وانظر الكتاب لسيبويه ١/ ٢٦٦ و١٤١/٣ ومغني اللبيب ٩٥/١

(٢) رصف المباني ص ١٠١والجنى الداني ص ٥٣٠ ومغني اللبيب ٦٠/١

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٧/٣ ورصف المباني ص ١٠٠ و١٠١ والجنى الداني ص ٥٢٨ و٥٢٩ ومغني اللبيب ٥٩/١

(٤) من الآية ١٠٦ من سورة التوبة

(٥) مغني اللبيب ٦٠/١

المبحث الثاني

أثر ما يختص من الحروف بالأفعال

المطلب الأول

أثر ما يختص بالأفعال ويعمل فيها الجزم .

أود من خلال هذا المبحث أن أبرز أثر الاختصاص في القضية النحوية من خلال العوامل المختصة بالفعل وتعمل فيه الجزم وتتمثل فيما يلى من قضايا .

١ – إضمار الفعل بعد حروف الجزم المختصة بالأفعال إذا وليها اسم .

بداية أقول من عوامل الجزم لام الأمر ، ولا الناهية ، ولم ، وإنْ الشرطية ، وما ضمن معناها وكلها تعمل الجزم ؛ لأنَّها اختصت بالأفعال لازمتها (ولم تنزل منها منزلة الجزء فاقتضى ذلك أن تؤثر فيها وتعمل ؛ لأنَّ كل ما لازم شيئاً أثر فيه غالباً فعملت فيها الجزم ؛ لأنَّه أنسب .) [١]

وقد ذكر سيبويه في أكثر من موضع أنَّ حروف الشرط وأدوات الجزم جميعها لايليها إلَّا الفعل .

حيث ذكر فيما يتعلق بإنْ الشرطية أنَّه لا ينتصب شيء بعد (إنْ) ولا يرتفع إلَّا بفعل ؛ لأنَّ إنْ من الحروف التي يبنى عليها الفعل ، وذكر أنَّ الأسماء لا يبتدأ بها بعدها فإذا قيل : إنْ زيدٍ ، وإنْ عمرٍو ، فإنَّما أريد إنْ مررت بزيد ، وإنْ مررت بعمرو ، فجرى الكلام على فعل آخر وانجرَّ الاسم بالباء ؛ لأنَّه لا يصل إليه الفعل إلَّا بالباء ، وإن نصبه كان محمولاً على فعل مضمر مشابه للفعل الأول . [٢]

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٤ وانظر رصف المباني ص ٢٨٣

(٢) الكتاب لسيبويه ٢٦٣/١ وانظر الجنى الداني ص ٢٢٣

وجعل سيبويه إضمار الفعل مقصوراً على ما أضمره العرب أي يقتصر فيه على السماع ولا يقاس ، قال : (واعلم أنَّه ليس كل حرف يظهر بعده الاسم يحذف فيه الفعل ولكنَّك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع وتظهر ما أظهروا ، وتجرى هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما جروا .)[1]

وإن كنت أعجبت من الاختصاص في الإضمار على ما أضمرت العرب فإنَّ الإضمار عملية عقلية ليس لغير المتكلم معرفة بها ، أمَّا الحذف والذكر فهما واضحان فالحذف وإن كان مرادفاً للإضمار إلَّا أنَّه يبقى في الكلام دليل عليه أمَّا الإضمار فلا دليل عليه فقد يوجد في الكلام فعل ظاهر فيستغنى عنه ولا ينظر إليه ويقولون بإضمار فعل آخر لا لعلة تمنع عمل الفعل المتأخر الظاهر بل ؛ لأنَّ القياس يقول بأنَّ هذه الأداة ملازمة للدخول على الفعل فلا بد لها من تقدير فعل فكيف يقتصر الإضمار على ما أضمرت العرب بل أقول الإضمار يكون وفقاً لما تقرر من اختصاص العامل بالفعل وإلَّا فإنَّ كثرة ورود الاسم بعد أدوات الجزم ما يدل على عدم ملازمته للفعل في كلام العرب فأرى أنَّ القياس حاكم هنا في هذه المسألة فإنَّ السماع قد ورد بدخول حروف المجازاة على الاسم والدليل على كلامي أنَّه لا يتمكن سامع ليس له علم بقواعد النحو أن يعلم أنَّ هذا موضع إضمار إلَّا باستقراء قواعد النحو ، وجعل سيبويه من تلك الحروف التي لا يليها إلَّا الفعل سواء كان الفعل ظاهراً أو مضمراً : لم ، ولمَّا ، وقد ، وسوف ، فذكر أنَّه إذا

(١) الكتاب لسيبويه ٢٦٥/١، ٢٦٦

اضطر شاعر أن يقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من مسببه لم يكن حد الإعراب عندئذ إلَّا النصب على
المفعولية نحو : لم زيداً أضرب . (١)

قال معللاً لهذا الإضمار : (لأنَّه يضمر الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسم كما فعلوا ذلك في مواضع .) (٢)

وإلى هذا أشار أيضاً المبرد فذكر (أنَّ) إنْ الشرطية إذا دخلت على ماضٍ ، ولم تجزم لفظاً جاز الفصل بينهما وبين الماضي بالاسم هذا الاسم معمول لفعل مضمر ويكون التقدير رفع في قولهم : (إنْ الله أمكنني من فلان فعلت .)

وقد قال موضحاً ذلك : (وإنَّما تفسير هذا أنَّك أضمرت الفعل بينها وبين الاسم فتقديره : إن أمكنني الله من زيد ... ولكنَّه أضمر هذا و جاء بالفعل الظاهر تفسير ما أضمر ولو لم يضمر لم يجز ؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلَّا بالفعل .) (٣)

وتعليقاً على هذا أقول : إنَّ الإضمار كما سبق عملية عقلية تحدث لدى المتكلم لا يعلم بها السامع واختصاص الحرف لا يحكم به حقاً إلَّا إذا لم يتمكن اللسان العربي الفصيح من نطق الحرف مع غير ما يختص به فإذا تمكن اللسان من نطق الاسم بعد الحرف فلا يحكم باختصاص الحرف بالفعل ولكن ما قرره النحويون أنَّ (إنْ) الشرطية ملازمة للفعل مؤثرة فيه فتعمل فيه الجزم ؛ لأنَّه أخف من النصب ، وهي تصحب المضارع أكثر

(١) الكتاب لسيبويه ٩٨/١
(٢) الكتاب لسيبويه ٩٨/١
(٣) المقتضب ٧٢/٢

مما تصحب الماضي فلمَّا غلب استعمالها مع المضارع كانت بمنزلة ما لازمه واختص به فقبلت أن تؤثر فيه وتعمل . [١]

وعليه فإذا جاء اسم بعدها فعلى إضمار الفعل يكون الكلام قال الزمخشري في حديثة عن إنْ ولو الشرطيتين : (ولابد من أن يليهما الفعل ونحو قوله تعالى : **(قُلْ لَو أَنْتُم تَمْلِكُونَ)** [٢] و**(وإنْ امرُؤٌ هَلَكَ)** [٣] على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر ولذلك لم يجز : لو زيد ذاهب ، ولا إنْ عمرو خارج ، ولطلبهما الفعل وجب في (إنْ) الواقعة بعد لو أن يكون خبرها فعلاً .) [٤]

هذا ما قرره النحويون في حروف المجازاة والتي ينبغي أن تكون واقعة على الفعل مختصة به فإذا وليها اسم قدروا بعدها فعلاً

ولم يعملوا الفعل المتأخر على الاسم فيه مع كون إعمال الموجود أولى من إعمال المضمر ، والله أعلم .

٢ – الجزم بلام الأمر لأنَّها نظيرة لام الجر لاختصاصهما .

قال العكبري : (وعملت لاختصاصها وكان عملها الجزم لوجهين :

أحدهما : لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء وهذه اللام نظيرة لام الجر .

الثاني : أنَّ فعل الأمر للمخاطب ساكن سكون بناء فلمَّا كانت اللام هنا تفيد الأمر كان عملها السكون الذى هو حق الصيغة الموضوعة للأمر .) [٥]

---

(١) شرح التسهيل ٦٧/٤

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء

(٣) من الآية ١٧٦ من سورة النساء

(٤) المفصل ص ٣٢٣

(٥) المتبع ٥٢١/٢

جعل العكبري الجزم في الفعل مناظراً للجر في الاسم كوجهي إعراب ، وجعل أداة الجزم اللام في الفعل كأداة الجر اللام في الاسم فكونهما متناظرتين حق .

ولكون لام الأمر نظيرة للام الجر حركت بحركتها فكسرت في الفعل فيقال : لِينفق ، لِيضرب كما أنَّ اللام الجارة للاسم مكسورة قال العكبري : (وأمَّا اللام فأصلها السكون إذا حركتها غير دالة على معنى وإنَّما حركت لامتناع الابتداء بالساكن وكسرت لوجهين :

أحدهما : أنَّها في الفعل نظيرة لام الجر في الاسم إذ كانت مختصة بالفعل كاختصاص الجار بالاسم .

الثاني : أنَّه فرق بالكسر بينها وبين لام التوكيد .) [١]

فظاهر كلامه أنَّ الأصل في حركة لام الأمر السكون ولكن عدل عنه لاستحالة البدء بالساكن ولجيء للكسر وليس لغيره ؛ لأنَّ حركة لام الجر الكسر فلمَّا كانت لام الأمر نظيرة لها حركت بحركتها .

وأنَّها لو فتحت لالتبست بلام التوكيد وعليه نجد بدر الدين بن مالك قد أورد فيها ثلاث لغات :

الأولي : الكسر وجعله أصلاً فيها .

الثانية : الفتح وقد حكاها ابن مالك والقراء قبلة عن بني سليم . [٢]

الثالثة : السكون وذلك إذا جاءت اللام بعد الواو والفاء نحو قوله تعالى : **(فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي)** [٣]

---

(١) المتبع ٥٢١/٢

(٢) شرح التسهيل ٥٨/٤ وانظر الكتاب ١٥١/٤ والمفصل ص ٣٢٧ والجنى الداني ص ١١١ ومغني اللبيب ٢٢٣/١

(٣) من الآية ١٨٦ من سورة البقرة

ولكنَّه علل الكسر بأنَّه قريب من الجزم فإنَّه كثير ما يلجأ إلى الكسر تفادياً للإسكان حينما يتعذر .

أو هو رجوع للأصل كما ذهب ابن مالك فهو عنده غير ضعيف حتى يناسب حركتها ولفظها لعملها كما فعل بباء الجر وإنَّما لجيء لكسرها أنَّه يبتدأ بها فلا تسكن فإذا دخل حرف العطف رجع بها إلى السكون وهو الأصل . (١)

وهكذا نجد البعض يجعل لام الجزم مكسورة ؛ لأنَّها نظير للام الجر والبعض يرى أنَّها مكسورة ؛ لأنَّها نظيرة لباء الجر ، وهما غير متباعدان فالكسر الوارد كلغة مشهورة في لام الجزم لم يخرج في علته عن كونه حملاً لها على حرف الجر فكما أنَّ لام الجزم مختصة بالفعل فإنَّ حرف الجر مختص بالاسم .

٣- وجوب نصب المشتغل عنه إذا ولي الحرف المختص بالفعل. قال ابن مالك : (إذا انتصب الضمير أو ملابسه على الوجه المذكور وعدمت موانع نصب صاحب الضمير وجب نصبه إن كان بعدها ما يختص بالفعل نحو : إنْ زيداً ضربته عقل .) (٢)

مفهوم كلامه أنَّ الاسم في باب الاشتغال المتقدم على الفعل يجب نصبه ولا يجوز رفعه إذا عدمت موانع النصب وذكر هنا موضعاً لوجوب النصب كأن يقع الاسم بعد الحرف المختص بالفعل من هذه الحروف أدوات الشرط وقد مثل بقولهم : (إنْ زيداً ضربته عقل) فاختصاص أدوات الشرط

(١) انظر رصف المباني ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ والجنى الداني ص ١١٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٩ وتسهيل نيل الأماني للفطاني ص ٢١

(٢) شرح التسهيل ١٤٠/٣

بالفعل أوجب كون ما دخلت عليه جملة فعلية لا اسمية ، والنصب يكون بفعل محذوف يفسره المذكور كما هو معلوم في هذا الباب.

قال الزمخشري في مواضع نصب المشغول عنه : (والثاني أن يقع موقعاً هو بالفعل أولى.) [١]

فاختصاص أداة الشرط بالفعل وغيرها من الأدوات المختصة بالفعل يلزم في باب الاشتغال نصب الاسم بعدها بفعل محذوف ولا يرد الرفع فيه في هذا الموضع قال الرضي : (ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض في مثل : إنْ زيداً ضربته ضربك ، وإلَّا زيداً ضربته .) [٢]

ولخص ابن هشام مواضع وجوب النصب في قوله :(فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض نحو : هلَّا زيداً أكرمته ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو :هل زيداً رأيته ، ومتى عمراً لقيته ، وأدوات الشرط نحو: حيثما زيداً لقيته فأكرمه إلَّا أنَّ هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلَّا في الشعر وأمَّا في الكلام فلا يليهما إلَّا صريح الفعل إلَّا إن كانت أداة الشرط إذا مطلقاً أو إنْ والفعل ماضي فيقع في الكلام نحو: إذا زيداً لقيته أو تلقاه فأكرمه ، و إنْ زيداً لقيته فأكرمه ، ويمتنع في الكلام : إنْ زيداً تلقه فأكرمه ويجوز في الشعر وتسوية الناظم بين إنْ وحيثما مردودة)[٣]

فالذي فهم من كلامه أنَّ (إنْ) الشرطية ينصب الاسم المشتغل عنه لاختصاصها بالفعل وليس وقوعه بعدها قاصراً على الشعر بل يأتي في

(١) المفصل ص ٥١ وانظر الكتاب ١٣٧/١ ، ١٤٢

(٢) شرح الكافية ١٧٦/١

(٣) أوضح المسالك ١٣٦/٢ ، ١٣٧

النثر أيضاً ، فنصب الاسم بعد أدوات الشرط إذن واجب وهو من المواضع التي تعرض لهذا الاسم المشغول عنه فيتحتم نصبه ولا يجوز رفعه . (١)

فأثر الاختصاص واضح بين فلولا اختصاص هذه الأدوات بالدخول على الفعل لم يمنع الرفع ولم يجب النصب .

المطلب الثاني

أثر ما يختص بالأفعال ويعمل فيها النصب .

سبق القول : إنَّ حق الحروف المختصة بالفعل أن تعمل الجزم ولكن بعضها قد ينصب الفعل وقد بينت العلة في ذلك كما أنَّ هناك حروفاً مختصة ولم تعمل أصلاً .

كما أنَّ هناك بعض الحروف الغير مختصة وقد عملت هذا للتذكير وسأذكر هنا ما يختص بالفعل وينصبه وأثره في القضية النحوية كما يلى :

١ – أنْ المصدرية المختصة بالفعل نظيرة لأنَّ الناسخة المختصة بالاسم.

أنْ المصدرية تدخل على الفعل لزوماً فتدخل على المضارع وتنصبه وقد ذكر في علة نصبها له أنَّها نظيرة أنَّ الناسخة التي تختص بالدخول على الاسم .

فكما أنَّ (أنَّ) الناسخة تنصب الاسم فإنَّ (أنْ) المصدرية تنصب الفعل ، قال بدر الدين بن مالك في معرض حديثه عن (أنْ) المصدرية : (وتنقسم إلى مخففة من أنَّ باقية على عملها وإلى غير مخففة وهي الناصبة للمضارع وإنَّما نصبته ؛ لأنَّها شبيهة بأحد عوامل الأسماء وهى (أنَّ) .) (٢)

(١) بغية السالك إلى أوضح المسالك لعبد المتعال الصعيدي ص ٩١

(٢) شرح التسهيل ٧/٤ وانظر الكتاب لسيبويه ١٥٣/٣

فالعلة عنده إذن أنَّ (أنْ) الداخلة على الفعل نظيرة للداخلة على الاسم فكلاهما يجمعهما الاختصاص وعمل النصب وكونهما أيضاً مصدريتين .

وزيادة في التوضيح أقول : إنَّ أنْ المختصة بالفعل تدخل على المضارع وتنصبه وهى أم النواصب في هذا الباب وتخلصه للاستقبال ولا تقع بعد أفعل اليقين ولأنَّها مصدرية ناصبة فهي ملازمة للفعل المضارع وإن جاء خلاف ذلك فضرورة كما في قول الشاعر : [١]

أنْ تَقْرَآنِ عَلى أَسماء وَيحَكُمَا

مِنِّي السَّلَامَ وأنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

وقيل :هذه ليست المصدرية الناصبة وإنَّما هي المخففة من الثقيلة[٢]

ولم أجد من بين من قرأت لهم في هذه القضية من وافق ما ذهب إليه بدر الدين من كون أنْ المصدرية محمولة في العمل على أنَّ الناسخة ولعل هذا من وجهة نظري لبعد حمل هذه على تلك من وجهين :

الوجه الأول : كثرة حمل الحروف بعضها على بعض في قضية واحدة فإنَّ (أنَّ) المؤكدة الناسخة المختصة بالاسم إنَّما تنصب الاسم بالحمل على الأفعال المتعدية . [٣]، لأنَّ الأصل فيها أن تجر الاسم لا أن تنصبه لاختصاصها بالاسم ثم حملت عليها بقية أخواتها ثم حملت أنْ المصدرية الناصبة للمضارع على أنَّ الناسخة وحملت أخواتها عليها في نصب المضارع حتى أنَّها تعمل ظاهرة ومضمرة وتقدر مع بعض أخواتها كناصب

---

(١) البيت من البسيط وهو غير منسوب ينظر مجالس ثعلب ص ٣٢ والمفصل ١٥/٧ والإنصاف ص ٥٦٣ والمغني ٣٠/١ وشرح أبيات المغني ١٣٥/١ ، ١٣٨والخزانة ٤/ ٥٥٩ وابن يعيش ٩/٧ ، ١٤٣/٨ والحماسة البصرية ١٤٠/٢والأشموني ٥٣/٤

(٢) رصف المباني ص١١٢ ، ١١٣ والجنى الداني ص ٢١٧ وانظر المفصل ص ٢٤٦ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ومغني اللبيب ٣٠/١

(٣) الكتاب ١٣١/٢ ورصف المباني ص ١١٨

للمضارع دون أن يعمل هو بذاته النصب كتقديرها بعد حتى ، واللام ، وكى ، ولام الجحود.

أقول فكيف حملت أنْ على ما يعمل خلافاً للأصل وهو أنَّ المختصة بالأسماء وليس بينهما ما يجمعهما إلَّا الاختصاص ؟ وما ذكرته هنا لا يضعف العمل وإنَّما يضعف علته التي ذكرها بدر الدين .[١]

الوجه الثاني : مما أذكره في ضعف ما علل به بدر الدين في نصب المضارع بأنْ المصدرية أنَّ (لن وإذن) محمولتان في العمل على أنْ في كونها جميعاً مختصة بالدخول على الفعل .[٢]

ولكن الذى يقربه رغم ضعفه أنَّ سيبويه من بين النحويين حمل (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع على أنَّ الناصبة للاسم فقط في حذف الجار قبل كل منهما ، قال : (واعلم أنَّ اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من أنْ كما حذفت من (أنَّ) جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت : فعلت ذاك حذر الشر أي لحذر الشر ... فأن ها هنا حالها في حذف حرف الجر كحال أنَّ وتفسيرها كتفسيرها)[٣]

فكلام سيبويه هنا واضح فيظهر من خلاله أنَّ حمل أنْ الناصبة للفعل المختصة به على أنَّ الناصبة للاسم المختصة به يكون من قبل أنَّ كلاً منهما يحذف قبله الجار وجعل منه سيبويه[٤] قوله تعالى : **(أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا)** [٥] وقوله تعالى : **(أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ)** [٦]

---

(١) شرح التسهيل ٧/٤

(٢) المرجع السابق ١٤/٤ ، ٢٠

(٣) الكتاب ١٥٤/٣

(٤) المرجع السابق ١٥٤/٣

(٥) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة

(٦) الآية ١٤ من سورة القلم ، وينظر البحر المحيط ٣١٠/٨

ومع كل ما سبق من بيان لضعف هذه العلة التي ذكرها بدر الدين بن مالك فقد ذكر أيضاً ما يقربه من خلال ما قاله سيبويه من جواز حذف الجار قبل كل منهما .

كما يوجد أيضاً وجه آخر يقرب بين أنْ الناصبة للمضارع وأنَّ الناصبة للاسم أنَّ كلاً منهما يعمل خلافاً للأصل إذ ينبغي في (أنْ) المصدرية أن تجزم المضارع ؛ لأنَّها مختصة به وليست كجزء منه وأنَّ الناصبة كان ينبغي لها جر الاسم فكل منهما خرج عن الأصل الذى ينبغي فيهما وعليه فهما متشابهان في الاختصاص وخروجها عن الأصل حمل أخواتهما عليهما في العمل وأنَّهما مصدريتان ، وقد يكون هذا ما دفع بدر الدين في حمل المصدرية على الناسخة في العمل والله أعلم.

٣ – الحروف الناصبة للأفعال لا تقدم فيها الأسماء على الأفعال لاختصاصها .

قال سيبويه في توضيح ذلك في (باب الحروف التي لا تقدَّم فيها الأسماء الفعلَ) : (فمن تلك الحروف الحروف العوامل في الأفعال الناصبة ألا ترى أنَّك لا تقول : جئتك كي زيدٌ يقولَ ذاك ، فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم ، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إنَّ وأخواتها بفعل .) [١]

مفهوم كلامه أنَّه حتى لا يلتبس ما يعمل في الأسماء بما يعمل في الأفعال فلا ينبغي أن يتقدم الاسم على الفعل بعد الأدوات المختصة بالفعل العاملة فيه النصب ، ويقصد نواصب المضارع كما لا يتقدم الفعل على الأسماء بعد الحروف المختصة بالأسماء كإنَّ وأخواتها في موضع آخر (ولا

(١) الكتاب ١١٠/٣ وانظر شرح التسهيل ٦/٤

يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال كراهة أن تشبه بما يعمل في الأسماء ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بحشو كراهية أن يشبهوه بما يعمل في الاسم ؛لأنَّ الاسم ليس كالفعل وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل في الفعل ألا ترى إلى كثرة ما يعمل في الاسم وقلة هذا.)[١]

فأراه نبَّه إلى السبب في عدم انصراف ذهن السامع والقارئ في جملة ولي فيها الاسم حرفاً ناصباً إلى كون هذا الحرف مختصاً بالفعل بل جل تفكيره عندئذ أنَّ هذا الحرف مختص بالاسم نظراً ؛ لأنَّ عوامل الاسم أكثر من عوامل الفعل .

ولذا وجب عدم الفصل بين أداة نصب الفعل وبين الفعل المنصوب بفاصل حتى وإن كان الفاصل معمولاً لهذا الفعل وفى هذا يقول المالقي : (ولا يتقدم عليها شيء من صلتها ؛ لأنَّها مصدرية وكل حرف مصدري فلا يصح أن يتقدم عليه شيء من صلته ؛ لأنَّه معه كالدال من زيد ولذلك لا يفصل بينهما .) [٢]

فهو يعد معمول الفعل المنصوب بأحد النواصب بمنزلة الحرف من الكلمة فكما لا يتقدم آخر الكلمة على أولها فلا يتقدم أيضاً الاسم (معمول الفعل) على عامله حتى لا يفصل بين أداة النصب المختصة بالفعل وبين الفعل بفاصل وإليه أشار بدر الدين بن مالك حينما قال : (أنْ المصدرية مع صلتها في تأويل المصدر فلهما كمال شبه بجزأي الاسم فيجب لهما ما وجب للجزأين من الترتيب ومنع الفصل .) [٣]

(١) الكتاب ١١١/٣

(٢) رصف المباني ص ١١٢

(٣) شرح التسهيل ١٢/٤

ولم أجد من النحويين فيما قرأت لهم قد أجاز الفصل بين أداة النصب والفعل المنصوب لاختصاص هذه الأدوات بالدخول . (١)

هذا قليل من كثير قيل في تقديم الاسم على الفعل بعد الأدوات الناصبة المختصة بالفعل وقد منعوا التقديم والفصل بين الأداة والفعل لاختصاص هذه الأدوات بالدخول على الفعل .

المطلب الثالث

أثر ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها شيئاً

من هذا المنطلق أتناول بعض المسائل ذات الصلة والتي كان لهذا الاختصاص أثر في القضية النحوية وهي كما يلى :

١ – إذا وقع بعد الحروف المختصة بالفعل اسم فعلى تقدير فعل.

وهي قضية مجملة أفصلها فيما ورد من مسائل تندرج تحتها وهي كالتالي :

أ – إذا وقع اسم بعد (لو) فعلى تقدير فعل محذوف.

ب – إذا وقع اسم بعد (إذا) فعلى إضمار فعل .

ج – لا يفصل بين (قد) وبين الفعل بفاصل .

د – إذا وقع اسم بعد حروف التحضيض فعلى إضمار فعل .

أ – إذا وقع اسم بعد (لو) فعلى تقدير فعل محذوف .

بداية أقول : إنَّ (لو) مثلها مثل إنْ الشرطية في الاختصاص بالفعل غير أنَّها ليست عاملة ، وعليه فلا يليها إلَّا الفعل أو معمول الفعل المضمر المفسر بالظاهر بعده نحو قول عمر : **(لو غيرك قالها يا أبا عبيده .)** (٢)

---

(١) شرح التسهيل ١٢/٤

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الطب – باب ما يذكر في الطاعون ، وانظر فتح الباري شرح صحيح =

وفى هذا يقول سيبويه : (ولو) بمنزلة (إنْ) لا يكون بعدها إلَّا الأفعال فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء فلو قلت : ألا ماءَ ولو بارداً لم يحسن إلَّا النصب ؛ لأنَّ بارداً صفة .) [١]

فالذي عليه سيبويه وأكثر النحويين أنَّه إذا وقع اسم بعد (لو) فلا بد من تقدير فعل يكون هذا الاسم معمولاً له وجعل منه سيبويه قول العرب : (ادفع الشر ولو إصبعاً) وجعل تقدير الكلام هنا :(ولو دفعته إصبعاً) [٢]

وهذا ما اتفق عليه أكثر النحويين بصريين وكوفيين وذلك إبقاء للو على اختصاصها بالأفعال[٣]ومن ورود الاسم بعدها قول الشاعر:[٤]

أَخِلاءُ لَو غَيرُ الحِمامِ أَصَابَكُم

عَتَبتُ ولكنْ مَا عَلَى الدَّهرِ مَعْتَبُ

ولم يعده المرادي ضرورة بل يأتي في اتساع الكلام فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : **(قُلَو أَنْتُم تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحمَةِ رَبِّي)**[٥]

ومما هو وثيق الصلة بذات الموضوع ورود إنَّ واسمها وخبرها بعد لو فقد ذكر النحويون أنَّ لو باقية في هذه الحالة على اختصاصها أمَّا عن كيفية ذلك فقد ذكر الزمخشري أنَّه لا بد من كون خبر (إنَّ) فعلاً كقولك : لو

=

البخاري لابن حجر العسقلاني مسألة رقم ٥٣٩٧

(١) الكتاب ٢٦٩/١ ، ٢٧٠ وانظر شرح التسهيل ٦/٤

(٢) الكتاب ٢٧٠/١

(٣) انظر مغني اللبيب لابن هشام ٢٧٠/١

(٤) البيت من الطويل ، قائله : الغطمش الضبي ، ينظر الجنى الداني ص ٢٧٩ والعيني ٤٦٥/٤ ، ٤٦٦وأوضح المسالك ٢٠٤/٣ والتبريزي ٣٥٤/٢ والتصريح ٢٥٩/٢ وشرح الحماسة للمرزوقي ص٨٩٣ وحاشية الصبان على الأشموني ٣٩/٤

(٥) من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء وانظر الجنى الداني ص ٢٧٩ وبغية السالك إلى أوضح المسالك ص ٢٤١

أنَّ زيداً جاءني لأكرمته ، وجعل منه قوله تعالى : **(وَلَو أَنَّهُم فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ)** [١]

فلا يجوز عنده أن يقال : (لو أنَّ زيداً حاضري لأكرمته) [٢]

وهو ما انفردت به (لو) عن بقية أدوات الشرط . [٣]

أمَّا عن موضع أنَّ واسمها وخبرها بعد لو فقد ذكر سيبويه أنَّها في موضوع رفع بالابتداء ، ولكنَّه لم يحدد الخبر بناء على هذا الوجه . [٤]

وقد قيل : إنَّ الخبر محذوف وقيل : لا خبر لها . [٥]

وهذا يعنى زوال اختصاصها ، بينما يرى غيره أنَّ (أنَّ واسمها وخبرها) بعد لو تعرب فاعلاً بفعل محذوف ومنهم ابن هشام ، قال ابن هشام في قوله تعالى : **(وَلَو أَنَّهُم آمَنُوا وَاتَّقُوا لَمَثُوبَةٌ مِن عِندِ اللهِ)** [٦] ، وقد عرض الآراء الواردة في موضع أنَّ واسمها وخبرها قال : (ذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنَّه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها أي : ولو ثبت أنَّهم آمنوا ورجح بأنَّ فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل . [٧]

والرأي عندي أنَّ ما ذكره الزمخشري يعد أكثر إقناعاً من بقية الآراء التي قيلت في موضع أنَّ واسمها وخبرها حيث اشترط كون خبر أنَّ فعلاً مما يقرب لو من تحقيق الاختصاص بالفعل اللازم معها .

---

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء

(٢) المفصل ص ٣٢٣

(٣) انظر الجنى الداني ص ٢٧٩

(٤) الكتاب ١٢١/٣

(٥) بغية السالك ص ٢٤١ وشرح ابن عقيل ٣٥٥/٢

(٦) من الآية ١٠٣ من سورة البقرة

(٧) مغني اللبيب ١/ ٢٧٠ وبغية السالك ص ٢٤١

هذا قليل من كثير قد قيل في دخول لو على الاسم مع كونها مختصة بالفعل ، والذى أراه أنَّه حتما لا بد من تقدير فعل قبل الاسم في هذا الموضع سواء وقع بعدها اسم ظاهر أو وقع بعدها أنَّ واسمها وخبرها .

كما أود أن أشير إلى أنَّ اعتبار أنَّ واسمها وخبرها في موضع الفاعل لفعل محذوف هو ما يمكن أن يبقي لو على اختصاصها ، وقد قال به الكوفيون والمبرد والأخفش والزجاج والزمخشري ، أمَّا جمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه فقد رأوا أنَّه مبتدأ . (١)

ب – إذا وقع اسم بعد (إذا) فعلى إضمار فعل .

(إذا) مثلها مثل (لو) مختصه بالفعل فإذا وليها اسم منصوب وجب تقدير فعل وهذا ضمن باب الاشتغال .

وإليه أشار المبرد قائلاً : (٢)(واعلم أنَّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب المضمر ؛ لأنَّ الذى بعده تفسير له كما كان في الاستفهام في قولك : أزيداً ضربته ، **(أبَشَرَاً مِنَّا وَاحِدَاً نَتَّبِعُهُ)** (٣)

فقد حمل المبرد (إذا) الشرطية على أدوات الاستفهام في إضمار الفعل إذا وقع بعدها اسم منصوب على المفعولية ، فإذا لا تقع إلَّا على فعل ومثل له بقولهم : إذا زيداً لقيته فأكرمه ، وجعل منه قول الشاعر : (٤)

لَا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسَاً أَهْلَكْتُهُ ** وإذَا هَلَكْتُ فَعِندَ ذَلِك فَاجْزَعِي

(١) انظر أوضح المسالك ١٩٩/٤ ، ٢٠٠

(٢) المقتضب ٧٤/٢ وانظر الكامل للمبرد ١٣٠/١ و٣٠٠/٣

(٣) من الآية ٢٤ من سورة القمر

(٤) البيت من الكامل ، للنمر بن تولب ينظر الكتاب ١/ ١٣٤ وابن الشجري ٣٣٢/١ ، ٣٤٦/٢ والخزانة ١٥٢/١ والعيني ٥٣٥/٢ وشواهد المغني ص ١٦١ ، ٢٨١

وعلل ذلك باختصاص إذا بالأفعال فلو أنَّ الاسم وقع بعدها ورفع على الابتداء لكان خطأ ؛ لأنَّ هذه الحروف لا تقع إلَّا على الأفعال) [١]

وقد سبقه إليه أيضاً سيبويه فإذا وقع فعل بعد إذا ورفع كان قبيحاً ويجب نصبه في القياس قال : (ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس : إذا وحيث تقول : إذا عبدَ الله تلقاه فأكرمه ، وحيث زيداً تجده فأكرمه ، لأنَّهما يكونان في معنى حروف المجازاة ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل لو قلت : اجلس حيث زيد جلس ، وإذا زيد يجلس كان أقبح من قولك : إذا جلس زيد وإذا يجلس .) [٢]

وكلامه واضح في ترجيح النصب هنا وقبح الرفع مع جوازه وبه قال أيضاً الزمخشري فهو يرى أنَّ الاسم بعد (إذا) يرتفع بمضمر يفسره الفعل الظاهر لاختصاص إذا بالفعلية . [٣]

واذا رفع الاسم بعد إذا فقد جوز فيه ابن مالك الرفع على الابتداء مع زوال إذا عن اختصاصها بالفعل .

ونسبه ابن مالك أيضاً للأخفش [٤] ، وقد جوز كل منهما الوجهين في الاسم :

الأول : رفع الاسم بفعل مقدر ، **والثاني** : الرفع على أنَّه مبتدأ واحتج للوجه الأول مع جواز الوجه الثاني بقوله : (لأنَّ طلب (إذا) لفعل ليس كطلب (إنْ) بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام

(١) الكتاب ١٠٦/١ ، ١٠٧

(٢) الكتاب ١٠٦/١ ، ١٠٧

(٣) المفصل ص ١٧٠ ، ١٧١

(٤) معاني القرآن للأخفش ٨٤/١ ، ٨٥

فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا ولذلك جاز أن يقال : إذا الرجل في المسجد فظن به خيراً . (١)

فقد حمل إذا على أدوات الاستفهام من جهة أنَّ رفع الفعل بعدهما ليس بلازم بل هو أولى ، وكون كل منهما لا يعمل .

ولم يحمل (إذا) على إنْ في الاختصاص لأنَّ اتصال إنْ الشرطية بما تختص به أقوى من (إذا) ولأنَّ إنْ عاملة بعكس إذا وقدم ابن مالك من الشواهد ما يقوى حجته في اختيار النصب ويقوى أيضاً في الوقت ذاته ما ذهب إليه الأخفش فقد استشهد بقول الشاعر :(٢)

فأَمْهلَه حتَّى إذا أنْ كأنَّهُ ** مُعاطِي يَدٍ في لُجَّةِ المَاءِ غَامِرُ

فوقع بعد إذا ما لا يقع بعد مختص بالفعل حيث وقعت بعده (أنْ) الزائدة وبعدها جملة اسمية ولا يفعل ذلك بمختص كما ذهب ابن مالك . (٣)

وعليه فإنَّ الاسم المرفوع الواقع بعد إذا فيه قولان :

الأول : أن يعرب فعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور وبه قال أكثر النحويين ، وعلى رأسهم سيبويه ، وهو اختيار الأخفش أيضاً وابن مالك وبذلك تبقى إذا على اختصاصها بالأفعال .

الثاني : أنَّه يعرب مبتدأ ، وبه قال الأخفش وابن مالك لوجود ما يدل عليه من الشواهد .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢ وانظر إيضاح الشعر للفارسي ص ٥٢٩ والخصائص لابن جني ٣٦٢/٢ وشرح الكافية للرضي ١٧٤/١ والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣٢٩/٣ وشرح الألفية للمرادي ٢٦٩/٢ ومغني اللبيب ٢٦٩/١

(٢) البيت من الطويل لأوس بن حجر ينظر الخصائص ١/ ١٠٤ والدرر ١٢/٢ وشواهد المغني للسيوطي ص ٤٢

(٣) شرح التسهيل ٢١٣/٢ وانظر أمالي ابن الشجري ٣٤/١ والمتبع ٧٠٩/٢ وارتشاف الضرب ٢٣٩/٢ وحزانة الأدب ٤٥١/١ ومغني اللبيب ٩٣/١

أمَّا نصب الاسم بعد إذا فقد عده أغلب النحويين من المواضع التي يترجح فيها النصب على الرفع ، فقد نص عليه في أكثر كتب النحو ضمن المواضع التي يترجح فيها النصب على الرفع في الاسم المشغول عنه حيث يكون الاسم واقعاً بعد أدوات الأولى فيها أن تقع على الفعل قال ابن هشام : (أن يكون الاسم بعد شيء الغالب أن يليه فعل .) (١)

أمَّا إذا وقع الاسم بعد ما يلتزم اختصاصه بالفعل فإنَّه يجب نصبه في باب الاشتغال كالواقع بعد أدوات التحضيض ، وأدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط كما سبق في إنْ الشرطية .(٢) وسيأتي بيان ذلك في الحديث عن أدوات الاستفهام .

ج – لا يفصل بين (قد) وبين الفعل بفاصل .

من الحروف المختصة بالأفعال ولا تعمل (قد) ومثلها أيضاً (السين وسوف) فلا يجوز فيهما أن يفصل بينهما وبين الفعل باسم.

أمَّا (قد) فهي مختصة بالفعل وهي فيه كالجزء فلا يفصل بينهما بغير الاسم كقول الشاعر : (٣)

أَخَالدُ قَد وَاللهِ أَوطَأتَ عَشوَةً * * ومَا العَاشِقُ المَظلُومُ فِينَا بِسَارقِ

وقد يحذف الفعل بعدها إذا دل عليه دليل كقول النابغة : (٤)

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيرَ أَنَّ رِكَابَنَا ** لمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

---

(١) أوضح المسالك ١٣٩/٢

(٢) أوضح المسالك ١٣٦/٢ ومغني اللبيب ١/ ٩٣

(٣) البيت من الطويل قائله : أخو يزيد بن عبد الله البجلي وقد لفق بعضهم بين صدر هذا البيت وعجز بيت آخر للفرزدق ينظر : ديوان الفرزدق ص٥٦١ والجنى الداني ص ٢٦٠ ومغني اللبيب ١٧١/١وشرح شواهده ٤٨٨، ٤٨٩

(٤) والبيت من الكامل ينظر ديوانه ص ٣٠ والخزانة ٢٣٢/٣ والجنى الداني ص ٢٦٠ والمغني ١/ ١٧١ وشرح شواهده ص ٤٩٠ وشرح ابن عقيل ١٨/١

أي : وكأن قد زالت . (١)

وجعلها سيبويه بمنزله لما في عدم الفصل بينها وبين الفعل بفاصل قال : (فمن تلك الحروف (قد) ولا يفصل بينهما وبين الفعل بغيره وهو جواب لقوله : أَفعَلَ كما كانت ما فَعَلَ جواباً لهل فَعَلَ ؟ إذا أخبرت أنَّه لم يقع ولمَّا يفعَل وقَد فَعَل ، وإنَّما هما لقوم ينتظرون شيئاً فمن ثم أشبهت (قد) (لمَّا) في أنَّها لا يفصل بينها وبين الفعل)(٢)

وعليه فإنَّه إذا اضطر شاعر فقدم الاسم بعد : قد وسوف ولمَّا ونحوهن لم يكن حد الإعراب عند سيبويه إلَّا النصب ؛ لأنَّه يضمر الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسم (٣)

مما سبق يتضح أنَّ أغلب النحويين يقصرون الفصل بين قد وفعلها بالقسم فقط وفى حالة الضرورة لا لعلة سوى اختصاصها بالفعل فهي ملازمة له ؛ لأنَّها تقوم مقام الجزء . (٤)

وذكر العكبري علة أخرى في اختصاصها بالفعل أنَّها للتقريب ، والتقريب من خواص الفعل . (٥)

وحملت على قد في هذا (السين وسوف) فهما مختصان بالفعل المضارع ولا يجوز أن يفصل بينهما وبينه . (٦)

(١) مغني اللبيب ١/ ١٧١ والجنى الداني ص ٢٦٠

(٢) الكتاب ١١٤/٣ وانظر المفصل ص ٣١٦ ورصف المباني ص ٣٩٢

(٣) الكتاب ٩٨/١ والجنى الداني ص ٥٩

(٤) رصف المباني ص ٣٩٣

(٥) المتبع ١٢٦/١

(٦) الكتاب ١١٥/٣ ورصف المباني ص ٣٩٧ ومغني اللبيب ١٣٨/١

غير أنَّ قد يمكن في الضرورة الفصل بينها وبين الفعل أمَّا السين وسوف فمن المحال في الاختيار والضرورة مفارقتهما للفعل المضارع رغم كونهما حرفين قائمين بنفسهما .

د – إذا وقع اسم بعد حروف التحضيض فعلى إضمار فعل .

أود هنا التذكير بأدوات التحضيض وهى : لولا ، ولوما ، وألَّا ، وهلَّا ، وهى مختصة بالدخول على الفعل نحو : **(لَومَا تَأتِينَا بالمَلائِكَةِ)** (١)، **(لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَينَا المَلَائِكَةُ)** (٢)، ألَّا تقوم ، هلَّا فعلت. ولاختصاصها بالفعل ألزموها به فإذا أتى بعدها اسم فعلى تقدير الفعل ؛ لأنَّها تطلب الأفعال لا غير فإن وليها اسم فلابد من وجود فعل مضمر دل عليه الكلام ويكون الاسم معمولاً لهذا الفعل المضمر ويكون منصوباً . (٣)

قال سيبويه : (وأمَّا ما يجوز فيه الفعل مضمراً ومظهراً مقدماً ومؤخراً ، ولا يستقيم أن يبتدأ بعده الأسماء ، فهَلَّا ولولا ولوما وألَّا . لو قلت : هلا زيداً ضربت ، و لولا زيداً ضربت ، وألَّا زيداً قتلت . جاز ولو قلت : ألَّا زيداً ، وهلَّا زيداً على إضمار الفعل ولا تذكره جاز ، وإنَّما جاز ذلك لأنَّ فيه معنى التحضيض والأمر فجاز فيه ما يجوز في ذلك .) (٤)

فقد صرح بجواز أن يكون الاسم بعد أدوات التحضيض منصوباً للفعل المذكور أو على إضمار فعل إذا لم يكن الفعل مذكوراً ، أمَّا أن يعرب على الابتداء مرفوعاً فهذا ما رفضه ولم يجوزه ؛ لأنَّ أدوات التحضيض لا يليها الجمل الإسمية بل الفعلية.

---

(١) من الآية ٧ من سورة الحجر

(٢) من الآية ٢١ من سورة الفرقان

(٣) بغية السالك إلى أوضح المسالك ص ٢٤٣ وانظر الكتاب ١١٥/٣ والمفصل ص ٣١٦ ورصف المباني ص ٨٤، ٩٦ وشرح ابن عقيل ٣٦٢/٢، ٢٩٢ ، ٤٠٨

(٤) الكتاب ٩٨/١

وقد صحح الوجهين الواردين في نصب الاسم بعد أدوات التحضيض فإنَّه يجوز إعرابه مفعولاً للفعل المذكور ويجوز على إضمار فعل ، وقد ذكر ذلك ابن عقيل في شرحه للألفية ، ومثَّل لنصبه بفعل محذوف بقول الشاعر : (١)

... هلَّا التَّقَدُّمُ والقُلوبُ صِحَاحُ

فالتقدم عنده مرفوع بفعل محذوف تقديره : هلَّا وجد التقدم ومثل للثاني بقولهم : (لولا زيداً ضربت) فزيداً مفعول لضربت . (٢)

بينما استثنى المرادي ألَّا فجعلها للعرض وهي مع إفادة العرض جعلها مختصة بالأفعال وجعل العرض بديلاً لمعنى التحضيض نحو : ألَّا تنزل عندنا فتحدث . (٣)

فإذا وليها اسم فعلى إضمار فعل واستشهد بقول الشاعر : (٤)

أَلَا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيراً ** يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

فهو يرى أنَّ العرض أنسب لـ(ألَا) من التحضيض وتكون معه بالفعل .

وأميل أيضاً إلى الأخذ برأي المرادي فلا حث بشدة في من يقول : ألَا فعلت ، ففيها من العرض بلطف ورفق ما هو واضح .

---

(١) عجز بيت من البسيط لم يعرف قائله وصدره : **الآن بعدَ لَجَاجَتي تَلحُونَني** ينظر المفصل ص ٣١٦ والجنى الداني ص ٦١٤ والعيني ٤٧٤/٤ وشرح ابن عقيل ٣٦٢/٢ ومجمع الأمثال ٤٠٩/٢

(٢) شرح الألفية لابن عقيل ٣٦٤/٢

(٣) الجنى الداني ص ٣٨٢

(٤) البيت من الوافر قائله : عمرو بن قعاس ، أو قنعاس المرادي المذحجي ينظر الكتاب ٣٠٨/٢ ونوادر أبي زيد ص ٥٦ والأزهية ص ١٧٣ وابن يعيش ٥/٧ ، ٨٠/٩ والخزانة ٤٥٩/١ ، ١١٢/٣ ، ١٥٦ ، ٤٧٧/٤ والعيني ٣٦٦/٢ ، ٣٥٢/٣ والجنى الداني ص ٣٨٢ والمغني ٦٩/١ وشرح شواهده ص ٧٧ ، ٢١٩ والهمع ٥٨/١ والأشموني ١٦/٢

وألحق المالقي بهذه الأحرف الأربعة (أمَا المفتوحة المخففة) والتي تأتى المعنى العرض فذكر أنَّها لا يكون بعدها إلَّا الفعل كألَا فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل فتقول : أمَا زيداً أمَا عمراً ، والمعنى عنده : أمَا تبصر زيداً والذى يدل على الفعل المحذوف قرينة الكلام . (١)

وقد سبق القول إنَّ الاسم يعرب مفعولاً للفعل المذكور فإن لم يوجد أعرب مفعول لفعل محذوف ، بينما رأى ابن هشام أنَّ الاسم المنصوب بعد أدوات التحضيض يعرب مفعولاً لفعل محذوف مع وجود فعل متأخر على هذا الاسم وعده من باب الاشتغال ، وقد فهمت هذا من كلامه حينما استشهد ببيت نقلاً عن الخليل قال : (ومنه عند الخليل قوله : (٢)

أَلَا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيراً ** يَدلَّ على مُحصِّلةٍ تَبيتُ

فالتقدير عنده ألَا ترونني رجلاً هذه صفته فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى وزعم بعضهم أنَّه محذوف على شريطة التفسير أي : ألَا جزا الله رجلاً جزاه خيراً .) (٣)

فالاسم المنصوب(رجلاً) جاز أن يكون منصوباً بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور على اعتباره مشغولاً عنه أو جاز نصبه بفعل محذوف دل عليه قرينة الكلام فلا يكون على باب الاشتغال عندئذ قال في موضع آخر: (فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض نحو : هلَّا زيداً أكرمته) (٤)

(١) رصف المباني ص ٩٦

(٢) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة

(٣) مغني اللبيب ٦٩/١وأوضح المسالك ١٣٦/٢

(٤) أوضح المسالك ١٣٦/٢

هذا قليل من كثير قد ذكره النحويون في وقوع الاسم بعد أدوات التحضيض ، فأغلب النحويين يرونه منصوباً لا غير وأنَّ نصبه لا يفقد أدوات التحضيض اختصاصها بالأفعال أمَّا نصبه فهو إمَّا مفعول للفعل المذكور إن وجد وإلَّا فهو منصوب بفعل محذوف دل عليه المعنى المنصوب على الاشتغال كما ذكر ابن هشام .

٢ – فتح همزة (إنَّ) بعد لو لاختصاص لو بالفعل .

قال العكبري :(ومما تفتح فيه إنَّ وقوعها بعد لو ، ولولا ، وإنَّما فتحت فيها لاختصاص لو بالفعل فإنَّ (لو) لا تقع بعدها الأسماء لما فيها من مشابهة حرف الشرط فأمَّا قولهم في المثل : **(لو ذات سوار لطمتني)** [١]، فمرفوع بفعل محذوف تقديره : لطمتني ذات سوار . [٢]

سبق القول بأنَّه ترد أنَّ واسمها وخبرها بعد لو وقد ذكر النحويون موقعها الإعرابي فقيل : في موضع رفع على الابتداء وقيل : فاعل.

أمَّا ما ذكره العكبري فهو إشارة إلى حركة الهمزة في (أنَّ) فقال يجب الفتح مما يعني أنَّ أنَّ واسمها وخبرها فاعل حتى لا تزال لو عن اختصاصها بالفعل .

بينما حمل سيبويه فتح الهمزة بعد (لو) على فتحها بعد لولا فأنَّ مبنية على لو ؛ لأنَّها تحدث فيها معنى فلا يجوز كسرها ؛ لأنَّ إنَّ المكسورة إنَّما تدخل على مبتدأ مجرد لم يتغير معناه بحرف قبله وقال :(وتقول : لو أنَّه ذاهب لكان خيراً له فأنَّ مبنية على لو كما كانت مبنية على لولا كأنَّك قلت

(١) هذا مثل عربي ينظر مجمع الأمثال ٢ /٨١ وجمهرة الأمثال للعسكري ١٩٣/٢

(٢) المتبع ٢٨٦/١

: لو ذاك ، ثم جعلت أنَّ وما بعدها في موضعه ، فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على لو غير أنَّ .) [١]

واستشهد بقوله تعالى :(**قُل لَو أَنتُم تَملِكَونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لَأَمْسَكْتُم خَشْيَةَ الإِنْفَاقِ**) [٢]، وأنَّ واسمها وخبرها عنده مبتدأ وخبرها محذوف[٣] .

بينما يرى الكوفيون ، والمبرد ، والزجاج ، والزمخشري ، والأخفش أنَّها فاعل بثبت مقدر وقد سبق ذكر ذلك قريباً ولكن لقرب اتصاله بفتح الهمزة من (أنَّ) كان لابد من التذكير به هنا .

وقاعدة الفتح عند الزمخشري (أن تعاملها معاملة المصدر حيث توقعها فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها) [٤]

وقد نقل المالقي قاعدة لضبط مواضع الكسر والفتح في همزة إنَّ فقال : (ما صلح في موضعها الاسم والفعل معاً فهي مكسورة فيه ، وما صلح فيه الاسم لا غير ، أو الفعل لا غير فهي مفتوحة احترازاً من (لولا) و (لو) فإنَّ أنَّ مفتوحة بعدها ولولا يليها الاسم لا غير و(لو) يليها الفعل لا غير . [٥]

ولم يتفق المالقي مع هذه القاعدة بل ردها بأنَّ فتح الهمزة بعد لولا لأنَّ (لا) في موضع الفعل والاسم يكون مرفوعاً بالفعل المقدر وليس مبتدأ والفعل تقديره : لو صح أو ثبت ، وحذف للاختصار وجعل منه قول بعضهم : **(لو ذات سوار لطمتني)** أي : لو لطمتني وعليه قوله تعالى :**(لَو أَنَّ اللهَ هَدَانِي لَكُنتُ مِن المُتَّقِين)** [٦]

---

(١) الكتاب ج ٣ ص ١٢١

(٢) الإسراء ١٠٠ وانظر الكتاب ٣ / ١٢١ وشرح التسهيل ٤/ ٩٨ وأوضح المسالك ٤/ ٢٠٠

(٣) المفصل ص ٢٩٣

(١) المفصل ص ٢٩٣

(٢) رصف المباني ص ١٢٦

(٦)

أمَّا لو فإنَّها لما كانت طالبة للفعل جاز تقديره بعدها .

أمَّا ضابط فتح الهمزة عند المرادي فلخصه في قوله : (أولها : أن تقع في موقع مصدر مرفوع ، وثانيها : أن تقع في موضع مصدر منصوب ، وثالثها : أن تقع في موضع مصدر مجرور .) [١]

أمّا وقوعها بعد (لو) ولولا فقد ذكر أنَّ البعض زاد هذا الموضع على ما سبق ، ومثّل له بقوله تعالى : **(وَلَو أَنَّهُم صَبَرُوا)** [٢]وذكر أنَّها بعد(لو) في موضع رفع على الفاعلية بفعل مقدر [٣].

على أية حال فإنَّ فتح الهمزة بعد (لو) ذكره معظم النحويين وفيه دلالة على اختصاص (لو) بالفعل لأنَّ (أنَّ) واسمها وخبرها يعرب فاعلاً لفعل محذوف فدخلت (لو) على فعل مقدر ، هذا عند من قال بأنَّه فاعل أمَّا من قال بأنَّه مبتدأ فلم يشر إلى زوال اختصاص لو بالفعل أو أنَّها باقية على اختصاصها إذا ويليها أنَّ واسمها وخبرها .

(١) الجنى الداني ص ٤١٠ وأوضح المسالك ٢٩٢/١

(٢) سورة الحجرات من الآية ٥

(٣) الجنى الداني ص ٤١٠

المبحث الثالث

أثر عدم الاختصاص في القضية النحوية

أود قبل الدخول في صميم هذا الموضوع أن أوضح الأمور الآتية :

أولاً : أقصد هنا بقولي أثر عدم الاختصاص هو ما يترتب على عدم الاختصاص من تأثير سلبي في القضية النحوية ، ولا أقصد أثر عدم اختصاص الأداة في الفعل أو الاسم وإنَّما أثره في القضية النحوية والحكم المبني على عدم اختصاص الأداة إذ القاعدة ألَّا يعمل إلَّا ما يختص وإنَّما أوضحت ذلك رفعاً للتوهم حتى لا يظن القارئ أنَّ لعدم الاختصاص أثراً إيجابياً .

ثانياً : أنني سأذكر هنا كل ما له علاقة وثيقة بعدم الاختصاص فيدخل ضمنها القضايا المتعلقة يكون الحرف رغم عدم اختصاصه إلَّا أنَّه بالفعل أو الاسم أولى ، ويدخل ضمنها أيضاً الحروف المختلف فيها بين الاختصاص وعدم الاختصاص وهذه القضايا أذكرها كالتالي :

١ – إذا وقع اسم بعد أدوات الاستفهام ففيه الرفع والنصب .

وممن شمل هذا الموضوع باهتمام وافر وله مجال واسع للعرض والدراسة سيبويه فقد ذكر أنَّ الأقل في أدوات الاستفهام أن تليها الأفعال ، وإنَّما صارت غير مختصة بها توسعاً فيها وبناءً عليه إذا تقدم الاسم بعد حرف الاستفهام وجب عنده تقدير فعل قياساً على قد[١]، ونحوها مما سبق ذكره في المبحث السابق .

(١) الكتاب ج ١ ص ٩٨ /٩٩

ومن خلال ما قرأت في هذه القضية في الكتاب ولا أدَّعي أنِّي شملت كل كلامه بكل الاستيعاب الواجب حتى أعرضه وأنا متيقنة مما أقول جازمة الأمر في قوله ورأيه .

إلَّا أنني قد فهمت أنَّه مع عدم اختصاص أدوات الاستفهام بالدخول على الفعل أو الاسم فإنَّ دخولها على الأفعال أولى لأنَّ ذلك عنده هو الأصل .

فإذا وقع اسم بعد حروف الاستفهام فإنَّه يرفع على الابتداء .

وأمَّا نصبه فقد قصره على الشعر بحيث يقدر فعل قبله ، وهذا عام في كل أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة .

وذكر في (أي) ما يدل على أنَّها الأولى بها الدخول على الفعل ولذا قبح مجيء الضمير بعدها وهى استفهامية قال : (وإن قلت : أيهم زيداً ضرب) قبح كما يقبح في متى ونحوها وصار أن يليها الفعل هو الأصل ، لأنَّها من حروف الاستفهام .) [١]

وهذا الحكم في أدوات الاستفهام كلها حروف وأسماء كـ من ومتى وما وأين وأي وهل قال : (فإن قلت : هل زيداً رأيته) و(هل زيدٌ ذهب) قبح ولم يجز إلَّا في الشعر ، لأنَّه لمَّا اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب كما كنت فاعلاً ذلك بقد ، ونحوها وهو في هذه أحسن لأنَّه يبتدأ بعدها الأسماء) [٢]

وفهمت من كلامه أنَّ أدوات الاستفهام لأنَّها غير مختصة بخلاف (قد) المختصة بالفعل فإنَّه يجوز أن يبتدأ بعدها الأسماء فهي تدخل عليها

(١) الكتاب ج ١ ص ١٢٦

(٢) المرجع السابق ج ١ ص ٩٨/٩٩

ويعرب الاسم بعدها مبتدأ بخلاف (قد) لأنَّ قد كما سبق لا تدخل إلَّا على الفعل .

فإذا اضطر شاعر وقدم الاسم على الفعل فهذا الاسم منصوب على الاشتغال بإضمار فعل في نحو : هل زيداً رأيته ، أمَّا : هل زيداً رأيت ، فهو منصوب بالفعل المتأخر المذكور (١).

هذا ما فهمته من كلامه عن أدوات الاستفهام واختصاصها بيد أنَّه جاء في حديثه عن الهمزة وجعل لها ميزة عن أخواتها نظراً لأنَّها أم الباب وهى الأصل في إفادة معنى الاستفهام بل قيل : إنَّ بقية الأدوات تفيد معان أخرى بجانب الاستفهام أمَّا الهمزة فلا معنى لها غير الاستفهام فهي لا يزول عنها معنى الاستفهام أبداً إلى غيره من المعاني .

وقد خصها سيبويه لهذه الأسباب في قضية عدم اختصاصها بأنَّه إذا تقدم الاسم على الفعل بعدها فإنَّ ذلك جائز غير قبيح (٢).

وقد فهم السيرافي من كلام سيبويه ما يمكن تلخيصه فيما يأتي : أنَّ الاسم إذ ولي حرف الاستفهام وجاء بعده فعل واقع على ضميره فالاختيار نصب الاسم بإضمار فعل يكون الفعل الظاهر تفسيره كقولك : (أزيداً ضربته) و (أعمراً مررت به) وأزيداً ضربت أخاه ، ويكون التقدير فيه : أضربت زيداً ضربته ، وألقيت زيداً مررت به ، وألابست زيداً ضربت أخاه ، فهو إذن منصوب على الاشتغال .

والنصب هو الاختيار ، ويجوز الرفع على أن تجعله مبتدأ وما بعده خبراً (٣).

---

(١) الكتاب ج ١ ص ١٠٠ وانظر ج ٣ ص ١١٠ – ١١٢

(٢) الكتاب ج ١ ص ١٠٠ و ج ٣ ص ١١١ – ١١٢

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٤/١

وإنَّما اختير النصب كما ذكر السيرافي فلكون الاستفهام في الحقيقة يكون على الفعل وليس الاسم لأنَّ المشكوك فيه الحدث وليس الذات أي الفعل ، وليس الاسم فإذا قلت : أزيداً ضربته ، فالشك في الضرب ، وليس في ذات زيد [١].

وحروف الاستفهام عند سيبويه بالدخول على الفعل أولى كما كان ذلك الحال في الأمر والنهي ، فكلها لا تقع إلَّا على الفعل مظهراً كان أو مضمراً ، والفرق بينهما أنَّ حروف الاستفهام قد يستفهم بها وليس بعدها إلَّا الأسماء ، وجعل منه قولهم : (أزيداً أخوك) ومتى زيد منطلق) ، أمَّا الأمر والنهى فإنهما لا يكونان إلَّا بفعل[٢]

وفسر السيرافي وقوع الاسم بعد حروف الاستفهام مرفوعاً على الابتداء بأنَّ الفائدة كانت حاصلة قبل دخول حرف الاستفهام ، فلمَّا دخل على المبتدأ والخبر كان الاستفهام عن تلك الفائدة الحاصلة من قبل[٣] .

إذن ومن خلال ما سبق من كلام سيبويه فإنني لا أجده يبعد كثيراً في رأيه عن رأي أكثر النحويين فإنَّ صلة حروف الاستفهام بالفعل متمثلة في كون الأولى بهذه الأدوات أن تدخل على الفعل وليس ذلك لازماً لها فقد تدخل على الأسماء وهذا ما يفترق فيه أدوات الاستفهام عن قد وأدوات الجزاء بدليل ارتفاع الاسم بعد أدوات الاستفهام جوازاً ولا يجوز ذلك في غيرها مما يختص بالفعل.

أمَّا ما حمله على القول بأنَّ دخولها على الفعل أولى ما ذكره من تشابه بينها وبين الأمر والنهى ، ووجه المشابهة بينهما أنَّ في الاستفهام

(١) شرح الكتاب للسيرافي ج ١ ص ٤٠٤ / ٤٠٧

(٢) الكتاب ج ١ ص ٣٧

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ج ١ ص ٤٠٤ / ٤٠٧

يستفهم عن أمر قد يكون موجوداً وقد يكون معدوماً وفي الأمر تأمر بشيء يجوز أن يفعل ويجوز أن لا يفعل فلمَّا كان الأمر لا يكون إلَّا بفعل اختاروا أن يكون الاستفهام بالفعل[١] .

وعلى ذلك فإنَّه في حال اجتماع اسم وفعل رجع سيبويه إلى الأصل فهو الأولى كأن يلى أداة الاستفهام فيقع بعدها الفعل لا الاسم في هذه الحالة قال : (لأنَّها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل .) [٢]

وعلى ما يقرب من هذا الرأي ألمح الزمخشري وجعل أيضاً للهمزة ميزة عن بقية أدوات الاستفهام ، لأنَّها أعم تصرفاً في بابها من أختها هل ، لأنَّه يقال : (أزيد عندك أم عمرو ؟) و(أزيداً ضربت ؟) و (أتضرب زيداً وهو أخوك ؟)[٣]

مما يدل على جواز وقوع الاسم بعدها مرفوعاً على الابتداء أو منصوباً على إضمار فعل محذوف يفسره المذكور .

والذى عليه أكثر النحويين عدم اختصاص حروف الاستفهام بالدخول على الاسم أو الفعل .

فنجد العكبري يوضح العلة في عدم إعمال الهمزة وهل ، حيث قال : (وإنَّما لم تعمل هذه الحروف لأنَّها لم تختص بالاسم دون الفعل بل يصح معناها في القبيلين ، وما كان كذلك لا يعمل ، لأنَّ العمل في الأصل للأفعال ، والأفعال مختصة بالدخول على الأسماء والحروف في العمل محمولة عليها فما لا يختص من الحروف فهو غير مشبه للفعل فلا ينبغي

(١) الكتاب ج ٣ ص ١١٥ وشرح الكتاب للسيرافي ج ١ ص ٤٠٧

(٢) الكتاب ١١٥/٣

(٣) المفصل ص ٣١٩

أن يعمل ، ولأنَّه لو عمل يعمل في الأسماء غير عمله في الأفعال وباب العامل لا يختلف عمله .) [١]

وهى علة قوية يقنع بها العقل فإنَّ ما لا يختص ما كان ليعمل أبداً نظراً لأنَّه لو عمل لم يكن له أن يوافق في عمله بين الفعل والاسم فلا يوجد حرف ينصب الاسم وينصب الفعل ، ولا يوجد ما يجرهما ، ولا يوجد ما يجزمهما ، ولا يرفعهما فثبت بقوة عدم اختصاص أدوات الاستفهام إذ لا أثر لها في العمل .

وأستطيع أن ألخص هذا في مقولة أتمنى صحتها (أنَّ كل ما لا يختص لا يعمل ، وكل ما ليس له عمل فهو غير مختص)

وبهذين الوجهين اللذين ذكرهما الرضي ، وهما : رفع الاسم الواقع بعد أدوات الاستفهام على الابتداء أو نصبه على إضمار فعل يفسره الفعل المذكور قال بهما ابن مالك .

والنصب عنده راجح غير واجب قال : (وخصت بذكرها مع مرجحات النصب لأنَّ غيرها من أدوات الاستفهام من موجبات النصب .) [٢]

وهذان الوجهان قاصران على الاستفهام بالهمزة وإن كان بهل أو غيرها من أسماء الاستفهام امتنع أن يتقدم بعده الاسم على الفعل وهذا ما ذكره ابن هشام [٣].

وعلل امتناع تقديم الاسم على الفعل بعد هل وبقية الأدوات فيما عدا الهمزة بقوله :(لأنَّ تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة) [٤]

(١) المتبع ج ٢ ص ٧٠٥

(٢) شرح التسهيل ج ٣ ص ١٤١ ، ١٤٢ وانظر المتبع ٧٠٥/٢

(٣) مغني اللبيب ٣٤٩/١

(٤) أوضح المسالك ١٣٦/٢

فهو ممن يقول باختصاص أدوات الاستفهام بالفعل فيما عدا الهمزة [١].

فهل لا تدخل على اسم بعده فعل في الاختيار بخلاف الهمزة وأعود فأؤكد أنَّ الذى عليه أكثر النحويين عدم اختصاص الهمزة وهل ، ومنهم من يصرح بذلك دون تلميح كالمرادي حيث قال : (فأمَّا همزة الاستفهام فهي حرف مشترك يدخل على الأسماء والأفعال .) [٢]

أمَّا (هل) فقد صرحوا أيضاً أنَّها للاستفهام غير عاملة لعدم اختصاصها بالأسماء ، وما لم يختص لا يعمل فتقول : هل قام زيد ، وهل يقوم زيد) [٣]

هذا ما قيل في هذه القضية وهي وقوع الاسم بعد أدوات الاستفهام والذى عليه أكثر النحويين أنَّ النصب راجح في هذا الاسم على الرفع ، والله أعلم .

٢ – ما النافية غير مختصة ولذا اختلف في عملها عمل ليس .

اشتهر في كتب النحو قضية إعمال (ما) النافية للوحدة عمل ليس وقد أورد النحويون اللغتين الواردتين فيها : اللغة الحجازية والتي بناءً عليها تعمل (ما) عمل ليس ولها من الشواهد ما يعضدها وبها نزل القرآن الكريم **(مَا هذَا بَشَراً)** [٤]

(١) مغني اللبيب ٣٥٠/٢

(٢) الجنى الداني ص ٣٠ وانظر رصف المباني ص ٤٤

(٣) رصف المباني ص ٤٠٦

(٤) سورة يوسف آية ٣١

واللغة التميمية والتي لا تعملها والقياس يوفقها ، وإنَّما أهملوها لأنَّها غير مختصة فلا تستحق عملاً كما لا تستحق هل وغيرها من الحروف التي ليست بمختصة [١].

من هذا المنطلق أود ذكر المسألة بشيء من التفصيل ولكن فيما له علاقة وثيقة بموضوع البحث وهو الاختصاص وأبدأ بما قاله سيبويه في (هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله) : وذلك الحرف (ما) تقول : (ما عبدُ الله أخاك) و(ما زيدٌ منطلقاً) وأمَّا بنو تميم فيجرونها مجرى (أمَّا) و (هل) أي لا يعملونها في شيء وهو القياس لأنَّه ليس بفعل وليس (ما) كـ (ليس) ، ولا يكون فيها إضمار، وأمَّا أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها .) [٢]

فذكر سيبويه ما علل به النحويون إعمال (ما) في لغة أهل الحجاز وهو إجراء لها مجرى ليس في المعنى وقد جاء به السماع وذكر أيضاً ما وجه به النحويون عدم اعمال (ما) عمل (ليس) في لغة نبي تميم وهو القياس ، لأنَّ (ما) ليست فعلاً حتى تكون بمنزلة ليس كما أنَّها غير مختصه فهم يجرون (ما) مجرى (أما) و (هل) وإذا ورد نصب الخبر بعد (ما) فإنَّ الكوفيين يرونه منصوباً على نزع الخافض (لأنَّ الصفات منتصبات الأنفس فلما ذهبت أبقت خلفاً منها ولهذا لم يجز النصب إذا قدم الخبر نحو: (ما قائم زيد) أو دخل حرف الاستثناء عليه) [٣]

(١) الكتاب ٥٧/١

(٢) الكتاب ج ١ ص ٥٧

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ٣٦٥ وانظر منهج السالك لأبي حيان ج ١ ص ٢١٨ – ٢٢٠ والارتشاف ج ٣ ص ١١٩٧

وقال الكسائي : هي لغة أهل تهامة [١].

وذكر الفراء ذلك ووصفها بأنَّها الأقوى في العربية فقال:(وأمَّا أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء ، فإذا أسقطوها رفعوا ، وهو أقوى الوجهين في العربية .) [٢]

أمَّا ابن مالك فقد حكم بضعف إعمالها ؛ لأنَّ دخول الباء على الخبر بعد (ما) في لغة بنى تميم معروف لكنه أقل منه في لغة أهل نجد فمذهبهما واحد [٣].

ولما كانت (ما) أضعف من (ليس) لم يجرها أهل الحجاز مجرى ليس في كل الأحيان وإنَّما وضعوا شروطاً لإعمالها عمل ليس فإذا سقط شرط من هذه الشروط يبطل عملها وسبب ضعفها أنَّ (ما) حرف وليس فعل ، والفعل يعمل في كل الأحوال فيقال : (ليس زيدٌ قائماً) و (ليس قائماً زيدٌ) و (ليس زيدٌ إلَّا قائماً) فلا يمنع عمله التقديم والتأخير والاستثناء بخلاف (ما) [٤].

والذى ينبني على هذا أنَّ (ما) في لغة أهل الحجاز تعمل رغم عدم اختصاصها حملاً لها على (ليس) مع كون (ليس) فعل و(ما) حرف ، أمَّا بنو تميم فهي عندهم لا تستحق العمل لعدم اختصاصها وهذا هو القياس [٥].

هذا ما قيل في (ما) وقد رجح إعمالها في لغة أهل الحجاز ابن مالك فقد أجاز إعمال (إذن) فهي عنده غير مختصة وقد أعملها حملاً على (ما)

---

(١) التذييل والتكميل ج ٤ ص ٢٥٥ والارتشاف ١١٩٧/٣

(٢) معاني القرآن للفراء ٤٢/٤

(٣) شرح التسهيل ج ١ ص ٣٩٦

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١ / ٣٢٣ وشرح الأشموني ١ / ١٢١ وانظر تمهيد القواعد ٣ / ١٢٠٩ وشرح ابن عقيل ١ / ٣٠٤ والتصريح ١ / ٢٨٧ ومنحة الجليل تحقيق شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٧ وفتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب للشيخ محمد على طه ٣ / ١١٨

(٥) المتبع ج ١ ص ٢٧

فهي تنصب المضارع رغم عدم اختصاصها بالفعل وهذا من وجهة نظره ، وأوضح ابنه رأي أبيه من خلال شرحه للتسهيل فقال : (ولا تختص بالأفعال فكان حقها ألا تعمل ولكنَّهم شبهوها بأنْ لعلة استقبال الفعل بعدها ولأنَّها تخرج الفعل عما كان عليه إلى جعله جواباً كما تخرج أنْ الفعل عما كان عليه إلى جعله في تأويل المصدر فحملت على أنْ فنصبت المضارع وإن لم تختص كما عملت ما عمل ليس وإن لم تختص بالأسماء[١]

فهي من ناحية عمل النصب في المضارع محمولة على (أنْ) للأسباب التي ذكرها ، والذى قوى ذلك عنده أنَّه كما عملت (ما) عمل ليس مع عدم اختصاصها بالأسماء عملت (إذن) عمل (أنْ) مع عدم اختصاصها بالأفعال قال المالقى : (وتدخل على الجمل الإسمية والفعلية الماضية وغير الماضية فإن دخلت على الجمل الإسمية لم تؤثر فيها .) [٢]

ولأنَّ(إذن) غير مختصة فهي ضعيفة في العمل ولذا اشترط العكبري في عملها شروطاً قال العكبري :(إذاً هذه يقع بعدها الفعل والاسم والحرف إلَّا أنَّ الفعل إذا وقع بعدها عملت فيه بخمسة شروط :

أحدها : أن تكون جواباً لكلام .

الثاني : أن يعتمد الفعل عليها حتى لا يكون ما بعدها خبراً لما قبلها ولا جواباً لشرط ولا يجوز ذلك .

الثالث : ألَّا يفصل بينها وبين الفعل بغير اليمين .

الرابع : أن يكون الفعل للاستقبال لا للحال فلو كان حالاً لم يعمل فيه .

(١) شرح التسهيل ج ٤ ص ٢٠ وانظر المتبع ج ٢ ص ٥١٤

(٢) رصف المباني ص ٦٤

الخامس : ألَّا يكون معها حرف عطف كقولك : (أنا أزورك فتقول : إذن أكرمك ، وإذاً أحسن إليك) [١]

من هذا يظهر أثر عدم اختصاص إذن عند بعض النحويين أمَّا أكثر النحويين فيرون أنَّها مختصه بالفعل .

٣ – (إنْ) النافية غير مختصة فالقياس يقضي بعدم إعمالها .

إنْ النافية من الحروف التي لا تختص فكان القياس ألَّا تعمل[٢] ، وقد اختلف النحويون في إعمالها عمل (ليس) فمنع إعمالها سيبويه[٣]، وأكثر البصريين والفراء [٤].

بينما أجاز الكسائي وأكثر الكوفيين[٥]وابن السراج[٦]والفارسي [٧]وابن جنى[٨]إعمالها .

والصحيح إعمالها عمل ليس لمشاركتها (ما) في النفي وكونها لنفى الحال ولسماعه في النثر والنظم [٩].

فمن النثر ما حكي عن أهل العالية : [١٠]" إنْ ذلك نافعك ولا ضارك

---

(١) المتبع ٥١٤/٢ وانظر الكتاب ١٤/٣ ، ١٦ وشرح المفصل ٢٢٦/٤ والجنى الداني ص ٣٦١ – ٣٦٣ ومغني اللبيب ٢٠/١ ، ٢١

(٢) الهمع ج ٢ ص ١١٦

(٣) الكتاب ج ٣ ص ١٥٢

(٤) الارتشاف ٣/ ١٢٠٧ والتصريح ١ / ٢٧١والهمع ٢ / ١١٦

(٥) رأى الكسائي في الارتشاف ٣ / ١٢٠٧ والجنى الداني ص ٢٠٩ وتوضح المقاصد ١ / ٥١٢ والتصريح ١ / ٢٧١ والهمع ٢ / ١١٦

(٦) الأصول ج ١ ص ١٩٥ ، ج ٢ ص ١٩٥

(٧) رأى الفارسي في شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/١ والجنى الداني٢٠٩

(٨) الارتشاف١٢٠٧/٣والجنى الداني٢٠٩والتصريح٢٧١/١والهمع١١٦/٢

(٩) الارتشاف ٣ /١٢٠٨ والجنى الداني ص ٢٠٩ والهمع ٢ / ١١٦

(١٠) العالية تأنيث العالي وهو اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة ، ينظر : معجم البلدان للحموي ج٤ ص ٧١

وإنْ أحدٌ خيراً من أحد إلَّا بالعافية) ، وسمع الكسائي أعرابياً يقول : (إنَّا قائماً) فأنكرها عليه وظن أنَّها إنَّ المشددة وقعت على قائم قال : فاستثبته فإذا هو يريد :(إنْ أنا قائماً) فترك الهمزة وأدغم على حد قوله تعالى :(**لكنَّا هو اللهُ ربِّي**) [١]ومن[٢]ذلك قراءة[٣]سعيد بن جبير: (**إنْ الذينَ تَدعُونَ مِن دُونِ اللهِ عِباداً أَمثَالَكُم**) [٤]بتخفيف (إنَّ) و نصب الدال في عباد واللام في (أمثالكم) وخرجت هذه القراءة على أنَّ (إنْ) هي النافية العاملة عمل (ما) الحجازية فرفعت (الذين) اسماً لها ونصبت الخبر (عباداً) [٥]، فكأنَّه قال :(ما الذين تدعون) فأعمل (إنْ) إعمال (ما) [٦] . ، ومن النظم قول الشاعر:

إنْ هو مستولياً على أحدٍ ** إلَّا على أضعف المجانين[٧]

وإنَّما تعمل إنْ عمل ليس بشرطين :

الأول : أن لا يتقدم خبرها على اسمها فإن تقدم بطل عملها .

الثاني : أن لا ينتقض نفيها بـ (إلَّا) فإن انتقض بطل عملها نحو : (إنْ أنت إلَّا رجلٌ كريمٌ) [٨]

(١) جزء من الآية رقم ٣٨ سورة الكهف

(٢) الارتشاف ٣ / ١٢٠٨ والهمع ٢ / ١١٦

(٣) مختصر ابن خالويه ص ٥٣ والمحتسب ١ / ٢٧٠ والهمع ٢ / ١١٦ ومعجم القراءات ج ٣ ص ٢٣٨

(٤) جزء من الآية رقم ١٩٤ سورة الأعراف

(٥) معجم القراءات ج ٣ ص ٢٣٨

(٦) المحتسب ج ١ ص ٢٧٠

(٧) البيت من بحر المنسرح من غير نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١ /٣٧٥ومنهج السالك ١/٢٣٤والتذييل ٤ /٢٥٩ والارتشاف ٣/ ١٢٠٧ وتخليص الشواهد ص ٣٠٦ وتمهيد القواعد ٣ / ١٢١٤ وشرح الأشموني ١ / ١٢٦ والهمع ٢ / ١١٦

(٨) جامع الدروس العربية ج ٢ ص ٢٩٧

ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل العمل في النكرة والمعرفة فتقول :(إنْ رجلٌ قائماً) و(إن زيدٌ القائم) و(إنْ زيدٌ قائماً) [١]

٤- ترجيح نصب الاسم في باب الاشتغال إذا ولي أداة نفي غير مختصة .

قال ابن مالك : (ومنها أن يلى الاسم السابق همزة استفهام أو حرف نفي ، وخصت بذكرها مع مرجحات النصب ؛ لأنَّ غيرها من أدوات الاستفهام من موجبات النصب وقبل حرف النفي احترازاً من النفي بليس فإنَّها فعل فإذا وليها الاسم السابق كان اسمها فتعين رفعه نحو : ليس زيدٌ أبغضه ، وقيد حرف النفي لكونه لا يختص احترازاً من : لن ، ولم ، ولمَّا الجازمة ؛ لأنَّ الاسم يليها واحداً منها

إلَّا في الضرورة ولكنَّه حينئذ إن يضمر له على سبيل الوجوب فعل يفسره المشغول كما قال الشاعر: [٢]

ظُننتُ فقيراً ذا غني ثم نلتُه ** فلَم ذا رجاءٍ ألقَه غير واهبِ

أرد : فلم ألق ذا رجاء ألقه غير واهب[٣] .

مفهوم كلامه أنَّه إذا وقع الاسم في باب الاشتغال بعد حرف النفي الغير مختص بالفعل فإنَّه يترجح نصبه وما يمكن أن يكون موافقاً لما نص عليه ابن مالك أن لا تكون أداة النفي (ليس) لأنَّه اشترط كونه حرفاً وأن لا تكون الأداة لن ولم ولمَّا لاختصاصها بالفعل ، وقد اشترط كونه غير مختص وعليه فإن حرف النفي يشمل : ما ولا وإنْ النافية[٤]، وقد نص سيبويه في

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢٢٧ وشرح ابن عقيل ١ / ٣١٩

(٢) البيت من الطويل وفى المساعد ١/ ٤١٦ : غير ذاهب ، وشرح التسهيل ٢/ ١٤٢وفى بصائر ذوى التمييز ٤ / ٤٤٣ ومغني اللبيب ٢٧٨/١

(٣) شرح التسهيل ٢ / ١٤١ ، ١٤٢

(٤) شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٧٣

ترجيح النصب قال الزمخشري في مواضع ترجيح نصب الاسم المشغول عنه :(أن يقع موقعاً هو بالفعل أولى وذلك أن يقع بعد حرف استفهام ... وبعد حرف النفي كقولك : ما زيداً ضربته وقال جرير: [١]

فلا حسباً فَخَرتَ به لِتَيْمٍ ** ولا جَدَّاً إذا ازدَحَمَ الجُدودُ[٢]

وقد مثَّل الرضي لنصب الاسم بعد (لا) بالبيت السابق ومثل لنصبه بعد (ما) بقوله : ما زيداً ضربته ، قال معللاً اختيار النصب : (وإنَّما النصب فيهما) (يقصد ما ولا) مع جواز الرفع ؛ لأنَّ النفي في الحقيقة لمضمون الفعل ، فإيلاؤه لفظاً ، أو تقديراً لما ينفى مضمونه أولى ، وليس (لم ولمَّا ولن) من هذه الجملة إذ هي عاملة في المضارع ، ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل ، فلا يقال : لم زيداً تضربه ولا : لن بكراً تقتله ، كما يقال :إنْ زيداً تضربه أو ضربته ، لقوة (إنْ) بجزمها للفعلين وأمَّا (ليس) فمن قال إنَّه حرف فليس أيضاً من هذا الباب لأنَّ ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو : ليس زيدٌ ضربته) [٣]

وهكذا أجد الرضي أدخل (ما ولا وإنْ) وهى حروف نافية في مواضع ترجيح نصب المشغول عنه على رفعه ،وأخرج من هذا ليس لرفع ما بعدها وجوباً ،وأخرج : لن ولم ولمَّا لاختصاصها بالمضارع ولم يحملهن على إنْ الجازمة ؛ لضعفهن في العمل ولقوة (إنْ) الشرطية في الجزم وإنَّما اختير النصب بعد هذه الأدوات الثلاث (ما ولا وإنْ) لأنَّها ليست مختصة ونجد ابن هشام ذكر أنَّها يغلب عليها دخولها على الفعل ومع ذلك فإن الاسم بعدها

(١) البيت من الوافر ينظر ديوانه ص ١٦٥ والكتاب ١٤٦/١ والخزانة ٤٤٧/١ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٧٣

(٢) المفصل ص ٥١

(٣) شرح الكافية ج ١ ص ١٧٣

يترجح فيه النصب والرفع قال : (ومنها النفي بما ، أو لا ، أو إنْ نحو : ما زيداً رأيته ، وقيل : ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع ، وقال ابن الباذش ، وابن خروف : يستويان) [١]

فقد نقل عن سيبويه ترجيح الرفع على النصب و نقل عن ابن الباذش وابن خروف استواء الرفع والنصب ، ولكن أكثر النحويين عدوا وقوع الاسم بعد حرف النفي غير المختص يترجح فيه النصب على الرفع [٢].

٥- العلة في عدم عمل حروف العطف بنفسها عدم اختصاصها .

يجدر بي هنا قبل أن أخص تناول هذه القضية من جهة الاختصاص أن أبين أمرين :

الأمر الأول : أنَّ النحويين اختلفوا في عمل بعض حروف العطف النصب في المضارع .

الأمر الثاني : أنَّ حروف العطف التي اختلف النحويون في عملها النصب في المضارع هي (أو- الواو - الفاء - ثم) والذى صرح به البعض أنَّ علة منع بعض النحويين عمل هذه الأحرف بنفسها أنَّها غير مختصة ، وما لا يختص لا يعمل قال العكبري: (لا يجوز أن يكون حرف العطف أصلاً في العمل بنفسه لوجهين :

أحدهما : أنَّه يليه المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم وعامل واحد لا يعمل هذا كله .

الثاني : أنَّ حرف العطف لا يختص بالفعل دون الاسم ولا بالاسم دون الفعل) [٣]

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢ / ١٤١ ، ١٤٢

(٢) أوضح المسالك ج ٢ ص ١٤٢ والمفصل ص ٥١ وبغية السالك إلى أوضح المسالك ص ٩٢وشرح التسهيل ٢ / ١٤١ ،١٤٢ وشرح الكافية للرضي ١/ ١٧٣

(٣) المتبع ج ٢ ص ٤٤٣

يظهر من كلامه السابق أنَّ العلة في عدم عمل حروف العطف أنَّ ما بعدها تابع في الإعراب لما قبلها فيعرب معطوفاً إمَّا مرفوعاً إن كان المعطوف عليه مرفوعاً ، وإمَّا منصوباً إن كان المعطوف عليه منصوباً ، وإمَّا مجروراً إن كان المعطوف عليه مجروراً ، وإمَّا مجزوماً إن كان المعطوف عليه مجزوماً فكيف تعمل هذه الأحرف فيما بعدها كل هذه الأوجه الإعرابية ؟ هذه علة والعلة الأخرى : أنَّ هذه الأحرف غير مختصة فهي تدخل على الاسم وعلى الفعل .

ويتحتم على هذا أن أعرض هذه الأحرف التي اختلف النحويون في إعرابها كما يتحتم أن أذكر الآراء الواردة فيها والحجج التي ذكرت في كل رأى .

أمَّا عن حروف العطف التي اختلفوا في عملها فهي : (أو والواو والفاء وثم) أمَّا عن عملها المختلف فيه فهو نصب المضارع فمن نصبه بعد (أو) قولهم :لألزمنك أو تقضيني حقي ، وقول الشاعر : [1]

لأَستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المُنى ** **فما انقادت الآمالُ إلَّا لصابرِ**

وقد اختلف النحويون في عمل (أو) في المضارع فذكر الكسائي أنَّ أو هذه ناصبة للفعل بنفسها ، ومذهب الكوفيين والفراء أنَّ الفعل منصوب بالخلاف [2].

ونصبه بعد الفاء مثل قوله تعالى : **(لا يُقضَى عَليهِم فَيمُوتُوا)** [3]

(١) البيت لم أقف على قائله وهو من بحر الطويل ينظر: شذور الذهب ص ٣١١ والعيني٤/٣٨٤ وشرح أبيات مغني اللبيب ٢/٧٤ والدرر ٢ / ٧ وشرح التسهيل ٤/٢٥

(٢) أوضح المسالك ٤ / ١٥٣ –١٥٧ والأشموني مع الصبان ٣ / ٢٠٥

(٣) سورة فاطر الآية ٣٦

وقد اختلف النحويون أيضاً في إعمالها النصب في المضارع بنفسها فذهب بعض الكوفيين إلى أنَّ الفاء هي الناصبة للفعل بنفسها ، وذهب بعضهم إلى أنَّ انتصابه للمخالفة ؛ لأنَّه لما لم يصح عطفه على الأول لمخالفته له في المعنى نصب ، ومذهب البصريين أنَّ هذه الفاء فاء عاطفة والفعل منصوب بأنْ مضمرة بعد الفاء والفاء في ذلك عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متوهم .

أمَّا (الواو) فهي واو المعية وذلك نحو قوله تعالى :**(ولمَّا يَعلم اللهُ الذينَ جَاهَدُوا مِنكُم وَيَعلَمَ الصَّابِرِينَ)** [١]

والخلاف في ناصب المضارع بعدها هو الخلاف في ناصب الفعل بعد الواو [٢].

وهناك موضع آخر ينصب فيه المضارع جوازاً بعد حرف العطف (الفاء و ثم والواو وأو) بشرط كون المعطوف عليه اسماً مذكوراً ليس في تأويل الفعل نحو :

ولُبسُ عَباءَة وتقرَّ عيني ** أحبُّ إليَّ من لُبسِ الشُّفوف[٣]

والخلاف أيضاً في ناصب المضارع في هذا الموضع كمثله فيما سبق ، فالبصريون أنَّ الناصب أنْ مضمرة ، والكوفيون يرون الناصب حرف العطف بنفسه هذا تفصيل ما ذكر في عمل حروف العطف بنفسها وقد

---

(١) سورة آل عمران آية ١٥٢

(٢) التصريح ٢/ ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٢/ ٢٣٩ والأشموني على الصبان ٣ / ٣٠٦ – ٣٠٧ والجنى الداني ص ٧٤ وضياء السالك ص ٣٧٣

(٣) البيت من الوافر وهو لميسون بنت بحدل ينظر : الكتاب ٤٥/٣ والعيني ٣٩٧/٤ والخزانة ٥٩٢/٣ وشرح التسهيل ٤٨/٤ ومغني اللبيب ١ / ١٦١ والجنى الداني ص ٧٥/٦١ وبغية السالك لعبد المتعال الصعيدي ص ٢٣٥

وردت أسماء وأفعال منصوبة بعد حروف العطف كنصب المفعول معه والمضارع بعد الواو .

كما وردت أسماء مجرورة بعد الواو وكجر الاسم بعد واو القسم ، وواو رب [١].

هذه هي المواضع التي وردت فيها حروف العطف عاملة على خلاف بين النحويين ، ولكن الذى عليه أغلب النحويين أنَّها ليست عاملة بل هي مجرد عاطفة اسمين أو فعلين أو جملتين قال المالقي في الفاء : (وهي مشركة بين الاسمين والفعلين في اللفظ من الرفع والنصب والخفض والجزم والإسمية والفعلية) [٢]

وأغلب ما ذكرت قضية عمل حرف العطف كان في باب إعراب الفعل وورد أيضاً في باب القسم .

وكان أكثر النحويين على أنَّ العامل في المضارع هو أنْ مضمرة ، وليس حرف العطف[٣] كما سبق ذكر ذلك .

وكان حجتهم في عدم إعمالها هو عدم اختصاصها بالاسم

أو الفعل ، فإنَّ الفاء والواو وثم عند البصريين لا تصلح لعمل النصب في الفعل المضارع بل لا تصلح للعمل مطلقاً والسبب في ذلك أنَّ كلاً من الفاء والواو الأصل فيه أن يكون حرف عطف والأصل في حرف العطف أنَّه لا يختص بالاسم ولا يختص بالفعل بل هو مشترك بين الاسم والفعل يصح

(١) مغني اللبيب ج ٢ ص ٢٦٠ ، ٣٦١ ورصف المباني ص ٣٧٧

(٢) رصف المباني ص ٣٧٧

(٣) رصف المباني ص ٣٧٩ ومغني اللبيب ٦١/١ و٣٦٣/٢والجنى الداني ص٧٤ والمفصل ص ٢٤٧، ٢٤٨ ،٢٥١ والمتبع ٢/ ٥١٥ ، ٥١٧ ، ٥١٩

دخوله على كل منهما ومن حق الحرف المشترك بين القبيلين ألَّا يعمل شيئاً فوجب تقدير ناصب فقدروا أنْ لأنَّها الأصل في عوامل النصب .

٦- الحكم بعدم اختصاص (كي) لجرها الأسماء ودخولها على الأفعال .

اختلف النحويون في اختصاص كي وبني على هذا الخلاف خلافهم في عملها النصب في الفعل المضارع .

فذهب سيبويه إلى أنَّ كي تكون جارة بمعنى اللام وناصبه للمضارع بنفسها إذا كانت مصدرية [١].

فالجارة للأسماء كي التعليلية ، والناصبة للمضارع هي كي المصدرية [٢].

بينما يرى الخليل والأخفش[٣]أنَّها جارة أبداً وأنَّ نصب المضارع يكون بأنْ مضمرة وهذا هو رأى البصريين أمَّا عن مذهب الكوفيين في كي وعملها فإنَّهم يرون أنَّها غير مختصة بالفعل فهي إذاً الناصبة للمضارع بنفسها والبعض يرى أنَّها مختصة بالاسم فهي جارة أبداً [٤].

وتعقيباً على هذا الخلاف قال أبو حيان عارضاً بعض ما ورد عن العرب مما يؤكد جواز الوجهين في كي :(وسمع عن العرب : جئت كي أتعلم ، ولكى أتعلم ، ولكما أن أتعلم بالنصب ، وكيما أن أتعلم ، وكى لأتعلم .)

---

(١) الكتاب لسيبويه ج ٣ ص ٥

(٢) التصريح٢/٢٣٠وشرح التسهيل٤/٢٣١،١٥وأوضح المسالك٤/١٣٣ وشرح الدسوقي على المغني١/١٩٥وبغية السالك للصعيدي ص ٢٣٩

(٣) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٢٧ وأوضح المسالك ٤ / ١٣٣ المحقق

(٤) الأشموني ج ٣ ص ٢٨٠ وانظر المفصل ص ٢٤٦

هذا وقد اشتهر في كتب النحو أنَّ نواصب المضارع (أنْ ولن وكى وإذن) [١]

ومع هذا فإنَّ الخلاف حاضر في هذه القضية كما سبق وخلاصة القول فيه ولا أدعي أنَّه القول الفصل وإنَّما هو ما عليه أكثر النحويين أنَّ كي على ضربين :

الضرب الأول : أن تكون حرف جر يفيد التعليل فإذا دخلت على المضارع لم تنصب بنفسها بل النصب بأنْ مضمرة ، وأنْ وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكى الجارة والعلة في عدم إعمالها إنَّها جارة مختصة بالاسم فلا تعمل في الفعل .

الضرب الثاني : أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع .

والذى يفصل بين هذه وتلك دخول اللام فدخول اللام على كي يؤكد كونها كي المصدرية إذ اللام للتعليل فلا يتصور كون كي أيضاً للتعليل فلا يدخل حرف على حرف وكلاهما بمعنى واحد ومنه قوله تعالى :**(لِكَي لَا يَكون عَلى المُؤمنينَ حَرجٌ)** [٢]

فإذا لم تدخل اللام احتملت الوجهين : احتملت أن تكون كي الناصبة للمضارع بنفسها وقدرت اللام قبلها واحتملت أن تكون (كي) الجارة وقدرت أنْ بعدها. [٣]

وعليه فإن (كي) الجارة عند جمهور النحويين لا تعمل بنفسها لاختصاصها بالأسماء فلا تعمل في الفعل فلا يوجد حرف يجر الاسم وينصب الفعل .

---

(١) المفصل ص ٢٤٦ وشرح التسهيل ج ٤ ص ١٤ ، ١٦

(٢) سورة الأحزاب آية ٤٧

(٣) المتبع ج ٢ ص ٥١٣ وشرح التسهيل ج ٤ ص ١٦

٧ – اختلاف البصريين والكوفيين في اختصاص لولا الامتناعية وإعمالها .

قال العكبري :(ومن ذلك (لولا) التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره كقولك : ولولا زيدٌ لهلك عمرو ، فزيد عند البصريين مبتدأ وعند الكوفيين هو مرفوع بلولا ودليل البصريين أنَّ لولا هذه قد وقع بعدها الفعل نحو قول الشاعر : (١)

لا دَرَّ درُّكِ إنِّي قد رَمَيتُهُم ** لَولا حُدِدتُ ولا عُذرَى لمَحدُودِ

... وإذا لم تختص لم تعمل) (٢)

ما ذكره العكبري يشير إلى أنَّ (لولا) الامتناعية غير مختصة عند البصريين ولذلك لا تعمل شيئاً وأنَّ الاسم بعدها مرفوع بالابتداء لا بها ودليل عدم اختصاصها دخولها على الفعل ، أمَّا الكوفيون فيرون أنَّها مختصة بالاسم وأنَّها عملت فيه الرفع وهذا هو موضع الخلاف بين المذهبين من ناحية اختصاصها وعدم اختصاصها وعملها في الاسم وعدم إعمالها فيه .

ولكن ما وجدته في كتب النحو خاصة الكتب المختصة في دراسة الحرف أنَّها مختصة بالدخول على الأسماء وأنَّ دخولها على الأفعال قليل . (٣)

قال المرادي : (ثم اعلم أنَّ (لولا) الامتناعية مختصه بالأسماء ولها حالان :

---

(١) البيت من الرجز وهو للجموح أحد من ظفر به بن سليم بن منصور وله نسبه السيرافي وابن الشجري ينظر : الخزانة ج ١ ص ٢٢٢ والأمالي الشجرية ٢ / ٢١١ والإنصاف ١ / ٤٧ وشرح ابن يعيش ١ / ٩٥

(٢) المتبع ج ٢ ص ٧٠٧

(٣) رصف المباني ص ٢٩٣

أحدهما : أن تكون حرف ابتداء وذلك إذا وليها اسم ظاهر أو ضمير رفع منفصل نحو : (لولا زيدٌ لأكرمتك) و (لولا أنت لأكرمته ، فلولا في هذا ونحوه حرف ابتداء والاسم بعدها مرفوع على الابتداء عند أكثر النحويين ثم اختلفوا في خبره ...) [١]

ومع كونها مختصة عند الكوفيين بالاسم إلَّا أنَّهم أعربوه فاعلاً بفعل مقدر. [٢]

ونقل المالقي أنَّ لولا نائبة في الرفع مناب فعل مقدر ففي قوله تعالى :(**لَوْلَا أَنتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِين**) [٣]المعنى : ولو انعدمتم ، وذلك لأنَّ أصلها لو ، فلما زالت عنها لا ولي لو الفعل فلم تختص بالاسم فإذا لم يوجد الفعل في الظاهر قدر فعل محذوف ، وإذا دخلت (لا) فهي بالاسم مختصة ، وقد صحح هذا المالقي [٤].

هذا بعض ما قيل في اختصاص لولا ويكاد يكون هناك شبه إجماع على اختصاصها بالاسم أمَّا عن عملها فيه الرفع فهو ما اختلف فيه بين النحويين اختلافاً كبيراً ويرى البعض عدم اختصاصها بالاسم بل تدخل على الفعل أيضاً ، وقد ذهب إليه بعض البصريين بينما يرى سيبويه أنَّها مختصه بالاسم ويكون بعدها مبتدأ وهذا ما فرق به بينها وبين لو فلو مختصه بالفعل ولولا مختصة بالاسم[٥]

(١) الجنى الداني ص ٥٩٩
(٢) الجنى الداني ص ٦٠٢
(٣) سورة سبأ آية ٣١
(٤) رصف المباني ص ٢٩٤
(٥) الكتاب ج ٣ ص ١٣٩ –٥١٤

٨ – (أنْ) الزائدة لا تنصب المضارع لعدم اختصاها .

بعض النحويين يرى أنَّ (أنْ) الخفيفة المفتوحة الهمزة إذا كانت زائدة تعمل النصب في الفعل المضارع قياساً على الجر بحرف الجر إذا كان زائداً قال بدر الدين بن مالك : (وذهب الأخفش[١]إلى أنَّ (أنْ) في قوله تعالى :(**ومَا لَنَا أنْ لَا نُقَاتِلَ في سَبِيلِ اللهِ**) [٢]زائدة وقد تنصب المضارع حملاً على التي بمعنى الإلصاق قال: لأنَّ التقدير : وما لنا لا نقاتل كما جاء في موضع آخر :(**ومَا لَنَا لَا نُؤمنُ باللهِ**) [٣]و(**مَالِي لَا أَرَى الهُدهُدَ**) [٤]وهو مذهب ضعيف ؛ لأنَّ أنْ الزائدة غير مختصة فلم يجز أن يعمل ؛ لأنَّ من شرط العمل الاختصاص ، وأمَّا الآية الكريمة فحمل أنْ فيها على أنَّها مصدرية وهى بصلتها في تأويل مصدر منصوب على إسقاط الخافض والتقدير : وما لنا في ألَّا نقاتل ، أسهل مما ذهب إليه الأخفش فوجب اجتنابه .) [٥]

وخلاصة ما ذكر بدر الدين نجدها فيما ذكره في ختام النص السابق فهو يرى تجنب قياس أنْ الزائدة في إعمالها على حرف الجر الزائد وإعماله ، فهو يرى أنَّ هذا ضعيف وقد عزاه إلى الأخفش.

وعلة ضعيفة عنده أنَّ الاختصاص في حرف الجر حسن عمله مع زيادته بخلاف أنْ الزائدة فإنَّها غير مختصة فلم يحسن عملها فلا يصح القياس .

---

(١) معانى القرآن للأخفش ج ١ ص ٣٧٧ – ٣٧٨

(٢) سورة البقرة آية ٢٤٦

(٣) سورة المائدة آية ٨٤

(٤) سورة النمل آية ٢٠

(٥) شرح التسهيل ٤ / ١٢ وانظر الجنى الداني ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ ومغني اللبيب ١ / ٤٣

ورجح بدر الدين أن تكون أنْ الواردة في قوله تعالى :(**ومَا لَنَا أنْ لَا نُقَاتِلَ**) مصدرية وليست زائدة فتعمل لاختصاصها أمَّا ما ذهب إليه الأخفش من أنَّها زائدة وقد عملت فقد حكم أغلب النحويين بضعفه رغم أنَّه احتج بالقياس والسماع : أمَّا السماع فقد ورد من الآيات ما يؤكده ، وأمَّا القياس فهو قياس على حرف الجر الزائد .

وقد فند المرادي[١] ما ذهب إليه الأخفش فذكر أنَّ ما استشهد به من آيات فأنْ فيها ليست زائدة وإنَّما هي مصدرية وقعت وضمنت (ما لنا) بمعنى(ما منعنا) أمَّا القياس فمردود ؛ لأنَّ حرف الجر يختص بالدخول على الأسماء سواء كان أصلياً أو زائداً أمَّا أنْ فإنَّها إن كانت أصلية اختصت بالأفعال ، وأن كانت زائدة زال اختصاصها فلا يصح القياس بدليل أنَّها يليها الاسم كما في قول الشاعر: [٢]**ويَومَاً تُوافِينَا بِوَجهٍ مُقَسَّم ** كأنْ ظبيةٌ تعطُو إلى وارِقِ السَّلَم**

والذى عليه النحويون أنَّ (أنْ) تزاد بعد لمَّا وقبل لو على اطراد فتقول :(لمَّا أنْ جاء زيد أحسنت إليه) و(أنْ لو قام زيد لخرجت) قال الله تعالى : **(فلمَّا أنْ جاءَ البَشِرُ)** [٣]، وقال تعالى :

(١) الجنى الداني ص ٢٢٢ / ٢٢٣ ومغني اللبيب ج ١ ص ٣٤

(٢) البيت من الخفيف : لزيد بن عمرو بن نفيل ، ولعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٧٨وينظر الكتاب ٢ / ١٣٥ والمفصل ص ١٣٩ومغني اللبيب ١/ ٣٤ وشرح شواهد المغني ١٤٤/٦ والأمالى لأبي على القالي ٢ / ٢١٠ والكامل ص ٧٥ وشرح المفصل ٨ / ٨٣ وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣ والهمع ١ / ١٤٣ والدرر ١ / ١٢٠ والمنصف ١ / ١١١ وشذور الذهب ص ٢٨٤ والخزانة ٣ /٩٥ وابن يعيش ٧٦/٤ وشرح التسهيل ٤٦/٢

(٣) سورة يوسف آية ٩٦

(وأنْ لو استَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) [١]، ولا تزاد مع غيرها إلَّا شاذاً كالبيت السابق [٢].

ومثل سيبويه لزيادة أنْ قبل لو بقولهم :(أما والله أنْ لو فعلت لفعلت) ومثل لزيادتها بعد لمَّا :(لمَّا أنْ فعل) [٣]

وقد أسهم ابن هشام أيضاً بما يزيد الأمر وضوحاً فذكر أنَّ الأصل في الآيات الواردة ونصب فيها المضارع بعد (أنْ) الزائدة أن يكون قد حذف حرف جر قبل (أنْ) فتكون (أنْ) هذه مصدرية وأصل الكلام : ومالنا في أنْ لا نفعل كذا ، وقد منع إعمال (أنْ) الزائدة النصب في المضارع معللاً ذلك لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكأن ، ودخلت على الاسم كما في قول الشاعر : كأن ظبية ، إذن فلا يصح قياس أنْ الزائدة على حرف الجر الزائد ؛ لأنَّه (كالحرف المعدي في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل فيه) [٤]

ذلك لأنَّ حروف الجر (زائده كانت أو غير زائدة لا تدخل إلَّا على الاسم أو ما في تأويله) [٥]

هذا ما قيل في ضعف مذهب الأخفش والذى قاس فيه أنْ الزائدة على حرف الجر الزائد في كون كل منهما يعمل مع زيادة والذى رأى غيره ضعف ذلك نظراً لاختصاص حروف الجر إذا كانت زائدة وعدم اختصاص أنْ إذا كانت زائدة .

---

(١) سورة الجن آية ١٦

(٢) رصف المباني للمالقي ص ١١٦ – ١١٧ وانظر الكتاب ٤ / ٢٢٢

(٣) الكتاب ج ٤ ص ٢٢٢

(٤) مغني اللبيب ج ١ ص ٣٤

(٥) المرجع السابق ج ١ ص ٣٠

الخـاتمة

الحمدُ لله القوي الغفور الغني الشكور ، أحمده سبحانه وتعالى حمداً يليق بجلاله وكماله وأرجو منه السعادة والسرور دوماً بفضله وكرمه في الحياه الدنيا ، وفى ظلمة القبور وبحلمه وعفوه يوم النشور ، وأصلى وأسلم على الحبيب المصطفى والنبي المجتبى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آل بيته الأطهار وأصحابه الأخيار والتابعين الأبرار صلاة ابتغي بها أعلى الدرجات والأجور .

أمَّا بعد :

فإنني ومن خلال البحث في اختصاص الحروف بدخولها على الاسم أو الفعل وعدم اختصاصها باشتراكها بينهما أستطيع أن أستخلص النتائج الآتية:

١- أنَّ كل حرف مختص لابد أن يعمل وما لايختص لا يعمل هذا هو الغالب .

٢- أنَّ عوامل الأفعال أضعف في العمل من عوامل الأسماء .

٣- كثرة عوامل الأسماء وقلة عوامل الأفعال ظهر ذلك من خلال حصر الأدوات العاملة فيها .

٤- ما يختص بالاسم فالأصل أن يجره ؛ لأنَّ الجر من خصائص الأسماء ، وما يختص بالفعل فالأصل أن يجزمه ؛ لأنَّ الجزم من خصائص الأفعال ، وقد يخالف بعض الحروف هذا الأصل فتنصب الاسم أو الفعل مع اختصاصها بأحدهما .

٥- الحروف الناصبة للاسم مختصة به رغم النصب ليس خاصاً بالاسم كما أنَّ الحروف الناصبة للفعل مختصة به مع كون النصب ليس من خصائص الفعل ، وما ينصب الاسم لا ينصب الفعل .

٦- ندرة عوامل الرفع في الاسم أو الفعل والغالب أنَّهما مرفوعان بعوامل معنوية كالابتداء في الاسم ومشابهة الاسم أو التجرد من العوامل في الفعل.

٧- الاختصاص يقوم بمفرده كعلة في عمل الحرف فإن فقد الحرف الاختصاص وعمل بعلة أخرى كالشبه مثلاً فإنَّه يعمل بشروط ويعمل عند قوم دون قوم .

٨- لا يوجد عند النحويين تعريف واضح للاختصاص ، أو العامل وإنَّما يتوافر ذلك فيما ألف من كتب في العصور المتأخرة.

٩- تناول النحويين لاختصاص الحروف بأحد القبيلين كان أشتاتاً فلا يوجد من المؤلفات المتخصصة في الحروف ما حوى تصنيفاً كاملاً للحروف من حيث الاختصاص وعدم الاختصاص وإنَّما ذكرت بعض المؤلفات ذلك من خلال إشارات لكونه مختصاً أو غير مختص.

١٠ – اختلف النحويون اختلافاً بيناً في العامل في بعض القضايا وكان خلافهم مبنياً على أساس اختصاص الحرف من عدمه .

١١ – أكثر النحويون من الاختلاف في قضايا لزوم الحرف المختص بما اختص به من الفعل أو الاسم ولذا لجأ أكثرهم إلى التأويل أو الإضمار والتقدير.

١٢ – تعد قضايا الاختصاص والعامل والعلاقة بينهما من قضايا الأصول والفروع ، فالعامل أصل والاختصاص فرع عليه .

١٣ – يزول الاختصاص من الحرف بالتخفيف كلكنْ ،والكف بما كإنَّ وأخواتها ما عدا ليت ، أو مجيئها لمعنى مخالف عن معناها وهى مختصة .

وفى الختام هذا عمل بشري لا يخلو من التقصير والخلل والكمال للخالق المنفرد بكل جلال وكمال وحسبي أنني ساهمت ولو باليسير في دراسة هذه الظاهرة المهمة في تأثيرها في قضايا نحوية كثيرة ، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه ، وأن يجعله في ميزان الحسنات .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

فهرس المصادر والمراجع

١ – القرآن الكريم .
٢– ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي تحقيق / د طارق الجناني ط – أولى عالم الكتب مكتبة النهضة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م
٣– إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للدمياطي تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل ط – القاهرة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م
٤– ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق د/ رجب عثمان محمد مراجعة د/ رمضان عبد التواب ط الخانجي القاهرة طبعة أولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م
٥– الأزهية في علم الحروف للهروي تحقيق / عبد المجيد الملوحي ط – مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١ م
٦– أسرار العربية لأبي البركات الأنباري تحقيق / فخر صالح قدارة ط – دار الجيل بيروت ١٩٩٥ م
٧– الأشباه والنظائر للسيوطي تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ط – أولى مطبعة الكليات الأزهرية.
٨ – الإصباح في شرح الاقتراح للدكتور محمود فجّال – ط أولى – دار القلم – دمشق.
٩– الأصمعيات اختيار الأصمعي تحقيق وشرح الأستاذين / أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون – ط – دار المعارف بمصر – الطبعة الثالثة .
١٠– الأصول في النحو لابن السراج تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي ط : مؤسسة الرسالة – بيروت لبنان – الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.
١١– الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني مصر ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٣م
١٢– الاقتضاب في شرح أدب الكاتب للبطليوسي تحقيق د/ مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ط١ القاهرة ١٩٨١م.
١٣– الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش تحقيق: د/ عبد المجيد قطامش ط – مركز إحياء التراث بمكة.

١٤ – الأمالي الشجرية لابن الشجري تحقيق د/محمود محمد الطناحي – الناشر مكتبة الخانجي – القاهرة ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م ط أولى .
١٥– أمالي القالي ط – بيروت ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
١٦– الأمالي النحوية لابن الحاجب تحقيق /هادي حسن حمودي ط – بيروت ١٩٨٥م.
١٧– إملاء ما من به الرحمن للعكبري ط – بيروت ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
١٨– الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد – طبعة المكتبة العصرية ط أولى سنة ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
١٩ – الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تحقيق . حسن شاذلي فرهود ١٩٦٩ م
٢٠– الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د/ إبراهيم محمد عبد الله – ط – دار سعد الدين – طبعة أولى ٢٠٠٥ م مكتبة لسان العرب.
٢١– الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق: د. مازن المبارك ط – دار النفائس بيروت ط٣ سنة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
٢٢– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق: الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد – ط المكتبة العصرية صيدا – بيروت.
٢٣ – البحر المحيط لأبي حيان . مطبعة السعادة . مصر ١٣٢٨م
٢٤ – بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز أبادي تحقيق / محمد علي النجار ، عبد العليم الطحاوي . الناشر . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م
٢٥ – بغية السالك إلى أوضح المسالك لابن هشام لعبد المتعال الصعيدي . ط . مكتبة الآداب – القاهرة
٢٦ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم – ط عيسى البابي الحلبي طبعة أولى ١٩٦٤م
٢٧– البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري تحقيق: د. طه عبد الحميد مصطفى السقا ط – الهيئة المصرية للكتاب القاهرة ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٢٨- تاج العروس للزبيدي - ط دار الهداية.
٢٩ - تاريخ النحو وأصوله لعبد الحميد السيد طلب - تقديم عبد السلام هارون - مكتبة الشباب - مصر
٣٠ - التخمير للخوارزمي تحقيق د / عبد الرحمن سليمان العثيمين - ط - دار الغرب الإسلامي طبعة أولى ١٩٩٠ م
٣١- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي تحقيق: د. حسن هنداوي ط - دار القلم دمشق طبعة أولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
٣٢ - تسهيل نيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني لأحمد بن محمد القطاني - ط - دار إحياء المكتبة العصرية
٣٣- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري تحقيق: محمد باسل عبد السيد - ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان) طبعة أولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
٣٤- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق: د. على محمد فاخر ط - دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة طبعة أولى ١٤٢٨هـ.
٣٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان ط مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة .
٣٦ - التوطئة للشلوبين تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع ط الكويت ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
٣٧ - جامع الدروس العربية للشيخ / مصطفى الغلاييني . ط . بيروت . طبعة ثانية .
٣٨- الجمل في النحو للزجاجي تحقيق: على توفيق الحمد طبعة مؤسسة الرسالة بيروت دار الأمل الأردن ط أولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
٣٩ - جمهرة الأمثال للعسكري تحقيق / أحمد عبد السلام . الناشر دار الكتب العلمية ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
٤٠ - جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق / روزي منير بعلبكي - الناشر - دار العلم للملايين - ط ١ - ١٩٨٧ م

٤١ – الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل– ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان) ط أولى ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
٤٢ – جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب لأحمد الهاشمي – الناشر – المكتبة التجارية الكبرى ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م
٤٣– حاشية الأمير على مغني اللبيب لابن هشام تأليف / الأمير محمد عبد الله ط – دار أحياء الكتب العربية .
٤٤– حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام / تأليف الشيخ محمد عرفة الدسوقي صححه / إبراهيم عبد الغفار الدسوقي ط – دار الطباعة العامرة – القاهرة ١٣٠١ هـ
٤٥– حاشية الصبّان على الأشموني ط – عيسى البابي الحلبي مصر .
٤٦ – حجة القراءات لأبي زرعة تحقيق / سعيد الأفغاني ط – مؤسسة الرسالة بيروت طبعة ثانية ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م
٤٧– الحروف العاملة للدكتور عبد الرحمن علي سليمان .
٤٨– الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي ط ١٩٨٠م
٤٩– خزانة الأدب للبغدادي تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط: مكتبة الخانجي القاهرة ط٤، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
٥٠– الخصائص لابن جني تحقيق: محمد على النجار ط عالم الكتب – بيروت.
٥١– الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي تحقيق: عبد العال سالم مكرم ط: دار المعرفة بيروت ١٩٨٣م.
٥٢ – دليل السالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله صالح الفوزان – ط – دار المسلم للنشر والتوزيع .
٥٣ – دور الحرف في أداء معنى الجملة تأليف / الصادق خليفة راشد . منشورات جامعة قار يونس بنغازي ١٩٩٦ م
٥٤– ديوان امرئ القيس، طبعه وصححه / مصطفى عبد الشافي بيروت ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

٥٥ – ديوان جرير – الناشر – دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
٥٦– ديوان الفرزدق ضبطه إيليا الحاوي ط: دار الكتب اللبناني مكتبة المدرسة بيروت – لبنان ط أولى ١٩٨٣م.
٥٧ – ديوان المعاني لأبي هلال العسكري تحقيق / أحمد حسن بسج . الناشر . دار الكتب العلمية ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م
٥٨ – ديوان النابغة الذبياني تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط – دار المعارف – القاهرة ط – ٢
٥٩ – الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي تحقيق د/ شوقي ضيف ط – دار المعارف – القاهرة .
٦٠– رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق: أحمد محمد الخراط ط مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ١٣٩٥هـ
٦١ – سنن الترمزي تحقيق / بشار عواد معروف . الناشر . دار الغرب الإسلامي – بيروت ١٩٩٨ م
٦٢ شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس تحقيق د/ زهير غازي زاهد – الناشر – عالم الكتب بيروت ط أولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
٦٣– شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادي تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق ط: دار المأمون للتراث دمشق، ط٢ ١٤٠٧هـ ١٩٨٨م
٦٤– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط: دار الكتاب العربي بيروت – لبنان، ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م.
٦٥– شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ط: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.
٦٦– شرح ألفية ابن مالك للشاطبي تحقيق: عواطف أحمد كمال رسالة دكتوراه – ١٩٨٨ م
٦٧– شرح التسهيل لابن مالك تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوى المختون، ط: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط أولى ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٦٨- شرح الجمل لابن عصفور تحقيق: د. صاحب أبو جناح (الشرح الكبير) منشورات وزارة الأوقاف العراقية مطبعة مديرية الكتب للطباعة جامعة الموصل .
٦٩ – شرح ديوان الحماسة للتبريزي . ط . بولاق ١٢٩٦ هـ
٧٠ – شرح ديوان الحماسة المرزوقي نشر الأستاذين / أحمد أمين ، وعبد السلام هارون . ط . لجنة التأليف والترجمة ١٩٦٧ م
٧١- شرح شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق: محمد محي الدين – ط : دار الطلائع – القاهرة.
٧٢- شرح شواهد المغنى للسيوطي تصحيح وتعليق: محمد محمود الشنقيطي- طبعة لجنة التراث العربي.
٧٣- شرح الشواهد الكبرى للعيني، ط: بولاق ١٣٩٩هـ
٧٤- شرح كافية ابن الحاجب للرضي تصحيح: يوسف حسن عمر، ج: جامعة قار يونس – بنغازي – ط٢ ١٩٩٦م
٧٥- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ط: دار المأمون للتراث.
٧٦- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ت: أحمد حسن مهذلي وعلى سيد علي، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م
٧٧- شرح المفصل لابن يعيش ت: د. إميل بديع يعقوب، ط: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط أولى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
٧٨ – شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب تحقيق / جمال عبد العاطي مخيمر – ط – مكتبة نزار مصطفى الباز المملكة العربية السعودية ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م
٧٩- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق: د. طه حسن، ط: مكتبة ابن تيمية ط أولى ١٤٠٥هـ
٨٠- صحيح البخاري بحاشية السندي ط – دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي .
٨١- صحيح مسلم ، ت: محمد فؤاد عبد الباقي ط: دار إحياء التراث العربي بيروت.
٨٢ – عيون الأخبار ، لابن قتيبة . ط . دار الكتب ١٣٤٣ هـ

٨٣ – الغرة في شرح اللمع لابن الدهان تحقيق د / فريد عبد العزيز الزامل – ط – دار التدمرية الرياض طبعة أولى ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م .
٨٤ – فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي وآخرين – الناشر دار المعرفة بيروت ١٣٧٩ هـ
٨٥ – فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب للشيخ محمد علي طه مراجعة / محي الدين الدرويش ط – مطبعة الأندلس .
٨٦– القاموس المحيط للفيروز أبادي ط: دار الحديث القاهرة بدون تاريخ.
٨٧ – قواعد المطارحة في النحو لابن إياز البغدادي تحقيق د/ يس أبو الهيجاء وآخرين . ط . دار الأمل – إربد – الأردن ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١ م
٨٨ – القياس في النحو لمنى إلياس ط – دار الفكر دمشق ١٩٨٠
٨٩– الكامل للمبرد، تعليق: محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة بدون تاريخ.
٩٠– الكتاب لسيبويه تحقيق : عبد السلام هارون ط: مكتبة الخانجي القاهرة.
٩١ – كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ، تحقيق د/ محمود الطناحي – ط مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
٩٢– الكشاف للزمخشري رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد ط – القاهرة ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
٩٣ – الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي تحقيق د/محي الدين رمضان . ط . مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤ م
٩٤– اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تحقيق: غازي مختار طليمات ط: دار الفكر دمشق ط أولى ١٩٩٥م.
٩٥– لسان العرب لابن منظور ت: عبد الله على الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ط: دار المعارف القاهرة.
٩٦ – اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسن ط – دار الثقافة الدار البيضاء ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م

٩٧- اللمع في العربية لابن جنى تحقيق: د. حسين محمد محمد شرح – ط – القاهرة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
٩٨- المؤتلف والمختلف للآمدي تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ط: البابي الحلبي سنة ١٩٦١م.
٩٩- المتبع في شرح اللمع للعكبري دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الحميد حمد محمد محمود الزوى منشورات جامعة قار يونس بنغازي الطبعة ١٩٩٤م.
١٠٠ – مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب شرح وتحقيق / عبد السلام هارون . ط . دار المعارف بمصر ١٩٦٠ م
١٠١ – مجمع الأمثال للميداني ، ط . البهية ١٣٤٢ هـ
١٠٢ – المحتسب لابن جني تحقيق الأستاذ / علي النجدي ، د/عبد الفتاح شلبي . ط . المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٩٦٩ م
١٠٣- مختار الشعر الجاهلي تأليف / مصطفى السقا مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٣٠ م
١٠٤- مختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي طبعة – عيسى البابي الحلبي وشركاه مصر.
١٠٥ – مختصر شواذ القراءات لابن خالويه . نشر برجستراسر . ط الرحمانية بمصر ١٩٣٤ م
١٠٦ – المخصص لابن سيده . ط – بولاق
١٠٧ – المرتجل لابن الخشاب ، تحقيق ودراسة / علي حيدر . ط دمشق ١٩٧١ م
١٠٨ – المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ، تحقيق د / حسن هنداوي – ط . دمشق ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م
١٠٩ – المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي تحقيق د/ حسن هنداوي الطبعة الأولى – كنوز إشبيليا بالرياض ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م
١١٠ – المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي تحقيق / محمد الشاطر أحمد محمد – ط – المدني ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٢ م
١١١- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق: محمد كامل بركات ط – دار المدني ١٩٨٤م ١٤٠٥هـ

١١٢- المستصفى من علم الأصول للإمام أبي حامد الغزالي ط – بولاق ١٣٢٢ هـ
١١٣ – مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي تحقيق / حاتم صالح الضامن . طبعة ثانية مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م
١١٤ – المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط للسيوطي تحقيق/ نبهان ياسين حسين – الجامعة المستنصرية العراق ط . دار الرسالة ١٩٧٧ م
١١٥ – معاني القرآن للأخفش تحقيق الدكتورة / هدى محمود قراعة الناشر – مكتبة الخانجي القاهرة طبعة أولى ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م
١١٦ – معاني القرآن للفراء تحقيق / محمد علي النجار . نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة .
١١٧ – معجم القراءات القرآنية د/أحمد مختار عمر ، د/ عبد العال سالم مكرم . ط .ثانية – جامعة الكويت ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م
١١٨ – المعجم المفصل في النحو تأليف / عزيزة فوال ط – دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م
١١٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ط – القاهرة.
١٢٠- المفصل في علم العربية للزمخشري ت: فخر سالم قداره ط: دار عمار عمان طبعة أولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م
١٢١ – مقتضى النظرية والتطبيق لمنال محمد هاشم ط ٢٠٠٠م
١٢٢- المقتضب للمبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة ط: عالم الكتب بيروت .
١٢٣- المقرب لابن عصفور، ت: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري ط – أولى ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م
١٢٤ – منزلة المعنى في نظرية النحو العربي رسالة دكتوراه – كلية الآداب الجامعة الأردنية عمان ١٩٩٥ م
١٢٥- المنصف لابن جني ت: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط: وزارة المعارف العمومية – ط – أولى ١٣٧٠هـ ١٩٥٤م

١٢٦ – منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان تحقيق د/علي محمد فاخر وآخرين .
١٢٧– نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي تحقيق / د مصطفى الصادق العربي .
١٢٨– نتائج الفكر للسهيلي تحقيق: محمد إبراهيم البنا – ط دار الرياض للنشر والتوزيع ط أولى.
١٢٩ – النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، نشر المكتبة التجارية الكبرى (بدون تاريخ)
١٣٠ – نظرية التعليل في النحو بين القدماء والمحدثين لحسن خميس الملخ ط – ٢٠٠٠ م
١٣١ – نظرية الاختصاص في النحو العربي في ضوء اللسانيات لعبد الله محمود عياصرة منشورات مطبعة السفير وزارة الثقافة الأردنية .
١٣٢ – النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري – ط . دار الشروق
١٣٣– همع الهوامع للسيوطي تحقيق: د. عبد الله سالم مكرم – ط: عالم الكتب القاهرة ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.